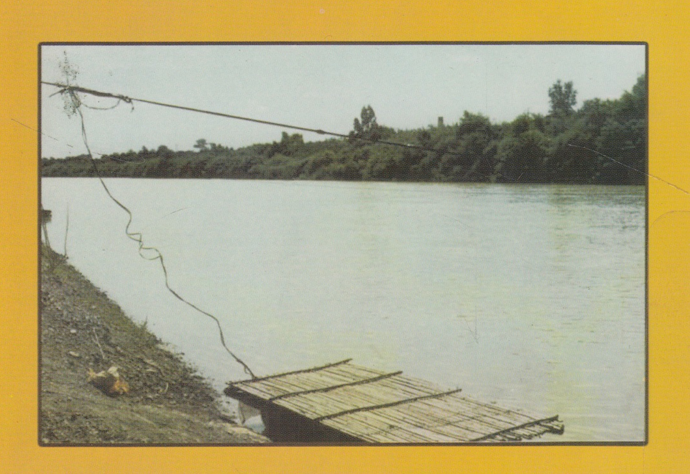
بوسلهام الكُط

من وحي التراث الغرباوي

الجزء السادس



2008

بوسلهام الـگط

من وحي التراث الغرباوي

الجزء السادس

السلطة والأرض.. في الواقع البدوي الغرباوي...!؟!

الكتاب : من وحي التراث الغرباوي (الجزء السادس)

الكاتب : بوسلهام الـكـط

الطبعة الأولى : 2008

تصفيف وإعداد : مريم أبوالعلاء

رقم الإيداع القانوني : 0192 / 2008



شارع محمد الخامس الزنقة 22 رقم 2 - 14000 - القنيطرة / المغرب

الهاتف: 36.28.09 / 36.45.58 (37 212) - الفاكس : 36.64.64 (37 212)

البريد الإلكتروني : imprimerie-rapidekenitra@hotmail.com

مقدمة عامة:

تمثل الأرض في الواقع الموضوعي البدوي.. كما نرى، المصدر الأساس والقاعدة الجوهرية.. التي من خلالها تتحدد حياة السكان على جميع المستويات المادية والفكرية والرمزية والتصورية، نظرا لما تتضمنه من عناصر وأشياء ومواد.. ذات أبعاد متنوعة ومختلفة، مرتبطة بحياة الإنسان البدوي و بتاريخه وبثقافته وتراثه. والباحث الواعي والمتمعن والمتعمق.. في مجال الواقع البدوي، يلمس ويدرك بوضوح مدى العلاقة المتينة القائمة بين الإنسان البدوي والأرض مصدر حياته العامة..!؟!

إن الواقع الموضوعي الحي والمعيشي.. يوضح كيف أن موضوع الأرض وما تزخر به من خيرات متنوعة ومن أهداف مختلفة ومن أدوار متعددة، إنما يؤكد ضرورة الأرض والدور الهام الذي تلعبه في حياة البادية والإنسان البدوي وذلك من خلال الأعمال والخدمات الاجتماعية والمشاركة في الحياة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية والحضارية.. الخ.

ونسعى من خلال محاولتنا هذه، تقديم دراسة موضوعية نسبية، ولكن في إطار محدد ومدقق، وذلك باتخاذ الواقع البدوي الغرباوي كنموذج لتحليل ومناقشة موضوع السلطة والأرض وذلك بالاعتماد على بعض «النماذج» من أراضي الملكية الخاصة / الملكية الفردية، وأراضي الجموع / الملكية الجماعية، هذه الأخيرة بالرغم من أهميتها وشساعتها، فإنها أقل من الأراضي الخاصة وكذلك لا تستطيع الآن أن تواجه المشاكل التي يعاني منها المستفيدون منها، بل لم تعد قادرة على ضمان عيش أفراد الجماعة في الواقع البدوي، نظرا لعدة مشاكل أصبحت تطوق الحياة هناك، سيما بالنسبة للمهمشين وصغار ومتوسطي الملكية القائمين في المجتمع البدوي، وهكذا يصبح تقسيم ملكية الأرض في الواقع البدوي الغرباوي مثلا، مقسم إلى قسمين أو صنفين : صنف مالك لـ «خدّام» واحد إلى المالك لعشرات أو مئات أو

آلاف الهكتارات، وتختلف أساليب حياتهم ودرجات استفادتهم وأماكن إقامتهم، فهناك من يعيش حياة الرفاهية معتمدا في ذلك على الأسلوب الراقي الرفيع المستوى.. ويسكن بالمدينة، مما لا يتحقق لعامة المالكين الآخرين الذين يسلكون طريق بساطة العيش وصعوبة الحياة، والإقامة بعين المكان أي بالبادية.

أما الصنف الثاني فيختلف عن الصنف الأول، كما يبدو واضحا من خلال التسمية: الأراضي الجماعية، التي تختلف ملكيتها هي الأخرى، من جماعة إلى جماعة، لكن يبقى حق الملكية فيها قائما على العدالة والمساواة بين كل المستفيدين من الأراضي الجماعية.. فأفراد الجماعة سواسية في الملكية.

في قانون الجماعات التي لها ممتلكات.. حيث نجد في كتاب : «أراضي الجموع»[1] لعبد الكريم بالزاع، ص 5 : «يتميز المغرب، بتعدد وتنوع أنظمته العقارية. ومن بين هذه الأنظمة، نظام الأراضي الجماعية أو ما يطلق عليها «أراضي الجموع». وهي أراضي، ترجع ملكيتها إلى جماعات سلالية، على شكل قبائل، أو عشائر تربط بينهم روابط عرقية، أو عائلية، واجتماعية ودينية، وحقوق الأفراد فيها غير متميزة عن حقوق الجماعة. بحيث أن ملكيتها تعتبر ملكية شائعة، بين جميع أفراد الجماعة. مع إمكانية توزيع حق الإنتفاع فيما بينهم.».

ويضيف قائلا في ص 9 : «ويتميز هذا الشكل الأخير من الأراضي بمكانة خاصة في البنية العقارية للعالم القروي، بحيث أن الأراضي الجماعية بالمغرب تشكل ثلث المساحة الصالحة للزراعة والرعي، وتعتبر مصدر عيش شريحة مهمة من المجتمع (قرابة تسعة ملايين نسمة منطوين تحت مليونين ونصف عائلة)...» [17]

إشكاليتنا تحاول ملامسة موضوع هام وشائك ومتداخل.. إنها إشكالية السلطة والأرض في الواقع البدوي الغرباوي وما تتضمنه من سلط متنوعة ومتعددة، سواء تعلق الأمر بالملكية الفردية الخاصة أو

[1] أراضي الجموع عبد الكريم بالزاع. الطبعة الأولى 1418-1998. مطبعة النجاح الجديدة.

الملكية الجماعية العامة؟!.. أين تتجلى هذه السلط !؟.. كيف يمكن تفسير وتحليل ومناقشة.. التفاوت المتنوع والكبير.. المتواجد بين المالكين في مجال الملكية الفردية الخاصة!؟! وهل يمكن الحديث، كذلك، عن التفاوت بين الملكيات الجماعية..!؟! ما هي الأسباب العميقة والأساسية.. التي أدت إلى هذا الواقع المعاش في الواقع البدوي الغرباوي!؟ لماذا نجد كثيرا من القبائل والعشائر.. لاتتوفر على الأراضي الجماعية.. وكذلك كثيرا من الأفراد القاطنين بالبادية لا يتوفرون بدورهم على ملكية أرضية..!؟! ما هو الواقع الحقيقي والموضوعي المعاش.. للملكية في الواقع البدوي الغرباوي..!؟! أليست السلطة بكل أشكالها ونفوذها وهيمنتها.. هي التي بسطت نفوذها وهيمنتها قصد الحصول على الأرض، وبالتالي هي العامل الأساسي من بين العوامل الأخرى المؤدية إلى هذه الملكية وإلى هذا التفاوت.. في هذه المنطقة الغرباوية!؟

ومن جهة أخرى، كيف تفسير سلطة المال والاحتكار والسطو والانتهازية.. التي أصبحت تشكل خطرا وتهديدا كبيرين للأراضي الصالحة للزراعة.. وهي المتجسدة في إشكالية الزحف العمراني؟ كيف نفسر سطو وتسلط «المستفيدين العقاريين» المتلاهثين والمتهافتين على الأراضي -بما فيها الفلاحية- بفضل سلطة التسلط!؟ ألم تعد هذه السلطة الجشعة والشرسة تشكل خطرا على الأرض والإنسان والمجتمع والدولة في المجتمع البدوي المغربي عامة، والمجتمع البدوي الغرباوي خاصة!؟

إن مفهوم «السلطة» المتنوع والمتعدد الدلالات والوظائف، كما نرى، يصبح مهما وأساسيا في عملية إدراك طبيعة ظاهرة الملكية «ملكية الأرض» في المجتمع البدوي الغرباوي، ويبدو ذلك من خلال العلاقة العميقة والجدلية القائمة.. في هذا الواقع. ومن هنا نتساءل كذلك : ما هي التأثيرات والنتائج السلبية التي نتجت عن هذه العلاقة / علاقة السلطة بالأرض في الواقع البدوي الغرباوي..!؟! ومن المستفيد منها إيجابا..!؟!

إن الجواب على تلك الأسئلة يضعنا مباشرة أمام الشروط والظروف الصعبة التي أدت ضريبتها الفئات الاجتماعية العريضة التي عانت من الفقر والمرض والتسلط بكل أشكاله في انعدام توفر جوّ ديمقراطي إنساني واجتماعي وسياسي واقتصادي.. مما نتج عنه كذلك تحول كبير في سوسيولوجيا الثقافة الشعبية الجماهيرية إلى الثقافة الفئوية التي بسطت نفوذها على المجتمع البدوي بكل الطرق والوسائل مستخدمة في ذلك كل أشكال السلطة للسيطرة والمحافظة على وضعيتها و مكانتها ومناصبها...!؟!

يقول الباحث عبد الله حمودي في كتابه «الشيخ والمريد»[18] ص8 «أما العلاقة البنيوية التي رسمت معالمها من بين خطاطات ثقافية ومؤسسات معينة وصَعْنُهَا بكلمة «سلطوية» فقد حاولت الإحاطة بمظاهرها المتعددة لا في المؤسسات السياسية والإدارية بمعناها الضيق فقط (أي الدولة والإدارة)، بل حاولت كذلك رصدها في المجتمع بوصفه كلا، أي في التنظيمات السياسية الحزبية و النقابية و النظم الاجتماعية في تجلياتها اليومية والممارسات العملية للفاعلين الاجتماعيين.». ويضيف قائلا في ص 9 كذلك : «لقد حاولت منذ كتاباتي الأولى، ابتداء من 1974، أن أتخلص من نواقص الوظيفة البنيوية من خلال مجهود نقدي تبنى نظرة للظواهر الاجتماعية والثقافية بوصفها حصيلة تاريخية يتفاعل فيها المحلي (القرية، القبيلة مثلا) مع الشمولي (الحكم المركزي، الأمة، المعتقدات والشعائر السائدة على المستوى العام، السوق والشبكات، التبادل التجاري..)».

ويضيف في ص 11 و12 «تتلخص الفردية الأساسية التي تبني عليها فصول هذا الكتاب في تسرب خطاطة ثقافية من مجال الصوفية والولاية إلى المجال السياسي، وهذه الخطاطة التي استندت إليها علاقات السلطة واستمدت منها ديناميتها هي في نظري علاقة الشيخ المريد كما أدرسها في فصلين يتوجبان حصيلة أبحاث أخرى

كنت قمت بها حول الولاية. وإشكاليتها في جنوب المغرب والأطلس في القرنين السابع عشر والثامن عشر»[2]

كما نجد في كتاب «المعرفة والسلطة في المغرب» [19] الأستاذ سعيد بن سعيد العلوي يقول في التقديم، ص 6 و 7 : « (...) يلاحق الباحث الانثروبولوجي القاضي في جلساته المهنية وفي مجالسه بين الأعيان وأبناء الأسر والقبائل المحيطة بمجال نفوذه المعنوي والإداري معا، (...) ... يقوم عبد الرحمن المنصوري، ربما من حيث لا يدري، بممارسة لعبة المعلم الذي يتعلم هو ذاته فيما هو يشرح لسائله ما غمض من قول واستعصى من معنى... يجتهد ديل إيكلمان، من جانبه الحافظ على الفاصل الضروري بين ما يقتضيه «الاستعلام الأنثربولوجي » وبين الاندماج الكلي في عبق المكان وسحر الذاكرة.. ذاكرة الطالب الذي ارتحل ذات يوم متقفيا أثر أخيه، ليطلب العلم فيمتلك "المعرفة والسلطة"... وذاكرة القاضي العالم الوجيه الذي يفض المنازعات ويفصل الخصومات في جلساته القضائية وفي مجالسه الخاصة سائلا ومنقحا لأحاديث الشيوخ ورؤوس القبائل، مطرقا ومجتهدا في استكناه سر ما يكون قد جبره من أقوال وإحالات فيما وقف عليه من تقاييد ووثائق ومدونات..»[3]

قد يكون السؤال الذي يفرض نفسه في هذا التقديم لإشكالية السلطة والأرض في الواقع البدوي الغرباوي، هو : ما طبيعة السلطة في علاقتها مع ملكية الأرض وما موقعها في الواقع الموضوعي المعاش...!؟!

كل الناس يستعملون السلطة، بما في ذلك الحيوانات.. ولقد أصبح الاهتمام بها من طرف الباحثين والدارسين والمهتمين.. أكثر فأكثر في عصرنا المعاصر، نظرا لما تنطوي عليه من قضايا ومشاكل

---

[2] - الشيخ والمريد. تأليف عبد الله حمودي. ترجمة : عبد المجيد جحفة. دار توبقال للنشر الدار البيضاء. الطبعة الأولى، 2000.

[3] المعرفة والسلطة في الغرب. تأليف ديل إيف. إيكلمان. ترجمة محمد أعفيف. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. (2000).

وأشياء أخرى متنوعة ومتعددة.. سلبية وإيجابية.. ضارة ونافعة.. إلخ. وهكذا تصبح الكتابة والبحث والدراسة.. في هذا المجال، من بين الأشياء المتشابكة والمعقدة والمتداخلة والتي لا يخوض فيها إلا المتخصصون والمتمرسون بهذه المجالات المعرفية والمتمكنين من خبايا مشاكلها ومكوناتها ومحدداتها. وما يهمنا في هذا البحث المتواضع، هو موضوع السلطة والأرض في منطقة الغرب - كنموذج- كما يتمظهر في صور ومشاهد وسلوكات وعلاقات وحقائق.. مرمزة ومشفرة تحتوي على مجموعة من المعاني والدلالات من خلال العلاقة القائمة بين الإنسان والمجال هناك.. هذا المجال له أهميته في إبراز مجموعة من الحقائق التي تتطلب من الباحث أو الدارس أو المهتم.. الرجوع إليها لقراءتها بتعمق وتأن وتحليلها بتعمق وتدقق وتوضيح.. للوصول إلى معرفة علاقتها بالواقع الموضوعي المعيش. وهذا بالرغم من أن مجموعة من الحقائق، مثل، (السلطة) متقاربة ومتشابهة في ممارستها وأبعادها وأهدافها من واقع إلى واقع، فهذا لا يعني أنها تتوظف بنفس الطريقة وبنفس الدلالة. وهذا يبدو لنا من خلال الأقوال السابقة والتي ركزت بالأساس على العلاقة القائمة بين المعرفة والسلطة أو الثقافة أو السلطة.. إلخ، في جنوب المغرب - كنموذج- التي احتلت فيها السلطة المعرفية والثقافية.. مكانة مهمة وأساسية تجسدت في وجود زوايا وعلماء وشيوخ متصوفة وأولياء ومفكرين.. إلخ.

غير أن مفهوم السلطة في الواقع البدوي الغرباوي ظل غامضا ومتشعبا ومعقدا حتى الآن، في حاجة ماسة إلى بحوث ودراسات علمية جادة وهادفة.. نظرا لعدم وجود زوايا مركزية مثلما هو الأمر، بالنسبة للجنوب.. ومصادر ووثائق.. بنفس ما هي موجودة عليه في الجنوب المغربي..!؟! وهذا يدعو إلى البحث عن العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك، مثل وجود فروع للزاوية المركزية ومقدمين فرعيين، في الغالب غير مكونين جيدا، تابعين للشيوخ والمقدمين المركزيين.. وهذا فتح المجال للسلطة السياسية والإدارية.. في منطقة الغرب -لتحل محل السلطة المعرفية.. إنها سلطة القواد والشيوخ والمقدمين وأصحاب

الإمكانيات.. وحتى في حالة وجود زاوية فرعية، مثلا، فإن الذي كان يتولى على تسييرها وتدبير شؤونها.. هم القائد أو الشيخ أو صاحب النفوذ والإمكانيات...!؟! من غير نسيان الزاوية الوزانية المركزية والزاوية القاسمية الشرادية.. والتي ظلت الأولى/الوزانية مساندة ومدافعة عن سلطة الحكم -في الغالب-

لملكية الأراضي الشاسعة في الواقع البدوي الغرباوي حضور سلطوي قوي. ولعل أهم شاهد مرجعي لهذه الإشكالية في مجال السلطة والأرض هو الواقع الموضوعي المعاش وهنا تختلط الأمور الدينية بالأمور السياسية والمصلحية.. وإن كان المعني بالأمر – للزوايا مثلا-، هنا، لا يعرف القراءة ولا الكتابة أو ضعيف المستوى في مجال الفكر والثقافة. ملكية الأرض الشاسعة في الواقع البدوي لها علاقة بالسلطة بمفهومها العام.. فهي سلطة تخضع لمنطق السلطة بالدرجة الأولى، وليست نتيجة بل هي مقدمة المقدمات ولا يمكن فصلها عن الواقع الإجتماعي والاقتصادي والثقافي والفكري.. السائد. ولقد تمتع الملاكون الكبار للأراضي و إلى الآن بسلطة الهيمنة على كل المجالات وأغلقوا الأبواب أمام كل الناس والطاقات بما في ذلك الحاصلون على شهادات عليا من أبناء البادية. هكذا تسلطوا و هيمنوا -على سبيل المثال لا الحصر- على رئاسة المجالس وعلى مقاعد البرلمان، وقربوا منهم كل أصحاب السلط الأخرى ليتحكموا في مصير الناس.. بسلطهم المتعددة والمتنوعة؟!

نجد في المرجع السابق الذكر «المعرفة والسلطة في المغرب» ص 245 و246: «ليبرر الفرنسيون ضغطهم المتزايد على السلطان، شجعوا الحاج التهامي الكلاوي على ترويج عريضة تشجع أعمال السلطان سيدي محمد بن يوسف بما في ذلك تخليه عن القيم الإسلامية. ويدعي عبد الرحمان أن الكلاوي نفسه كان معارضا لما جاء في العريضة و «رفع يديه إحتجاجا» ضدها غير أنه صدع في النهاية لأوامر الفرنسيين. وأثناء تداول العريضة، قيل للأعيان بأنها عريضة ضد الشيوعية. ولو عرف هؤلاء محتواها الحقيقي لما وقع عليها العديد

منهم. فقواد المناطق الجنوبية للمغرب، الذين كانوا إما على معرفة ضئيلة بالقراءة والكتابة أو أميين بالمرة، هم الذين وقعوا على العريضة دون تردد.».

ونجد في كتاب «الشيخ والمريد» السابق الذكر، ص 146 :
«يمكن أن نسمع حكايات شبيهة بهذه في كل أنحاء الغرب تقريبا. فقد اغتصبت الأراضي وبيعت قسْراً في مناطق أخرى. يصف جاك بيرك هذه الممارسات في منطقة الغرب، ولقد لاحظها عن قرب. ويشير، بالدقة في الأسلوب، على عمل الشيوخ والسماسرة في هذا الباب، كما يسجل مواقف المقاومة وعنف الفلاحين وسقوطهم. بعد ذلك لوحظت الظواهر ذاتُها في الحوز : استئثار المعمرّين بالأراضي وتركيز الأملاك الكبرى في أيادي الزعامات المنحدرة من الأولياء. وحتى سنوات الكفاح الحاسم ضد الاحتلال (1952-1955)، كان المعمِّرون والقياد والأعيان والأعيان اللدنية يراكمون الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية في ظل الدولة الاستعمارية الجديدة».

قراءتنا المتعمقة والواعية للآراء الواردة في النصين السابقين، ومحاولة مناقشتها بعمق.. نجد أنها غاية في الأهمية، نظرا لأنها معروفة لدى كثير من سكان الغرب، مثلا، الذين عانوا من المتسلطين على اختلافهم سواء كانوا معمرين إمبرياليين أو مغاربة مستحوذين وانتهازيين.. في مرحلة الاستعمار أو في مرحلة الاستقلال.. إنها سياسة السلطة المتسلطة ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية العديدة والامتيازات الفئوية المفضوحة. وتكمن إشكاليتها في كون الانتهازيين كانوا يهدفون أصلا إلى الاستفادة أو المصلحة الخاصة المادية والمعنوية المحمية من طرف المستعمرين والخائنين في أوقات الاضطراب والمواجهة العنيفة. وبالفعل إن المستفيدين - تقريبا - في عهد الإستعمار ظلوا محافظين، هنا، على امتيازاتهم وممتلكاتهم حتى الآن، سواء كانوا من الأعيان أو القواد أو الشيوخ أو المقدمين أو أصحاب النفوذ والسلط، وحتى المخبرين والسماسرة... إلخ. كما أن هناك آخرين استفادوا من الامتيازات التي تجسدت في استلائهم على

الأراضي والضيعات والعقارات...إلخ، المسترجعة، بطرق متعددة ومتنوعة وملتوية.. ومن جهة أخرى، هناك من راكموا الأموال بسرعة فائقة وبطرق غامضة وواضحة ولا مشروعة.. لا تخلو بدورها من السلطة المتعددة المعاني والوظائف والأهداف.. فتمكنوا بذلك من الهيمنة على خيرات البادية وإفقار أهلها واستغلالهم في كل المجالات والمناسبات.. أكثر من البناء والنماء والتطوير...!؟!

إن المضي في سياسة المصلحة الخاصة والامتيازات الفئوية والفرص الانتهازية.. دون مراعاة المصلحة العامة والبعدين الوطني والإنساني.. أزّم الوضعية أكثر، وكانت له نتائج وخيمة وسلبية، دون شك. هكذا فإن مواجهة ومحاربة هذه السياسة والمستفدين منها، تعتبر في اعتقادنا، شرطا ضروريا لتنمية الوطن والمجتمع والإنسان المواطن، وهو الطريق الصحيح للنمو والتنمية و الإصلاح والتغيير والتطوير والتقدم والازدهار و البناء.. إلخ.

وبشكل عام فإن مصدر الأزمات التي نعاني منها منذ القديم.. تكمن في تلك السياسة الانتهازية واللاشعبية.. السياسة الاستعمارية والمصلحية.. التي تضحي بكل شيء في سبيل المصلحة الخاصة..!؟!

يقول الأستاذ عبد الله حمودي في «نوافذ»[4] ص 70 : «(التشكيلات السياسية في المغرب) 4- إن معاينة لمناطق المغرب، شمالا وشرقا وجنوبا، من شأنها أن تبرز بأن هناك نخبة تعيش في الرفاهية وأغلبية إما تعيش بموارد متواضعة وغير مضمونة وإما في تهميش يكاد يكون تاما».

إن قراءتنا لكلام الأستاذ حمودي، لإشكالية وضعية الإنسان المغربي في منطقة الشمال والشرق والجنوب، تجعلنا لا ننسى كذلك منطقة الغرب، باعتبار أن هناك قواسم مشتركة بين كل مناطق المغرب على جميع المستويات - تقريبا - ..!؟!

[4] - نوافذ. السنة الثانية. العدد الثامن والتاسع، يوليوز 2000.

إن منطقة الغرب لا تختلف في عمقها وحقيقة وضعيتها عن المناطق الأخرى - كما قلنا -، ومن هنا ارتأينا ضرورة الاهتمام بها هي الأخرى، في كثير من بحوثنا المتواضعة.. والتي نتوخى دعم بحوث ودراسات وقراءات أخرى.. تدعمها وتعمقها وتوسعها..!؟!

وباعتبار إقليم سيدي قاسم، إقليم يقع في منطقة الغرب، فقد ارتأينا أن نتخذه كنموذج، لتقريب القارئ إلى هذا الواقع الذي لا يخلو من أهمية في مجال الاقتصاد الوطني على العموم وفي المجال الفلاحي على الخصوص، حيث جاء في جريدة «الملاحظ الجديد» العدد 14 الجمعة 5 يناير 2001. «الواقع الفلاحي بسيدي قاسم.. الجزء الأول» هل يمكن إعتبار إقليم سيدي قاسم إقليما فلاحيا؟

إن المعطيات الطبيعية والموارد والمنشآت المائية والثروة البشرية تفرض علينا اعتباره إقليما فلاحيا، لكن الواقع الفلاحي لهذا الإقليم من تعامل مع الأساليب الحديثة ومستوى المكننة والاستثمارو الإنتاج الفلاحي (المراتب الوسطى من حيث الإنتاج بين أقاليم المملكة) تخفف من فلاحيته. فما هي الأسئلة التي يفجرها هذا الواقع حول البنية العقارية وحول الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسات التي تعنى بشأن الفلاحة على صعيد الإقليم؟ وما هي معاناة الفلاح الصغير في ظل سنوات الجفاف الطويلة؟

الملكية العقارية بإقليم سيدي قاسم

تلعب الملكية العقارية دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية غير أن عدم استقرارها نتيجة ضعف عملية التحفيظ وتنوع بنياتها المترتب عن تنوع طبيعتها القانونية بإقليم سيدي قاسم يحد من انطلاق العملية التنموية المنشودة.

وفيما يلي معطيات عامة عن هذه الملكية، خصوصياتها والمشاكل التي تعوق مساهمتها في التنمية وكذا الاقتراحات الكفيلة بتنمية هذا القطاع.

1- معطيات عامة :

المساحة العامة بإقليم سيدي قاسم : 402.616 هكتار.

المساحة الفلاحية : 332.230 هكتار بنسبة 78% من المساحة الإجمالية.

المساحة المجهزة للسقي : 51.000 هكتار بنسبة 16% من المساحة القابلة للفلاحة.

- مساحة أراضي الملك الخاص للدولة : 76.393 هكتار بنسبة 19% من المساحة الإجمالية.
- مساحة أراضي الجموع بما فيها الجيش : 104.350 هكتار بنسبة 25% من المساحة الإجمالية.
- مساحة أراضي الحبوس : 3.959 هكتار بنسبة1% من المساحة الإجمالية.
- مساحة المراعي : 15.000 هكتار.
- مساحة الغابات : 10.000 هكتار.
- المساحة المضمومة : 55.784 هكتار بنسبة 17% من المساحة الإجمالية.
- المساحة المبرمجة للضم : 12.600 هكتار.
- سعر الضم يتراوح ما بين 6.400 و7.500 درهم للهكتار بما فيها التطهير والمسالك.

2- خصوصيات وعوائق :

من الصعوبات التي تعرقل سير التنمية وإعداد التراب نذكر ما يلي :

- الملكية الخاصة :

- وجود عقارات مملوكة على الشياع تجعل من استثمار هذه الأراضي أمرا مستعصيا الشيء الذي يشكل عائقا بالنسبة للتنمية.
- التقسيم المفرط للضيعات و كثرة الملكية المشاعة تحول دون الاستغلال الأمثل للضيعات الفلاحية.
- تشعب الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية (الجموع-الجيش-الملكية الخاصة-الأحباس-أملاك الدولة الخاصة والخاصة والعامة).

- أراضي الجموع :

- تفتيت الحصص المشاعة لذوي الحقوق يؤدي إلى التقليص من مردوديتها.
- عدم الاستقرار الضروري للاستثمار.
- التسيير الممركز لأراضي الجموع.
- صعوبة حصر ذوي الحقوق في أراضي الجموع.
- البطء في تسيير الأراضي الجماعية من طرف المجالس النيابية.
- تعقيد مسطرة التفويت (الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية، الشركات العامة والخواص).
- عدم مسايرة النصوص القانونية (ظهير 1919) لمتطلبات التنمية.

- أراضي الملك الخاص للدولة :

- عدم التسوية القانونية والعقارية للأراضي المجففة الخاضعة حاليا لظهير 1956 (أكثر من 15.000 هكتار).
- تسوية وضعية بعض تعاونيات الإصلاح الزراعي والثلث الجماعي تبقى رهينة بالتسوية القانونية لوعاء هذه الأراضي المجففة.
- سوء تسيير الأراضي التابعة للملك الخاص للدولة من طرف الشركات المسيرة (صوديا وصوجيطا).

- الملك الغابوي :

- سوء تسيير الملك الغابوي (لا يشجع المواطنين على التشجير).
- سوء استغلال المقالع التابعة للملك العمومي والجماعي وصعوبة ضبط الكميات المستخرجة.

- ضم الأراضي :

- ضعف المساحات المضمومة التي تمثل17% من المساحة القابلة للفلاحة مقارنة مع المؤهلات الفلاحية للإقليم.
- البطء في التصفية القانونية للأراضي التي تم ضمها.
- البطء في إنجاز مشاريع الضم لإشكالات قانونية وتقنية، وعدم نزاهة المقاولات المكلفة بالضم.
- عدم احترام قوانين وضوابط الأراضي التي تمَّ ضمها.
- البطء في التصفية القانونية للأراضي المسترجعة.
- البطء في تصفية الوضعية القانونية والتقنية للأراضي الموزعة في إطار الإصلاح الزراعي.
- عدم وجود نصوص قانونية تطبيقية للأراضي الموزعة قبل سنة 1966 (توزيع محمد الخامس).
- تداخل بعد المدارات السقوية مع المدارات الحضرية والمراكز القروية (مثال بلدية سيدي قاسم، جماعة الحوافات، الخنيشات، دار الگداري، مشرع بلقصيري) مما يعرقل المصادقة على وثائق التعمير (تصاميم النمو وتصاميم الهيئة).
- تواجد بعض الأراضي الموزعة في إطار الإصلاح الزراعي بالمدارات الحضرية والمراكز القروية تحول دون المصادقة على وثائق التعمير (جرف الملحة-المجاعرة وبني كلة).

- مقترحات :

- توحيد الأنظمة القانونية المتعلقة بالعقار وتبسيط مساطره.
- الحد من حالات الشياع والتقسيم المفرط للملكية العقارية بإيجاد صيغة مقننة تحد من هذه الإشكالية.

- تمليك أراضي الجموع لذوي الحقوق.
- الإسراع بالفصل في الملفات العقارية المرفوعة أمام المحاكم للبث فيها.
- العمل على الحد من تقسيم الفلاحة بإنجاز عملية شاسعة لضم الأراضي البورية.
- ضرورة الإسراع في إصدار النصوص القانونية المتعلقة بأراضي توزيع المغفور له محمد الخامس.
- مراجعة نصوص قانون التحفيظ العقاري.
- تشجيع عملية التحفيظ العقاري وتعميمه.
- تشجيع البناء العمودي وتوسيع المدارات الحضرية حسب الحاجة.
- تبسيط مساطر التفويت الخاص بالأراضي الجماعية والملك الخاص للدولة لفائدة مؤسسات الدولة، الجماعات المحلية والخواص.
- تبسيط وإعادة النظر في مسطرة ضم الأراضي الفلاحية.
- مراجعة وضبط استغلال المقالع.
- إعادة النظر في تسيير أراضي صوديا وصوجيطا.
- تحيين الرسوم العقارية لمطابقتها مع الواقع القانوني والتقني.

الفصل الأول

إشكالية أراضي الجموع بمنطقة الغرب

- مشرع ابن القصيري كنموذج-

لقد جاء في كتاب الباحث عمر الإبوركي «الظاهرة القائدية»[5] ص 10 و11 : «لقد حاولت الإدارة الاستعمارية أن تحافظ على مؤسسة الجماعة، لتستمر المؤسسات التقليدية المغربية، حتى لا تتزعزع أركان النظام القبلي. وتجلت هذه المحاولة في إصلاح المجالس الجماعية، وتوسيع دورها الاجتماعي والاقتصادي، لكن فشل الإصلاح عجل باندثار الجماعة، وأعطى دفعا للقائد الذي استفاد من «سياسة القواد الكبار» التي لجأ إليها الاستعمار، مما منح لهؤلاء القواد فضاء ضريبيا، ومجالا عقاريا نتج عنه توسيع الملكية الفردية للأرض بفضل ممارسة السلطة».

كما جاء في «دفاتر وجهة نظر»[6] ص 80 : « وتدعم القيادات المحلية، القيادات المجاورة وكذا باشا المدينة المجاورة لكن سلطة هذه القيادات لا يتسنى لها الاستمرار إلا إذا وضعت لنفسها أسس المشروعية داخل القبائل وتتمثل هذه المشروعية في لعب دور الوسيط بين العامة والمخزن، كتدخلهم لدى السلطان لقضاء بعض مصالح القبيلة، ويضمن هذا التوسط للقواد الاستمرارية داخل القبيلة، ويقوي مكانتهم ومركزهم فيها كما يتم التوسط أيضا قصد إنشاء علاقات زبونية لاداخل القبيلة فحسب وإنما خارجها أيضا.»

كما جاء في «وثائق»[7] متعلقة بمشرع ابن القصيري حول الظاهرة القائدية ص 2 : «أما من الناحية الإثنية فقد قسمت دائرة سكان مشرع ابن القصيري إلى فخدتين : فخدة في شمال سبو، هي فخدة

[5] الظاهرة القائدية –القائد العيادي الرحماني نموذجا- طبعة 2000 شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع. الرباط.

[6] دفاتر وجهة نظر. المخزن في الثقافة السياسية المغربية. هند عروب. ط1. 2004 مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء.

[7] Archives / N°89
Région de Rabat : cercle du Gharbe, notice sur la région de Méchra-Bel-Ksiri. Publiée à l'occasion de la foire de Rabat de septembre 1917 à l'usage des colons et des touristes casablanca. Imp. Française (G. Paradis C ie) 7 rue de la marine 1917.

سفيان (الخليفة المستقل منصور النجاعي. 1095 خيمة) وبني مالك (الخليفة المستقل الشرقاوي بن الطيب 1873 خيمة). في جنوب سبو : بنو حسن بما فيهم أولاد مختار (القائد الكّداري بن محمد 1807 خيمة) وفخدة تابعة هي فخدة أولاد موسى (القائد السي بوسلهام العسلوجي 515 خيمة.) » بتصرف منا.

كما جاء في نفس المصدر «وثائق» حول ملكية الأرض للمستعمرين في مشرع ابن القصيري مايلي في ص 44 : «(...) وهذا ما شجع مجموعة الأوروبيين منذ سنة 1914م على شراء مجموعة من البقع الأرضية المخزنية (1915 و1916م) تتراوح بين 600 و1700م². كما بنيت محلات للبضائع وبريد ومحكمة...»

إن مفهوم «السلطة» / ظاهرة القواد والخلفاء والشيوخ والأعيان.. كانت موجودة في منطقة الغرب قبل الاستعمار، وإنما هذا الأخير قد قوى من نفوذها وسلطتها وهيمنتها على السكان.. حتى تخدم مصالحه وأهدافه وأبعاده.. أكثر فأكثر. وقد تم له ذلك بالفعل وظل القواد والأعيان والمقدمين والشيوخ وكل ذوي السلط آنذاك وأبناؤهم حتى (الآن). يتمتعون بمجموعة من الامتيازات ويحظون باعتبارات خاصة.. وظل دورهم هو نفسه.. مع بعض التغيرات والتحولات والتطورات.. لا أقل ولا أكثر.. هنا في منطقة الغرب..؟!

الحديث عن ملكية الأرض في منطقة الغرب لا تخرج في قاعدتها و أساسها عما هي عليه في المغرب في عمومه.. ذلك لأن المجتمع المغربي مجتمع مركب من مجموعة من العناصر والمكونات.. المتفاعلة والمتداخلة والمتشابكة...!؟!

وإلى جانب ما تمثله تلك العناصر والمحددات والمكونات.. عن الإنسان في المجتمع البدوي الغرباوي من حقائق.. عكسته بذلك وضعيته بشكل أو بآخر.. تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأنه يتفاعل معها في كل تحركاته وحركاته مع الجماعة، هادفا من وراء ذلك تحقيق مجموعة من الأبعاد والأهداف حيث نجد، كذلك، في كتاب «أراضي الجموع» السابق الذكر، ص16 و17 : «فعوض الاهتمام بهذه

الأراضي، وإيلائها الأهمية الخاصة بها، جعلت منها تلك الدراسات وضعية قانونية استثنائية و"مؤسسة" ذات اهتمام ثانوي ورغم صدور ظهير 27 أبريل 1919 الذي يعد اللبنة الأساسية في بناء وتقنين هذا النوع من الأراضي، يمكن القول بأن مشكل أراضي الجموع، لم يحظ بالأهمية اللازمة من طرف الإدارة الحامية، التي كانت تغض النظرعن المضاربات والتجاوزات الهادفة إلى تحويل أراضي الجموع بأي شكل من الأشكال إلى أراضي الملكية الفردية، وبالتالي أفرغت مقتضيات الظهير المذكور من محتواه حيث كان يهدف في الأصل إلى حماية هذا النوع من الأراضي من الترامي الذي كانت تتعرض له من طرف ذوي النفوذ.».

إن تحديد علاقة الأرض بالسلطة، هنا في منطقة الغرب، له أسبابه وعوامله المتداخلة والمتشابكة.. وهو مرهون بمدى قدرتنا على معرفة كيف تم استغلال احتلال الأرض ونزعها بالقوة المعنوية المرسومة والمخططة وبالقوة أو النفوذ المادي الذي خول لفئة ضئيلة داخل المجتمع البدوي الغرباوي أن تستغل ظروف الفقر المزرية والأوضاع الإنسانية والاجتماعية المتردية.. وجوع وتجويع الأغلبية من السكان المالكين للأراضي أن يبيعوا أراضيهم بثمن زهيد (مثل مقابل إطعامهم / أي مدهم بقليل من الخبز أو الزرع... إلخ)، وذلك في غياب المراقبة والمتابعة للمضاربات والتجاوزات.. التي كانت تقوم بها الفئة المحظوظة والقوية والمدعمة.. من المغاربة في كل وقت، ومتى أتيحت لها الفرصة من أجل تحقيق أهدافها سواء في عهد الاستعمار أو في عهد الاستقلال.. وقد ترتب عن ذلك وجود فئة إقطاعية مهمة في منطقة الغرب متسلحة بسلطة النفوذ السياسي (القواد والمترجمين والشيوخ والمقدمين والمخازنية.. الخ) وكذلك بسلطة المال أو سلط أخرى مثل الدين أو الشرف..الخ. وهذا بدوره أدى إلى تحولات طبقية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية.. مما يستدعي - بدوره كذلك - إلى دراسات وأبحاث.. عميقة ودقيقة وموضوعية.. تحليلية ونقدية وذلك للتقرب أكثر

إلى معرفة إشكالية هذه المنطقة المهمة في مجال البحث والدراسة.. بطرق عملية وعلمية موضوعية...!؟!

وهكذا، وإذا ما توفرت لنا هذه الإرادة وتهيأت ظروف العمل والبحث والتنقيب.. فإن ذلك سيسلط الضوء الكاشف عن مجموعة من الحقائق ظلت تشكل حواجز وعوائق وعقبات ومشاكل.. في تغيير وتطوير وتحويل المجتمع البدوي الغرباوي على كل المستويات الإنسانية والاجتماعية والفكرية والثقافية..الخ.

إن معرفة الواقع الموضوعي الغرباوي، العميقة ستؤدي بنا إلى أن عملية الاستحواذ على الأراضي (الجماعية أو الفردية) قد تمت - في الغالب – بأساليب سلطوية متنوعة ومتعددة.. مورست فيها أشكال النفوذ والقهر والعنف.. كما تحكي جماعة من المتضررين عاشوا وعايشوا هذه المآسي والفواجع...!؟! وذلك مثل رمي الرافضين لأوامر أصحاب السلطة في "المطامير" حتى يموتوا أو يتنازلوا عن حقهم بالقوة. و"المطامير" هي شكل من الحفر العميقة يوضع فيها الزَّرْع لوقت طويل..

نجد في كتاب «المعرفة والسلطة في المغرب» السابق الذكر، ص 236 : «فقد سجل عبد الرحمان في مذكراته انحباس المطر، والنقص الهائل في الحبوب ، وانتشار الموت بين الإنسان والحيوان بسبب المجاعة ووباء التيفوس، فعن المنطقة القريبة من بْزُو، سجل عبد الرحمان وفاة 5000 شخص في الفترة الممتدة من 1941 إلى 1944 (1360-1363). وعندما سقطت الأمطار أخيرا لمدة أسبوع، اجتاجت المنطقة جحافل الجراد التي أتت على الأخضر واليابس وعرت الأشجار من لحائها.ورغم هذه الشدة، كثف الفرنسيون من أعمال السخرة وصادروا المحاصيل الضعيفة من الزيتون والبرتقال، وفي حال المجاعة يخرق القانون وينتهي النظام. فعلى سبيل المثال، أقدم بعض رجال القبائل على قتل المسافرين، ولم يكن هناك أحد يقدمهم للعدالة. وفي بداية سنة 1946، عرفت منطقة نتيفة وحدها 11000 وفاة بسبب وباء التيفوس. فالطاعون يزيد انتشارا مع الجوع والبرد ويصبح

سببا رئيسيا للموت. غير أن بعض أغنياء التجارة والأعيان راكموا ثروات طائلة من المتاجرة في السوق السوداء خلال هذه الفترة. وتمكن آخرون، خاصة أثناء مجاعة 1945، من توسيع ممتلكاته بشكل كبير عن طريق شراء الأراضي الزراعية والدور مقابل مقادير زهيدة من الحبوب، فحولوا ملاكها في البوادي إلى مزارعين أجراء وفي المدن إلى مجرد مكترين».

ونجد في الكتاب السابق الذكر «الشيخ والمريد» ص 141 و142 : «تكمن خصوصية النظام الكولونيالي الجديد بالمغرب في جعل زعماء الأهالي تحت الوصاية، وتركيز السّلط في أيديهم على حساب مجالس القرى والقبائل (الجْماعة). والحق أن التطور في هذا الاتجاه كان قد رُسم حتى قبل عقد الحماية (1912). فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بلغت بعض الأسر رفعة وعلوّ شأن، فامتلكت الأسلحة الحديثة وأحرزت إقطاعات في السهول وفي المناطق الصعبة والنائية. وظل آخرون يراكمون الثروات والأمجاد بفضل النفوذ الديني أو التفوق في التجارة. وكان تطور التجارة مع أروبا، كما هو معروف، يحفز هذا النشاط بالمدن الساحلية. وكانت توجد في المناطق الأخرى أيضا مراكز تجارية يستقر بها وسطاء وتجار كبار. وكان القُيّاد وسليلو الأولياء يستفيدون من هذه الحركة.».

النصان السابقان يعتبران، في رأينا، ومن خلال المقابلات واللقاءات التي أجريناها مع مجموعة من الناس الفلاحين المتقدمين في السن والشغوفين بحب الأرض سواء على مستوى مجاعة (1945) أو على مستوى ما عرف بعهد (السيبة) حيث كانت تجري «حروب» من حين لآخر، بين بعض القبائل القائمة على ضفتي نهر سبو، والتي كان بعض الأفراد المتميزين منهم يتوفر على سلاح أو على العصي...الخ. كما تجسد ذلك في منطقة الغرب، هنا، على مستوى السب والشتم والضرب.. بين (الحسناوي والغرباوي) أي بين القبائل التي يفصلها سبو (مختار وبنو مالك) كما أصبح الاهتمام بذوي النفوذ والسلط.. أكثر من الاهتمام بعامة الناس المهمشين والمتضررين.. وبالفعل أدى هذا

الوضع إلى الاستفادة الخاصة ذات السلط والامتيازات.. على حساب العامة (مثلا في ملكية الأرض)، من أغنياء وقواد وسليلي الأولياء وشيوخ وسماسرة ووسطاء... الخ. الذين عرفتهم وتعرفهم منطقة الغرب كذلك...!؟!

هذه العلاقة اللامتكافئة والسلطوية.. القائمة بين الخاصة المستفيدة صاحبة السلط والنفوذ والامتيازات.. والعامة المتوسطة أو الضعيفة المهمشة والمتضررة.. قد جعلت هذه الأخيرة غير قادرة على مواجهة الخاصة وعدم القدرة على الاستقلال عنها في كل شيء، في مواقفها وتصوراتها وحقوقها وتحديد مصيرها - في الغالب-.

وهكذا ظلت وضعية الفقراء الذين حرموا من أرضهم بسبب من الأسباب السابقة الذكر أو غيرها، تتعقد وتتأزم.. أكثر فأكثر، ولقمة سهلة في أفواه الأغنياء أصحاب السلط والنفوذ.. يفعلون بهم ما يشاءون في كل وقت وفي كل مناسبة (مثل الانتخابات مثلا).

بعد هذه القراءة المقتضبة والمختزلة لإشكالية السلطة وملكية الأرض والثروة والمال.. في منطقة الغرب، يمكننا أن نقف عند بعض النتائج الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. المترتبة عن هذه الإشكالية المتشعبة، طارحين الأسئلة الواعية والهادفة، مثل، ماهي الأشياء التي ترتبت عن التراتب الاجتماعي والاقتصادي.. المتجسد في الهوة العميقة الموجودة بين الملاكين الكبار للأرض، والملاكين الصغار والمتوسطين وكذلك الذين لا يملكون الأرض في هذا الواقع؟ وما هي طبيعة العلاقات المتنوعة القائمة بينهم...!؟! وما هي انعكاساتها على الحياة هناك بصفة عامة..!؟!

لقد أصبحت الفئات المحرومة والمستضعفة والمهمشة.. تعاني من ويلات الطبقات أو الفئات المحظوظة الغنية والمستفيدة.. على مستوى الممارسات الاستغلالية والاستعبادية بشتى الطرق والوسائل.. كما يتجسد ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فيما يعرف بـ "الخماس" الذي تصبح زوجته وأولاده جميعا كائنات حية مسخرة للإقطاعي وأسرته.. أي عبيدا لأسيادهم الذين يحتلون المراتب العليا ويلقبون

بألقاب تتطابق مع مراتبهم قصد التميّز عن الفئات الضعيفة.. التي تحتل المراتب السفلى، ولاتنال نفس الاهتمام والاحترام والمكانة في كل المجالات والمناسبات التي تحظى بها الفئات المحظوظة الغنية.. مما يكون له تأثير في المعاملات والسلوك والمواقع.. كما يظهر ذلك بوضوح في الاستقبالات والمقابلات والدعوات للأعراس والحفلات والمناسبات.. وهذا يكون له تأثير كذلك في ظاهرة الزواج حيث يصبح من العيب أن يتزوج ابن الفقير بنت الغني والعكس صحيح...!؟!. وهذا يعني أن الوضع الاقتصادي يصبح يؤثر بشكل كبير في الوضع الإنساني والاجتماعي والثقافي..الخ. إنه واقع السلطة بكل أشكالها الممارسة في واقع المجتمع البدوي الغرباوي...!؟!

إن الحديث عن ملكية الأرض الجماعية وكيف تحولت إلى الملكية الفردية هنا في منطقة الغرب يضعنا أمام إشكالية عويصة ومتشبعة.. ليس في القديم فقط، ولكن حتى الآن على مستوى التوثيق والهيمنة والتسلط.. لبعض الأفراد داخل الجماعة السلالية نفسها، حيث نجد مثلا مجموعة قائمة بعين المكان (ملكية الأرض الجماعية) ومجموعة أخرى في مكان بعيد -نسبيا- عن مكان المجموعة القائمة في أرض الملك.. يتجلى ذلك في الجماعة السلالية الكُباصية على سبيل المثال لا الحصر : كُباص الرمل القائمون بملك أرض الجماعة السلالية الكُباصية وكُباص الواد البعيدين عن ملك أرض السلالة الكباصية. تستفيد الجماعة القائمة بعين المكان من السكن الذي يتجاوز المساحة المخصصة لكل فرد من السلالة..!؟! وهذه الحقيقة تنطبق على جماعات أخرى، هنا في مشرع ابن القصيري مثلا، مثل، أولاد يعيش وأولاد امراح والبعابشة.. الخ. كما تطرح إشكالية امتيازات «النائب» لكل جماعة، وحاشيته، والتزوير والمحسوبية حيث نجد في الكتاب السابق الذكر «أراضي الجموع» ص 39 : «فالملكية التي تكتسي طابعا فرديا في الواحات والجبال تختلف عن نظيرتها في السهول. وعلى سبيل المثال، ففي منطقة الغرب، من الصعب الحصول على سجلات الملكية، فالأرض تنتقل من الأب إلى الإبن من غير أن يعرف أصحابها أصل

حقوقهم. وما أن تسألهم عن هذا الأصل حتى تنتابهم الحيرة والتردد، ويكون جوابهم : إن آباءنا هم الأولون الذين إستوطنوا هذا المكان».

نرى أن المشكلة لا تكمن فقط، في أن الملكية المتنقلة من الآباء إلى الأبناء، هنا، يكتنفها جهل وغموض أصل الحق المحصل عليه، ولكنها تكمن في إشكالية التأريخ والتوثيق في كل المجالات، كما قلنا ذلك، في كتبنا (من وحي التراث الغرباوي) وحاولنا تحليله ومناقشته، قدر الإمكان...!؟!

وعلى عكس مجموعة من البحوث والدراسات.. التي ترى أن «المعرفة هي مصدر أساسي للسلطة».. نذهب إلى القول بأن السلطة بكل أشكالها وأنماطها.. هنا في منطقة الغرب -تقريبا- كانت هي مصدر الملكية والثروة والقوة والنفوذ واحتلال المراتب العليا، والامتيازات.. الخ. واليوم أصبح المال هو المهيمن والمسيطر والمتحكم.. في مصير الناس. وإذن، المال أصبح مصدراً أساسيا لبلوغ السلطة واستغلالها في مجال المصلحة الخاصة بالدرجة الأولى (مثلا في الانتخابات..) ..!؟! ولكن من غير نسيان، كذلك، النفوذ السياسي أو العسكري أو الديني أو السلالي أو الشريفي... هؤلاء الذين حصلوا على الأرض بالرغم من أن مجموعة كبيرة منهم لا علاقة لها بالأرض أو الفلاحة.. !؟! وهكذا فإن انعدام الوعي والمعرفة بمجال الفلاحة والحياة البدوية، مما دفع الكثير منهم إما إلى البيع أو الكراء أو التخلي والإهمال، للأرض، والقليل منهم إلى العمل و الإصلاح والتطوير والإنتاج.. وهذا ما أثر على الحياة البدوية والفلاحية.. الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.. بشكل خطير ومتأزم.. تجلى بوضوح وبالخصوص، في الأراضي والضيعات.. المسترجعة.. !؟!

نعم لقد عرف مجال الفلاحة في المغرب (الآن) تطورا ملموسا على جميع المستويات -تقريبا- وفي كثير من المجالات.. وهذا يرجع إلى وعي الدولة بأهمية السدود وسياسة الرَّي وكذلك بفضل بعض الفلاحين الذين أدخلوا تقنيات حديثة وعلمية.. بفضل وعيهم كذلك، بضرورة تطوير عملهم وتغيير أساليبه، على غرار ما يجري في

البلدان المتقدمة صناعيا وتكنولجيا وتقنيا في مجال الفلاحة وفي المجالات الأخرى. وبالفعل قد ترتب عن تلك المجهودات والأعمال تطور في الإنتاج والمحاصيل –وإن لم يؤد إلى الاكتفاء الذاتي– ولكن مع الأسف استفادت من ذلك فئة قليلة في المجتمع هي الفئة المحظوظة بصفة خاصة. أما الفئات المتوسطة والفقيرة المتضررة والمهمشة.. فلم تزدد إلا تأزما ومشاكل.. تجسدت على سبيل المثال لا الحصر، في إغراقها في الديون وفي بيع أراضيها.. مما أجبر الكثير منها على مغادرة البادية قهرا نحو المدينة.. الخ.

لقد كان الهدف من «أراضي الجموع» في العمق، هو المحافظة على الوحدة السلالية ومحاولة العيش من الأرض، وتحقيق الذات الواعية بمسؤوليتها داخل المجتمع البدوي، والفاعلة بفضل ممارستها العملية المنتجة والحفاظ على الكرامة الإنسانية والهوية الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية... الخ.

ولكن السؤال المطروح بحدة الآن بعد أن أصبحت الحياة معقدة ومتشعبة وأصبحت كل أسرة من المستفيدين تتشكل من مجموعة كبيرة من الأفراد بما فيهم الأولاد والأحفاد... الخ. فهل يكفي ذلك النصيب الجماعي من الأرض على تحقيق المطالب ومواجهة الحياة وتحقيق الذات.. في وقتنا الراهن!؟ هل بإمكان أراضي الجموع (الآن) أن تحقق الأهداف والأبعاد التي كانت تحققها في الماضي.. !؟! هل بإمكانها أن توفر الشروط الضرورية للأفراد المستفيدين للمساهمة في تطوير الحياة البدوية وضمان استمرارية الحياة والعيش هناك...!؟!

إن النصيب الفردي وحتى الجماعي من أراضي الجموع لم يعد قادراً ولا كافيا لتحقيق الأهداف والأبعاد والمتطلبات الضرورية البسيطة.. كما كان الأمر في القديم، لأن الحياة عرفت مجموعة من التطورات والتحولات والتغيرات والتي بدورها تتطلب شروطا ضرورية وفاعلة.. لمسايرة الحياة المعاصرة.. وفي ظل غيابها تتعقد الحياة وتتشعب الإشكالية في الواقع البدوي الذي يتخذ من الفلاحة

والزراعة وتربية المواشي.. المورد الأساسي لحياته واستمراريته.. وتصبح ظاهرة العطالة هي مآله.. !؟!

لقد عرفت أراضي الجموع مشاكل كثيرة بسبب عدة أسباب وعوامل ذاتية وموضوعية، قلصت من وظيفتها الاجتماعية والثقافية.. وقد تم هذا في الحقيقة على حساب الإنسان البدوي الفلاح الصغير أو الضعيف بالدرجة الأولى، مما أجبره -كما قلنا- على الانسحاب وعلى الهجرة للبحث عن مصدر القوت في مكان آخر، لأنه لم يجد تشجيعا ودعما وتوفيرا لشروط العيش هناك في البادية..!؟!

فبالإضافة إلى صغر المساحة الأرضية من «أراضي الجموع» -لدى الكثير من الجماعات الممنوحة للفرد المستفيد كحق، فإن كثرة الأفراد الذكور -في الغالب- وفي كثير من الجماعات التي تحرم المرأة من الاستفادة- داخل الأسرة الواحدة بفعل الزواج المبكر..الخ. قد يزيد في تقليص المساحة الممنوحة.. مما ينعكس كذلك، على الإنتاج وتطويره..الخ. من جهة أخرى تتميز أراضي الجموع، من جماعة سلالية إلى أخرى، حسب طبيعة الأرض، فهناك الأراضي الخصبة الصالحة والتي يكون منتوجها جيدا، بالمقارنة مع الأراضي الضعيفة الإنتاج..!؟!

كما أن هناك مشاكل تطرح كذلك بصدد حتى الأراضي الجماعية التي يكون إنتاجها والاستفادة منه بكيفية جماعية مشتركة، مثل الغابات أو العقارات أو أشياء أخرى.. حيث نجد في هذا النوع من الملكية الجماعية تظهر هيمنة واستفادة.. بعض الأفراد المتواطئين مع «النائب والسلطة التي تحميه»- في الغالب...!؟!

ومع توسيع شبكات الري في منطقة الغرب.. طرح مشكل الأداء وتجميع حقوق أفراد كل الأسرة أو العائلة الواحدة وموقع حق الإستفادة.. الخ. ثم مشكل حرمان مجموعة من الأفراد الذين لم يستفيدوا إطلاقا.. بعد الإعلان عن توقيف الاستفادة.. طبقا لعرف «قانون» كل جماعة.. هنا في منطقة الغرب. والغريب في «نظام» هذه الجماعات، هي التصرف في المنح والمنع، كما تشاء، بحيث نجدها تمنح الذين

يتوفرون على سلطة من السلط أكثر بالإضافة إلى السكن الذي يتجاوز الحق الممنوح للأفراد بكثير -كما قلنا- ..!؟!

إن أراضي الجموع، لاتفهم في الحقيقة، إلا في نطاق هذا المنطق وهذا النظام الجماعي، بكيفية متكاملة ومتساوية بين كل أفراد الجماعة السلالية، ذلك لأنها ملك الجماعة وبالتالي حقها، وبذلك فالمنطق والقانون يقتضيان أن يستفيد الجميع المنضوي تحت لواء هذه الجماعة السلالية أو تلك لاعتبارات كثيرة... !؟!

هذه الاعتبارات الكثيرة نجد في مقدمتها الأصل أو الشجرة التي تشكل الإطار العام والقاعدة الأساسية للجماعة السلالية والتي من المفروض أن لا يكون هناك تمييز بين هذا الفرد وذاك.. !؟!

وهكذا إذا أخذت هذه القاعدة الأساسية بعين الاعتبار، وطبقت أحسن تطبيق بكيفية عادلة، فإنها تحقق ولو بعض الأهداف والأبعاد.. مثل استمرارية الوحدة والتقارب والتآخي.. بين أفراد الجماعة السلالية. وهذا يتطلب بذل مجهودات والتفكير في طرق أخرى ملائمة قصد تفادي مجموعة من المشاكل التي تؤدي إلى التشتت والتفرقة والعداوة.. بين أفراد الجماعة السلالية الواحدة..!؟!

وإذن، الضرورة أصبحت تقتضي، هنا في منطقة الغرب، لحل أو إيجاد بعض الحلول الملائمة -على الأقل- لإشكالية «أراضي الجموع»: -العمل على التعاون الواعي والهادف لإيجاد حلول نسبية وواقعية.. تتلاءم وتستجيب للتحولات والتطورات التي طرأت على الواقع الإنساني الموضوعي المعيش في شموليته للتعامل مع الحياة بكيفية منطقية وواقعية وعلمية.. على جميع المستويات، وفي جميع المجالات، وهذا بدوره سيخفف من عبء إشكالية أراضي الجموع التي أصبحت بالفعل عائقا من عوائق التنمية بمفهومها العام... !؟!

لقد كان الهدف الأساسي والغاية الأولى من أراضي الجموع هو المحافظة على استمرار الوحدة السلالية -كما قلنا- لكل أفراد الجماعة وفق منطق الجماعة وعاداتها وأعرافها وتقاليدها.. وذلك لتكوين الإنسان تكوينا جماعيا وتحصين المجتمع الذي يعيش فيه الفرد

والجماعة.. تحصينا قويا، يواجه كل ما بإمكانه أن يخل بالنظام العام للحياة والإنسان والمجتمع العام، وهذا بالفعل ما عدّد ونوّع.. أهداف وأبعاد وغايات.. "بلاد الجموع" لا في منطقة الغرب وحدها، بل في كل مناطق المغرب -تقريبا- لكن الحياة الإنسانية الفردية والجماعية، اليوم، قد عرفت مجموعة من المشاكل وطرحت مجموعة من القضايا.. نتيجة ما أفرزته التحولات والتطورات والتغيرات والتجددات.. في كل المجالات الحياتية.. مما جعل البقاء على نمط العيش القديم سواء على مستوى حياة الفرد أو الجماعة في البادية أو المدينة.. لم يعد قادرا على القيام بوظيفته / وظائفه.. من أجل مواكبة الركب الحالي وإيجاد حلول للمشاكل المختلفة والمتعددة التي أصبحت تتعقد وتتشعب أكثر فأكثر، كلما تركنا الوقت يفوتنا...!؟!

إننا نحس وندرك بأننا نتطور داخل الزمان، وذلك لما تفرض علينا الحياة من منطقها بالانتقال من الحياة إلى الموت ومن مرحلة إلى أخرى ونحن نصارع الحياة والاستمرار فيها.. نعدّ الأيام والأشهر والسنوات، ونميز بين الأوقات والفصول... الخ. لكن الأمر يختلف في الكيفية التي نتعامل بها مع الواقع الذي يبدو لنا أنه يتطور ويتحول.. ببطء..الخ. واقعنا المعاش الذي يتطابق والكيفية التي تتم بها عملية التطور للزمن الذي نعيشه.. الزمن الذي تحدثنا عنه.. فنحن لا نفكر ولا نتأمل بعمق وتبصر.. في المفارقة والعلاقة المتناقضة.. التي توجد بين الزمن والواقع.. ونحن نحيا حياة متناقضة.. ننظر إلى الزمن بعين، وإلى الواقع الموضوعي المعيش بعين أخرى. هل بإمكاننا أن نستغرب ونتعجب.. لما نحن عليه الآن..!؟! أليس للتقدم منطقه الخاص..!؟! وللتخلف منطقه الخاص كذلك.. !؟! أليس بإمكان الإنسان أن يدرك ويحس بهذا وبذاك، إذا كان في مستوى الوعي والنضج المطلوبين.. !؟!

ولنعد مرة أخرى، إلى "أراضي الجموع"، لنتساءل عن الإشكالية المتشعبة حول مواضيع: التسجيل والتحفيظ وحضور السلطة وملكية الأرض في منطقة الغرب.. !؟!

سبق أن تحدثنا عن الهيمنة الاستعمارية واستخدامها كافة أنواع السلطة لابتزاز أراضي المواطنين المغاربة الذين لم يكونوا يملكون سلطة من السلط، وذلك بمساعدة مجموعة من الانتهازيين المغاربة الذين استفادوا بدورهم من السياسة الاستعمارية لانتزاع الأراضي من أهلها الحقيقيين بكل الوسائل كذلك. وحسب ما جاء في بحث جان لوكوز، «الغرب فلاحون ومعمرون» ص 611 الجزء الأول، وبتصرف منا، أن كلا من السياسة المخزنية والسياسية الاستعمارية.. اعتمدتا على السلطة بمفهومها العام في الاستحواذ والهيمنة وانتزاع الأرض من المستضعفين.

ومن المنظور المتميز إلى مكانة وسلطة المخزن وذلك بالاعتماد «على الكنانيش المسجلة رسميا والموجودة بفاس أو الرباط، والمتضمنة لائحة المالكين..».

وإذن، من كان يقوم بالتسجيل الرسمي في «القديم» في منطقة الغرب وفي المناطق الأخرى؟ ومن كانت له السلطة الكاملة للتصرف كيفما شاء في العملية السابقة / التسجيل..؟! أليس من حقنا أن نتساءل وأن نقول: بأن الذين يملكون السلطة هم المحظوظون الذين تصرفوا بحرية.. في هذه العملية والتي أدت بالفرد الواحد، على سبيل المثال، أن يصبح إقطاعيا في لحظة وجيزة.. مالكا للمساحات الشاسعة للأرض بدون مقابل.. ومسجلا لها لنفسه، في «الكنانيش المذكورة»، دون حسيب أو رقيب!؟

يقول جان لوكوز مضيفا في ص 611: «في الغرب، دخلت قليل من الأراضي في الوقت الحاضر في الصنف الأول: فقط حوالي 200 هكتار اقتطعت من التجزئة الاستعمارية الرسمية ل «بوتي جان- petit jean» من «أراضي الشراردة» ويضيف قائلا: «إن صنف (عدير) الرملية المخزن لم يعان قط من منازعة، لأنه كان مسجلا ومحددا على «الكناش» الرسمي بفاس منذ 1878. عملية وضع حدود جديدة حدثت في 1914 بمناسبة تقديم مطلب منفرد من طرف القائد العروسي، غير أنه كان يتطلب تأكيدا، هل كان القائد بالفعل يحتل هذه

الأرض لأنه كان مسؤولا عن هذه الدائرة. لكن في 1915 ثلاث جماعات : العبابدة وأولاد الطاهر بن علي وأولاد بلعيد احتلوها مطالبين بملكيتها، ولا واحد منهم اعترف بالصفة المَخزنية إلا من طرف الاحتلال من الاثنين. الحل الأول المقدم لحل النزاع من طرف السلطات المقيمة...»

ومن جهة أخرى، كيف يمكن أن نفسر إشكالية ملكية الأرض، هنا في «الفيلاج» بمشرع ابن القصيري، والتي استحوذ عليها الاستعمار، وتركها مشكلة ومعقدة.. حتى الآن من غير وضعية عقارية وقانونية واضحة.. حيث طغى الاستيلاء والترامي..!؟!

كيف نفسر النزاعات والتعارضات.. القائمة (الآن) بين كثير من الورثة والعائلات والسلالات والدواوير..الخ، !؟! .. على سبيل المثال لا الحصر: نزاع ورثة (بويطة) مع ورثة (النخ) حول ملكية الأرض الموجودة قرب غابة محطة السكة الحديدية وتجزئة الشاوي ومعامل الليمون وحي الليمون حرف «ب».. والتي ظلت حتى الآن 2006 دون حل!؟!

الفصل الثاني :

الاستعمار والأعيان..

نجد في المصدر السابق «الظاهرة القائدية»* عمر الإبوركي ص 46: «حاول الإستعمار في البداية أن يحافظ على التنظيمات الجماعية التقليدية، حتى لا تفرض عليها سلطة فردية قد ترفضها، ويتفادى بروز أرستقراطية محلية، واكتفى باستغلال الأمغار القبلي ليساهم في تيسير تدخله. كما اعتمد على الأعيان الذين لهم ثقل داخل القبائل من أجل تطبيق بعض الإصلاحات الإدارية والاقتصادية. إلا أن هذه المحاولة لا تبدو فعالة أمام المؤسسة القائدية التي تبلورت بحدة داخل القبائل، ولأنها استمدت مشروعيتها من المخزن، ...»*

ونجد في «دفاتر وجهة نظر» لهند عروب السابقة الذكر، ص 95: «ثانيا اعتماد عون الأعيان: تصور الفرنسيون بوادي المغرب وكأنها خلية نحل يستقر في كل خرم من خرومها عين من أعيان البوادي لا يهتم إلا بقضاياه المحلية فحسب فإن الفرنسيين بتأييدهم ومحاباتهم لهؤلاء «الزعماء الطبيعيين» الموجودين في خلايا الشهد، فإنهم يعملون في الواقع على مساندة الأعيان الذين ترتبط مصالحهم بمصالح الفرنسيين ارتباطا وثيقا. لذلك وبعد أن تيقنت الإدارة الفرنسية الاستعمارية من مراقبة مجال «المغرب النافع» أوكلت الأعيان مهمة مراقبة العالم القروي التقليدي». يقول ريمي لوفو.

نجد في كتاب «المعرفة والسلطة في المغرب» السابق الذكر، ص 7: «والواقع أن «التعاون» مع الفرنسيين شكل وسيلة فعالة للترقي الاجتماعي بالنسبة للكثير من الأعيان المغاربة، وبخاصة في السنوات الأولى من عهد الحماية. غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن هؤلاء ممن عرفوا ب «أصدقاء فرنسا» قد تعاونوا معها من أجل تحقيق مصلحة شخصية، وهي التهمة التي وجهها لهم الوطنيون في وقت متأخر بعد حصول المغرب على الاستقلال.». ونجد في ص 9 « غير أن هؤلاء

---

* مصدر سابق

* مصدر سابق

العلماء لم يعودوا في العشرينات يشكلون بمفردهم مجموع المثقفين المغاربة، خاصة بعد أن تحول أبناء النخبة عن الدراسة في المسجد إلى المدارس التي أنشأها الفرنسيون لأبناء الأعيان» كما نجد كذلك في ص 77 و78 من نفس المرجع: «وفي ذات التاريخ شرع الفرنسيون (أي في سنة 1919) في تطبيق النظام الجبائي الفلاحي المعروف ب «الترتيب». وبما أن الأمر كان يتعلق بضريبة غير شرعية، فإن القبائل في كثير من المناطق ما نعت في تأديتها لهذه الجباية. وكان أحمد، شأنه شأن كل متعلم في البادية المغربية، مرغما من قبل الفرنسيين على التعاون مع القواد والشيوخ، الذين كان معظمهم أميا، بغاية إقامة هذا النظام وتطبيقه.» *

إن الحديث عن الأعيان في منطقة الغرب، وعن مدى «التعاون» مع الفرنسيين يقتضي، قبل كل شيىء، النظر إلى هذه الإشكالية من منظور شمولي، باعتبار منطقة الغرب لا تخرج في عموميتها عن المناطق المغربية الأخرى سواء في عهد الاستعمار أو في عهد الاستقلال –إلا نسبيا– ومن هنا فإن الاستعمار قد تعامل –في الغالب– مع كل المناطق المغربية بنفس السياسة وبنفس الأهداف والأبعاد.. التي رسمها منذ دخوله إلى المغرب كمستعمر مستفيد من خيرات هذا الوطن. وقد تعامل هذا الاستعمار مع «الأعيان» هنا كذلك في منطقة الغرب بنفس الاستراتيجية الاستعمارية، وبالفعل كان من «الأعيان» من انتهز الفرصة، هو الآخر، واستفاد.. من غير أن يشكل عليه الاستعمار خطرا في مصالحه الشخصية، فتعاون معه –بل هناك من حمل الجنسية الثانية الفرنسية– ولاسيما حين انتشرت الثقافة الفرنسية بفضل المدارس والمراكز الثقافية الفرنسية والكتب والمجلات والصحف وسياسة المعمرين.. الخ. والتي تشبع بها الكثير من أبناء الأعيان وغيرهم من المتمدرسين.. الخ. ولكن بجانب الخونة في منطقة الغرب، كما هو الأمر في المغرب كله، وجد مواطنون أحراراً

* مصدر سابق

ومناضلون مقاومون ومجاهدون.. رفضوا الاستعمار وثقافته.. وحاربوه بشتى الطرق والوسائل، كما حاربوا ثقافته وسياسته.. المسمومتين، وهذا يرجع في عمقه إلى طبيعة تكوين الشخص وإلى شخصيته ووعيه المكتسب بواسطة حسه الاجتماعي والقيمي والسياسي والديني والوطني.. بإنسانيته وبمجالات هويته، من منظور شمولي وهادف كذلك إلى إحساسه العميق ووعيه الناضج بالروابط والعلاقات القوية التي تربطه بوطنه وبقوميته.. الخ.

وإذن، وجدنا من خلال الأقوال السابقة، أمام نوعين من المواطنين: مواطن انتهازي مصلحي واع أو غير واع بخطورة الاستعمار.. يضحي بكل شيء في سبيل مصلحته الخاصة.. الخ. ومواطن مخلص لوطنه ومدافع عنه ومواجه ومحارب ومقاوم.. لكل من يمس بكرامة شخصيته ومواطنته وهويته.. الخ. وهذا ليس غريبا عن الحياة وعن منطقها، فهذه الأشياء لازالت تحدث إلى الآن، بسلبياتها وإيجابياتها بالرغم من التحولات الكبيرة التي عرفتها الإنسانية..!؟!

فالمواطن الحر الواعي والناضج والملتزم.. هو الذي كان يدرك خطورة التواجد الاستعماري وتغلغل ثقافته وانتشارها وتداولها.. بين المواطنين، وبالخصوص الأميين منهم الذين كانوا ولا يزالون يشكلون عددا مهما وخطيرا في مجتمعنا المغربي بثقافته الأصيلة الصحيحة والواعية والهادفة إلى مناعته من كل وباء يضره.. تتجسد في سلوكه وفي علاقاته وأعماله.. وهو يعيش بين أفراد وطنه الحر والمستقل. وهذا معناه أن يستطيع المواطن المغربي أن يتكيف مع ثقافته الوطنية والقومية والدينية.. وكذلك الحضارية بكل عناصرها وأبعادها وأهدافها.. بفضل لغته الوطنية والقومية.. الخ. على عكس الذي يصبح عبدا سجينا ومقيدا بقيود الثقافة الاستعمارية.

وانطلاقا مما تقدم يبدو لنا بوضوح أن الثقافة تلعب أدوارا مهمة وخطيرة، في نفس الوقت، ومن أجل ذلك يجب التعامل معها بوعي ناضج وحذر، وبالخصوص ثقافة الآخر، التي تتضمن عناصر وأبعادا

وأهدافا.. متنوعة ومتعددة.. تكون في الغالب خادمة لإيديولوجيا مصدرها الحقيقي.. الذي يعتبر إطارا عاما لها ولمضامين أغراضها وأهدافها..!؟!

وهكذا، وفي مقابل الثقافة الوطنية، ظهرت الثقافة الاستعمارية المهيمنة والتي لم تخل من سلوك عنيف وهمجي، والذي تجسد في قتل المواطنين وسجنهم.. ولاسيما المقاومون المجاهدون منهم الرافضون كليا للوجود الاستعماري في بلدهم المغرب. ولكن، ومع الأسف إن السياسة الخائنة والناهبة والانتهازية.. لازالت تتجسد وتمارس من طرف عناصر، تقدس مصلحتها الخاصة أكثر من أي شيىء آخر..!؟!

نجد في المصدر السابق «الشيخ والمريد» للباحث حمودي، ص 159: «في ظل هذه الظروف الجديدة، نشأ تقليد معين، فقد غدا الأعيان ركيزة أساس لاستقرار النظام. ولكن هؤلاء الوسطاء الجدد، خلافا للأعيان في السابق، أصبحوا أقل تعليقا بتعبئة عشائرهم وقبائلهم، لأسباب كثيرة منها دعم المعمر، وامتلاك ثروات دائمة، والمشاركة في الاقتصاد الجديد، وضمّنتْ لهم هذه الصيغة نفوذا وامتيازات اجتماعية من نوع لم يعرف من قبل.».

ونجد في كتاب «المعرفة والسلطة في المغرب» السابق الذكر، ص 225: «تصور الفرنسيون بوادي المغرب وكأنه خلية نحل يستقر في كل خرم من خرومها عين من أعيان البوادي لا يهتم إلا بقضاياه المحلية فحسب. فإن الفرنسيين بتأييدهم ومحاباتهم لهؤلاء «الزعماء الطبيعيين» -حسب ما وصفهم به ضابط مخابرات- الموجودين في خلايا الشهد، فإنهم يعملون في الواقع على مساندة الأعيان الذين تربط مصالحهم بمصالح الفرنسيين ارتباطا وثيقا.».

دور الوعي الناضج والثقافة الجادة والملتزمة والهادفة.. من بين العناصر الضرورية والجوهرية التي فرضت نفسها على مختلف الحضارات الإنسانية في مختلف المجتمعات الإنسانية عبر المراحل التاريخية المختلفة، ولاسيما الثقافة المناضلة والمناهضة لكل أشكال

العنف والتسلط والهيمنة والاستغلال.. حيث افتضحت كثير من الحقائق أثناء الاستقلال وبعده وذلك بفضل الأبحاث والدراسات والكتابات الجادة والهادفة.. التي يمكن اعتبارها مرجعا وثائقيا ومصدرا أساسيا.. لمعرفة تاريخ المغرب معرفة عميقة وموضوعية -نسبيا- ومعرفة الذين أخلصوا لهذا الوطن والذين باعوه بأبخس ثمن، ونزفوه.. وكذلك معرفة المكوّنات والمحددات.. الجوهرية للصراع الطبقي وللأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الخ.

إن الاهتمام بالثقافة الوطنية الملتزمة والهادفة والتحريرية.. هو محاولة لمواجهة ومحاربة.. الثقافة الاستعمارية التي تشكل خطرا كبيرا على الوطن والمواطنين الأحرار المخلصين.. حيث نجد في «الشيخ المريد» السابق الذكر، ص 67 عن منطقة الغرب: «ومن الأحداث المشار إليها قضية أولاد خليفة بسهل الغرب سنة 1971، حيث أطلقت قوات الأمن النار على الفلاحين الذين احتلوا أرضا كانت لمعمر قديم، وكانوا يطالبون بها. وقد سقط ضحايا في صفوف الفلاحين».

يمكن استخلاص حقيقتين متلازمتين ومتداخلتين في نفس الوقت، وهما الحقيقة المتعلقة بنهب الأرض واستعمارها واستغلالها.. من طرف المعمر/الاستعماري الذي انتزعها من أصحابها الفلاحين.. وحقيقة استخدام السلطة والعنف.. في عهد الاستعمار لنزع الأرض.. ومن طرف قوات الأمن في عهد الاستقلال، من الذين كانوا يطالبون باسترجاعها...!؟!

إن هذه الإشكالية المتعددة الأبعاد والأهداف والأشكال.. صبغت تاريخ المغرب المعاصر بصبغة خاصة ومتميزة.. في مجال ملكية الأرض، وبذلك شكلت إحدى الحقائق التارخية التي تنضاف إلى مجموعة من الحقائق الأخرى.

فالأراضي في الغرب تعتبر جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية، إلا أن هذه الإشكالية السابقة الذكر، إنما هي في الحقيقة منبثقة

عن ما حصل في عهد الاستعمار بين الفلاحين المغاربة والمعمّرين، والتي بقيت معقدة ومتشبعة حتى عهد الاستقلال..!؟!

وتنتمي أراضي الغرب بحكم طبيعتها الجيولوجية إلى المناطق المغربية الفلاحية حيث تجمعها جميعا خصائص ومميزات أساسية على مستويات: الفلاحة والزراعة والإنتاج وتربية المواشي.. الخ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تعرضت كل الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب –تقريبا– لسطو وهيمنة واحتلال واستغلال من طرف الاستعمار، حين حولها ملكا للمعمرين بالقوة والسلطة والعنف... الخ.

والاستعمار الغربي.. للمغرب إنما كان في عمق حقيقته تمهيدا للإمبريالية وهيمنتها بشتى الطرق على خيراته واستنزافها لمصلحتها بكل أنواع السلطة والعنف والقوة.. التي أفرزها الاستعمار الرأسمالي / الإمبريالي المهيمن في عهد الاستعمار وتم تحريرها واسترجاعها في عهد الاستقلال بفضل نضال الملك والشعب لم تجد حلها النهائي ولم ترجع كلها إلى أصحابها الحقيقيين.. خاصة عندما نعود إلى ضيعات المعمرين المحررة، باعتبارها أصبحت عبارة عن شركات.. تحتوي على مجموعة من الأراضي المزروعة وغير المزروعة، الكبيرة المساحة...!؟! ونظرا لذلك فهي في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في إشكالياتها للبحث عن الحلول الملائمة وطبيعة ما يسعى الإصلاح الزراعي والممارسة الفلاحية الهادفة إلى المساهمة الفعالة في مجال التنمية الشاملة، في جو من المسؤولية والديمقراطية، والتغيير والتجديد والبناء.. بعيدا عن سياسة الاستنزاف والإتلاف والإهمال والمصلحة الخاصة...!؟!

نجد في كتاب «المعرفة والسلطة في المغرب» السابق الذكر، ص 252 و253: «من الاستقلال: رؤية من الهامش.

كثير من المغاربة كانوا متحمسين لما توقعوه من البداية لنظام اجتماعي واقتصادي جديد في سنة 1956. إلا أنه في السبعينيات، كتب عبد الله العروي، المثقف المغربي البارز، في استعادته لأحداث ما بعد

1956، قائلا "الحكومة المغربية لم تكن استئنافا لماضي ما قبل الاستعمار"، بدا كما لو أنه من الواجب تنحية أعيان البوادي –الذين تعاونوا مع الحماية في معظم الجهات– لصالح البرجوازية الحضرية التي شكلت العمود الفقري للزعامة الوطنية، وزودت الدولة بالأطر والإداريين الجدد، وسادت جل مخططات الحكومة الجديدة الخاصة بالتصنيع والعصرنة، والتي كان جلها في الواقع قد وضع في السنوات الأخيرة من الحكم الفرنسي. وفي سنة 1956، صدر ظهير يقضي بمصادرة أملاك "الإقطاعيين والخونة" غير أنه لم يطبق أبدا بشكل صارم.

وفي استعادتنا للأحداث، كما فعل العروي، يمكن تبيين الاستمرارية بين نظام الحماية ونظام ما بعد الحماية، غير أن هذه الاستمرارية لم تكن بادية لأولئك الأشخاص الذين عايشوا أحداث تلك الفترة التي طبعها العنف في أغلب الأحيان. فجل أسر الأعيان التي تمتعت بالنفوذ في عهد الحماية، استمرت دون استثناء في مكانها بعد الاستقلال. وفي السنوات القلائل التي أعقبت الاستقلال تبين للملكية بأن واحدة من الأعمدة الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها تتمثل في فئة الأعيان من ملاك الأراضي، التي شكلت أيضا درعا للحماية. وبعد فترة من التردد، قرر الملك التخلي عن الإجراءات التي كان من شأنها تهميش أعيان البوادي ودورهم في دعم الملكية.».

الاهتمام بموضوع إشكالية السلطة والأرض أو ملكية الأرض، اهتمام ليس سهلا إذا ما حاولنا ربطه بحقل جغرافي / أرضي واسع وأساسي في منطقة الغرب، وكذالك بعوامل ومؤثرات متنوعة ومختلفة ومتعددة من أهمها الاستعمار، وطبيعة الثقافات والسياسات.. التي هيمنت بخلفياتها الإيديولوجية والبرجماتية.. وبنفوذ سلطاتها المختلفة والمتنوعة.. على سكان هذه المنطقة الخصبة والجافة.. الغنية والفقيرة.. ومن هنا تبدو أهمية الاهتمام بهذه الإشكالية المتشابكة والملغزة.. والتي هي في حاجة ماسة إلى التفكيك والتحليل والتفسير قصد معرفة

وتوضيح كثير من الأشياء لازالت تعوق بالفعل، مسيرة التنمية على جميع المستويات وفي جميع المجالات...!؟!

في منطقة خصبة وغنية بدأت البطالة تتفشى بشكل واسع وعنيف والمشاكل تتكاثر وتتناسل كالعنف والسرقة والعدوان.. وانتشار المخدرات والفساد.. واللجوء إلى التقاعس والارتكاس والكسل.. في منطقة أصبحت هي الأخرى، تعاني من مخلفات «العولمة» وأفلام الجنس المميعة والشاذة والمنحطة.. التي تجندت لها فضائيات عالمية كي تغزو بلدان «العالم الثالث» التي تعاني من التخلف بكل أنماطه وأشكاله: أمية، جوع، أمراض فتاكة، بطالة... الخ.

قراءتنا هذه لا تدعي شمولية المعرفة والإلمام بكل القضايا والمشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة الغرباوية والمغربية.. -ولكننا وكما أعلنا في كتابنا «من وحي التراث الغرباوي» الجزء الأول- حاولنا التركيز على التجميع والتوثيق والتدوين والتساؤل والنقد.. ما أمكن لتراث هذه المنطقة.. المرشح للضياع والإتلاف والنسيان والتهميش.. الخ. وذلك من خلال الإمكانيات والمصادر.. -القليلة- المتوفرة لدينا، والتي نحاول استغلالها أحسن استغلال رغم الصعوبات والمشاكل الكثيرة التي تعترضنا في مجال البحث والدراسة والنشر والطبع والتوزيع.. الخ. بالإضافة إلى غياب شبه مطلق للوثائق والمصادر.. وانعدام الوعي التواصلي وانتشار الأمية والخوف.. مما يزيد في تعقيد وضعية البحث والدراسة.. قصد الوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة تحقيقها...!؟!

ومن هنا فإننا نوجد في وضعية متشعبة ومعقدة بدورها ونحن نحاول فحص إشكالية علاقة السلطة بالأرض من خلال الملكية الجماعية والملكية الفردية في السياق الإنساني والمجتمعي والاجتماعي والسياسي.. العام، كما أننا أمام إشكالية الملكية والإنتاج.. والإبداع والتنمية...!؟!

إن الملكية بمفهومها العام، بما أنها منفعة ذاتية بالدرجة الأولى ومرتبطة هنا في منطقة الغرب -في الغالب- بالأمية، فإنها لم تساهم في عمليات الإبداع وتجديد الفكر وإنتاج الثقافة الناضجة والواعية والهادفة.. في المجال التراثي والاجتماعي والاقتصادي.. الخ. من هنا تتأتى ضرورة نقدها باعتبارها العنصر الأساسي الذي كانت تعتمد عليه كل العناصر الأخرى -تقريبا-...!؟!

وهكذا يجد الباحث المتعمق والواعي لهذه الإشكالية السابقة الذكر، في الواقع البدوي الغرباوي مجموعة من المشاكل، ولعل أهمها -كما قلنا- هو حب السلطة والنفوذ واستغلال الآخر بكل الطرق والوسائل من طرف الأعيان والقواد والشيوخ والوسطاء والمتعاونين.. الخ. بالإضافة إلى تفشي الأمية في أوساط هذه الفئات المستفيدة وغير المستفيدة. وقد ترتب عن ذلك إهمال الإبداع والثقافة والتراث.. وتهميش العناصر المبدعة والمساهمة في الإنتاج الفعلي على المستويين : الفكري والمادي.. الخ. وهكذا فرغم أن هذه المنطقة الغرباوية غنية بخصوبتها وعطاءاتها وأرضها.. فإن الوضعية الثقافية ظلت متأزمة،تعاني من عدة مشاكل وعوامل.. على جميع المستويات..!؟!

وإذا رجعنا إلى الجانب الإبداعي والتوثيقي والتدويني.. للتراث البدوي الغرباوي وجدناه ضعيفا بالمقارنة مع المناطق المغربية الأخرى، نظرا للجانب المشار إليه والجوانب الأخرى، ماعدا تجربة الزاوية الوزانية وتجربة الزاوية القاسمية وبعض المهتمين القلائل هنا وهناك.. ومع ذلك أصبح التهميش والإهمال والإتلاف.. ينال حتى الزاويتين المذكورتين..!؟!

نجد في كتاب «المعرفة والسلطة في المغرب» السابق الذكر، ص 207 و208 : «يحافظ الأشخاص على النفوذوالوجاهة بمدى قدرتهم على إظهار نفوذهم وتأكيده علنا. فالاهتمام الذي كان أعيان البوادي يولونه لحضور الأعراس والجنائز وغيرها من المناسبات التي يجمع فيها الأعيان، لم يكن يعمل على تأكيد أنماط الهيمنة داخل

جماعتهم فحسب، بل كان يؤكد أيضا نفوذهم من خلال هذا التصور الفرنسي للمجتمع القروي المغربي إهمال العلاقات القائمة والعوامل الفاعلة في هذا المجتمع والتي تتخطى حدود المناطق والجهات، من قبيل العلاقات الزبونية، ونفوذ الأعيان والعلماء التي كان بالإمكان إستغلالها لتقويض التراتبية الرسمية التي أقرها الفرنسيون. فقد كان بإمكان أعيان البوادي متابعة ما يجري من تطورات سياسية كبرى في كل أرجاء المغرب والعالم الإسلامي، والحصول بيسر على الوثائق الفرنسية السرية التي تخصهم، والتمكن كذلك من تداول الجرائد الممنوعة.»

إن تأكيد أهمية غياب الوعي الناضج وسيطرة الأمية والنفوذ السلطوي المتحكم والمستغل والتهافت على الملكية الخاصة للأراضي الشاسعة والصالحة.. لدى الأغلبية من الأعيان والوسطاء والانتهازيين.. الخ. ما أدى إلى هذه الوضعية المتأزمة والمعقدة -كما قلنا- في هذه المنطقة المغربية.. وفاقد الشيء لا يعطيه -كما قلنا- ..!؟! فكثير من ذوي السلط المختلفة، هنا، كانوا لا يتوفرون على مستوى ثقافي يؤهلهم إلى الوعي الناضج بأهمية الثقافة الشعبية الجادة والملتزمة وبقيمة التراث الذي تأسست عليه المرتكزات والمكونات والمحددات لكل واقع موضوعي اجتماعي.. حضاري ثقافي وسياسي..الخ.

وهكذا فبالرغم من الإمكانيات والوسائل والسلط.. التي كان يتوفر عليها أصحاب السلطة والأرض، هنا، فإنهم لم يستغلوهما في الحفاظ على التراث الشعبي والثقافة الشعبية والمصلحة العامة، بقدرما استغلوهما في الهيمنة والتسلط والاستغلال.. ما أمكن... !؟!

أما فيما يخص الفئات الشعبية العريضة المستضعفة والمغلوبة عن أمرها -ونظرا للأمية المتفشية وعدم الوعي الناضج..- فقد انساقت إلى ماهو غيبي / أسطوري خرافي وطقوسي.. الخ. هؤلاء الناس كانوا يوجدون بعيدين عن الحقيقة لواقعهم المعيش المر والمعقد والمتأزم.. لأنهم كانوا ضحايا الجهل والأمية والاستعمار وذوي السلط

والنفـوذ.. فـي مجـالات متعـددة، وفـي مقـدمتها حرمـانهم مـن حقـوقهم وأراضيهم التي انتزعت منهم بشتى الطرق والوسائل...!؟!

وإذا مـا حاولنـا أن نتعمـق فـي هذه الإشكالية / إشـكالية الـسلطة والأرض في منطقة الغـرب، فإننا نجدها قد توزعت بـين عدة عناصـر، من خـلال المراحل التاريخيـة التـي عرفهـا المجتمـع المغربـي فـي القديم وفي العصر الحديث والآن.. حيث عرفت المنطقة مجموعـة من القـواد والأعيـان والـشيوخ والمقـدمين والوسـطاء الـسماسرة والتجـار والمحظوظين الانتهازيين.. الذين استفادوا بواسطة نفوذهم وسلطهم من الوضـع المعقـد والمتـأزم الـذي عرفـه المغـرب.. ممـا وفـر الجـو لهـم للاستفادة والهيمنـة.. بشتى الطرق والوسائل -كما قلنا- ...!؟!

صـحيح أن المغـرب قـد حـصل علـى الاسـتقلال بعـد نـضال مستميث ومواجهات عنيفـة وشرسـة مـع العدو.. خاضـت فيهـا مجموعـة مـن الأحـرار والمخلـصين لهـذا الـوطن.. لكـن المـستفيدين ظلـوا هـم المـستفيدون -تقريبـا-.. وبقيت الأراضـي والـضيعات، هنـاء المـستعمرة إشكالية معقدة ضمن إشكاليات التنمية، حيث لـم تـضع نـصب أعينهـا مـا قـام بـه الاسـتعمار حـين اغتـصب الأرض وانتزعهـا بـالقوة والعنـف والسلطة مـن أصـحابها الحقيقيين، وذلك بالتعـاون مـع ذيولـه وأعوانـه الانتهازيين من المستفيدين من المغاربـة.. وهذا يتجلى بوضوح حتى في إطـار سياسـة استرجـاع الأرض والـضيعات، حين وجدنا فئـة قليلـة مـن الفلاحين الحقيقيين هـي التـي استفادت مـن بعض «القطعـات» / القطـع الأرضية المسترجعة.. وطردت مجموعـة من العمـال التـي كانـت تعمـل مع المعمرين في الضيعات دون الاستفادة من استرجاع الضيعات؟!

وممـا يعـزز أقوالنـا هـذه، هـو ظهـور مجموعـة مـن الـشركات لاسـتغلال الأراضـي والـضيعات المـسترجعة والوحـدات الـصناعية والاقتـصادية.. الـخ، حيث جـاء فـي كتيب المجلس البلدي، الـذي كـان يترأسه الحاج محمد فكري، مطبعة المعارف، ص 14 على سبيل المثال لا الحصر: «مرافق أخرى، إن موقع مشرع بلقصيري جعل منه مركزا

هاما لتجمع عدة مصالح ذات صبغة فلاحية مثل شركة التنمية الفلاحية (S.O.D.E.A)، شركة إدارة الأراضي الفلاحية (S.O.G.E.T.A) الشركة الفلاحية للخدمات بالمغرب،(S.A.S.M.A) مخبر تربية الناموس لمحاربة أمراض أشجار البرتقال، مخزنين هامين للحبوب، مجمع للحليب كما يضم مفتشية تابعة لوزارة الفلاحة.

ويعتبر بلقصيري كذلك من أهم المراكز المنتجة للحوامض إذ به وحدتان لتلفيف الحوامض (باك وأرباك) تلففان قدرا هاما من الحوامض قصد التصدير.. الخ».

هذه الوحدات المذكورة –مثلا– والتي كانت في ملكية الاستعمار، هنا، تحولت إلى ملكية بعض المحظوظين ذوي النفوذ والسلط.. وتعطلت كثير منها وأصابها كثير من الإهمال والتهميش والتخريب.. كما هو الأمر كذلك بالنسبة للضيعات.. وشرد الآف المواطنين وطردوا من عملهم نتيجة هذا الوضع المتأزم...!؟!

وهكذا وبخصوص ملكية الأراضي والضيعات المسترجعة من طرف الخواص كذلك، فتمثل هي الأخرى منحنى لا يختلف –في الغالب– عن ملكية الشركات والوحدات.. المذكورة.. إذا ما وضعنا هذه الإشكالية المتشعبة في إطارها التاريخي والسياسي والإيديولوجي والاقتصادي.. الخ. غير أن الفرق يبدو واضحا في أن تمليك أو تفويت.. الأرض أو الضيعة.. إلى شخص أو أشخاص معينين.. يجعل المالك / المالكين المستفيدين يعملون بجد و بإخلاص –إلا القليل منهم– أكثر من الشركات المذكورة، وهذا يكشف الوجه الآخر السلبي لتلك الشركات...!؟!

إن منطقة الغرب، تحتل مساحة هامة من الأراضي الصالحة.. وإذا كانت الأراضي و الضيعات المسترجعة إشكالية وطنية –من غير نسيان أراضي الجموع– فهي، هنا، أصبحت تهدد الاستقرار في البادية والعيش فيها.. حيث هاجرت مجموعة هامة من الفلاحين والعمال.. إلى المدن أو الخارج.. بحثا عن العمل لضمان العيش...!؟!

ومن هنا يمكن القول بأنه تتجلى ضرورة تجديد الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. قصد المحافظة على التوازنات بين الطبقات، أو الفئات الاجتماعية.. وذلك بفضل نهج سياسة ديمقراطية حقيقية متطابقة ومتكيفة مع مصالح الإنسان والوطن والدولة.. في إطار التحولات والتطورات والمتطلبات.. التي أصبح يفرضها منطق عصرنا المعاصر، إذا ما أردنا المواكبة؟

نحن من غير شك، في حاجة إلى إصلاحات جذرية وعميقة.. لمواجهة الأخطار والمشاكل والعوائق.. التي أصبحت تهددنا. وهذا يتطلب منا، كما نرى، الانطلاق من مساءلة الذات ومن الواقع الموضوعي المعيش.. الخ. وهذا بدوره يقتضي منا أن نقيم بناء ديموقراطيا واعيا وهادفا.. قصد محاربة الخلل والعوائق والمشاكل والعناصر التي تسببت في هذا الوضع المتأزم...!؟!

وتجدر الإشارة، هنا كذلك، أن ملكية الأرض في منطقة الغرب -في الغالب- لم تسلم من ممارسة السلطة والتزوير والمحسوبية والرشوة واللعب بالعقول البسيطة ضحية الأمية والجهل بالقانون والحقوق.. مما يحيلنا إلى فضاء الفضح والتساؤل والأسئلة حول ما يجري على أرض الواقع الموضوعي المعيش.. كما جاء على سبيل المثال لا الحصر في جريدة «المستقل» عدد : 354. من الخميس 8 إلى الأربعاء 14 فبراير 2001. «الخروقات التي غيرت طعم ضيعة «الزهرة» بالحوافات -مشرع بلقصيري- استغلال النفوذ والإراثات المفبركة.

الخروقات التي غيرت طعم برتقال ضيعة "الزهرة" بالحوافات

- مشرع بلقصيري -

استغلال النفوذ، والإراثات المفبركة!!

على ضفاف نهر سبو المتدفق مياها جينية، وبين سياج أخضر من الأشجار الوارفة، تقف "الزهرة" في شموخ وعنجهية وذلال.. ما أن تسدل الشمس خيوطها الذهبية عليها حتى تزداد ثمارها ضياء ولمعانا، وما أن تداعبها الرياح حتى ينبعث نسيم زهر البرتقال من بين ثناياها، وليس صدفة أن يُؤْسَرَ المعمر الفرنسي "بوجي بيير أنطوان" بسحرها، وأن يسيل لعاب زوجته، من بعده، عليها. ألم يطلق المعمر على المنطقة إسم مخزن الغلال *"le grenier du Maroc"* نسبة إلى المخزون الذي لا ينضب من الثمار؟ "زهرة"، ضيعة فلاحية أنصفتها الجغرافيا حينما أغدقت عليها سحرا وجمالا طبيعيا، لكن التاريخ أجحفها حقها حينما لم يمهل ورثتها الحقيقيين ليقولوا كلمتهم، ويصيحوا ملىء فيهم أن "زهرة" ابنتهم الشرعية، خرجت من بين أحشائهم، وإليها ستعود لامحالة. أخلف التاريخ الموعد، وتجنى على الورثة الشرعيين مرة حينما سلبها المستعمر منهم، قسرا، ومرة حينما استردتها الشركة المغربية للتنمية الفلاحية "صوديا"، بعد نيل الاستقلال، ومرة ثالثة حينما انتزعها الورثة الشرعيون من بين أيدي الأملاك المخزنية ليقدموها فوق طبق من ذهب للعلوي بن الرشيد، بعد استغلاله سذاجتهم وطيبوبتهم وثقتهم العمياء به.

قطعنا حوالي كيلومترين من جماعة الحوافات بمشرع بلقصيري إقليم سيدي قاسم، وما أن توقفت السيارة التي كانت تقلنا إلى ضيعة "الزهرة" -هكذا كان مكتوبا بالبنط العريض على يافطة حديدية سوداء معلقة على بوابتها- حتى طلع علينا أحد الشباب بزرواطته الخشبية، ففهمت على الفور أنه "بودي كارد" الضيعة، وعندما اقترب منه أحد مرافقينا للتفاوض معه، بأسلوب حضاري، حول إمكانية زيارة

الضيعة، من الداخل، حتى أخذ يرعد ويزبد وينبس بكلام ناب ويتوعد كل من تجرأ على الخطو شبرا واحدا من باب الضيعة، اليوم، هم المالكون الحقيقيون لها!

بعد أن أخفقت محاولتنا في زيارة ضيعة "الزهرة"، استفسرت أحد مرافقينا حول سر تحلق النساء والأطفال من حولنا، وقد خرجوا من إحدى "الجحور" المجاورة للضيعة، يظهر من خلال قسماتهم نيل ثقل الزمن وعذاباته منهم، فقال، متأسفا : إنهم الورثة الشرعيون لضيعة زهرة!

دنوت، قليلا، من إحدى النساء الطاعنات في السن، وقد حول الزمن ملامح وجهها المجعد إلى تضاريس ونتوءات متفرقة، تحدثت إليها، وقبل أن أنهي كلامي، حتى انفجر كلام كثير ومتسارع كالسيل، دفعة واحدة من بين شفتيها، لم ألتقط منه سوى ما يفيد أن الوضعية المزرية والمأساوية التي استحالوا إليها، سببها مصادرة حقهم وحرمانهم من استغلال أراضيهم. ثم علمت،بعد ذلك، أن هذه "الجحور" تخبئ داخلها عشرات الأسر، تجنب غالبيتهم الخروج للتحدث إلينا خشية أن يقطع، "صاحب الضيعة الحالي"، أرزاقهم، لاسيما وأن غالبية أرباب هذه الأسر يعمل مياوما بالضيعة المذكورة. أما الذين أبدوا تمردا على الوضع وطالبوا باستعادة أرضهم، فكان مصيرهم الطرد، بعد أن اشتغلوا طويلا في الضيعة إبان استغلالها من طرف "صوديا". لم يكن، إذن، أمام كل من يقف أمام هذا المشهد المأساوي، المفرط في التناقضات، إلا أن يحال نفسه يعيش زمن الإقطاع.

تزوير مع سبق الإصرار..

بعد أن أصدر المجلس الأعلى للقضاء القرار عدد 4549 بتاريخ 19-9-1995 القاضي بطرد شركة "صوديا" من ضيعة"زهرة" ذات الرسم العقاري 30/10587، كلف الورثة الشرعيون، السيد أحمد العلوي بن الرشيد، الذي لم يكن يمتلك حينها من الضيعة المذكورة غير هكتار

و38 أرا و4 سنتيارا ورثها عن أمه بالمعاوضة، بمهمة تمثيلهم أمام الإدارات والمحاكم، بمقتضى وكالة، بعد أن تفاوضوا معه حول منحه مبلغا ماديا كتعويض عن أتعابه في مجابهة شركة "صوديا" لكنه رفض، تحت مبرر أن الحد الأدنى للتعويض الذي يمكن أن يقبل به هو استغلاله!! وأمام رفض الورثة مقترحه، تم الاكتفاء بعقد التزام يتم بموجبه استغلال العلوي بن الرشيد للضيعة لمدة سنتين، وسنة واحدة للسيد البلغيثي أحمد بن محمد مقدم ضريح ونائب الشرفاء البلغيثيين، لكن اتضح فيما بعد أنه تم تزوير العقد، وبتواطؤ مع العدول، وبدل الاستفادة لمدة سنتين، تحولت إلى 3 سنوات من الاستغلال كاملة!!

ونظرا للاستغلال السيء للعقد من قبل السيد العلوي الرشيد، تم الإجهاز على حقوق الورثة الحقيقيين، وذلك من خلال تضعيف حصصهم عبر فبركة إراثات مشبوهة، أي بتوريث أشخاص غرباء إما عن طريق المصاهرة أو عن طريق تزوير عقود زواج، "يشهد عليها 12 شاهدا أغلبهم من أهله وعشيرته ومستخدميه، حتى يضفي على هذه العقود الصبغة " القانونية" !! وأحيانا يلجأ إلى أسلوب آخر من الاحتيال، كاستدعاء الورثة الشرعيين -بحضور العدول- إلى جلسات حميمية ويطلب منهم تسليمه البطائق الوطنية، مستغلا سذاجتهم وموهما إياها بإنه سيدافع عنهم، ويمثلهم في تدبير الشؤون الإدارية وتوزيع الحصص بشكل عادل، كما اتُفق، في حين أنه كان يضع رقابهم في المقصلة، ويلوي أعناقهم بقفازات من حرير، لأن الطموح الجارف الذي يتملكه ويسيطر عليه هو الاستحواذ على 81 هكتارا مساحة الضيعة والتي تدر سنويا حوالي 400 مليون سنتيم. والحصيلة أنه بعد أن كان عدد الورثة الشرعيين، من أبناء و أحفاد لا يتجاوز المائة، إذا أخذنا بالاعتبار عدد الأشخاص الذين رفعوا دعوى التعرض ضد شركة "صوديا" الذين لايتجاوز 6 فقط، كما جاء في الحكم القضائي الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء، ارتفع العدد إلى 191 وارثا، في ذات الوقت تم إقصاء من ضمن هؤلاء، ورثة شرعيين، وذلك من خلال إقامة إراثة جديدة للمرحوم عبد القادر بن عبد الله، تم بموجبها حرمان ورثة المرحومة

حادة شقيقته وعبد الله ابن أحمد (كما جاء في شكاية توجه بها السيد الطويل سليمان ابن المرحومة حادة إلى الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة لفتح تحقيق في هذا الموضوع) وليكتمل السيناريو، يلجأ السيد العلوي الرشيد، بعد أن قام بتضعيف حصص الورثة، (ذلك أن من كان يحوز على 14 هكتار لم يعد يملك غير هكتار أو هكتارين يتيمين) إلى مساومة الورثة حول ما تبقى لديهم من ضيعة "الزهرة"، كأن يقنعهم ببيع حصصهم له، على أساس أن يسلمهم مستحقاتهم كاملة، لكنه، في الواقع، كان يكتفي بمنحهم مبلغا زهيدا، وينصرف دون أن يكترث لأمرهم.. ومما جاء على شفاه بعض أبناء المنطقة المتضررين أن ثمة من وقع على وثيقة البيع مقابل 1000 درهم أو بضعة قنينات خمر، الأرامل والمجانين، بدورهم، لم يسلموا من جشعه ونهمه اللامتناهيين!!!

تحت المظلة..

يظهر من خلال بعض الوثائق التي وضعت بين أيدينا، أنه لم يكن يتحرج من استغلال نفس الشهود في عدة إراثات، والغريب في الأمر أنه من ضمن هؤلاء الشهود من كان يدلي بشهادة على حدث وقع ما يزيد عن 70 سنة مع أن سنه لا يتجاوز الأربعين (نموذج الإراثة رقم 628) !!!، ونظرا لما شاب هذه العملية من استغلال للبطائق الوطنية للشهود، تم الطعن الذي قام به السيدان حبيب رب محمد بن محمد وبضري محمد في الإراثة المؤرخة في 25-5-97، وهذا التراجع معناه إلغاء هذه الإراثة. وفضلا عن ذلك، وبعد أن فطن الورثة الشرعيون لما يحاك ضدهم، قاموا برفع دعوى قضائية استعجالية يتراجعون فيها عن الوكالة التي منحوها في السابق للسيد العلوي الرشيد، لكن تراجعهم لم يكن له أي تأثير على مسلسل تضعيف الإراثات الذي سلكه. وما يثير السؤال في هذا الصدد هو: أي دور لمحافظ سيدي قاسم في كل هذا الخليط غير المتمازج من الوثائق والوثائق المضادة؟ وتحت أية مظلمة يشتغل السيد العلوي بن الرشيد؟ ومن هي الجهات التي تعبد له الطريق

وترسم له المسالك للاستمرار في عسفه وإجهازه على حقوق الورثة الشرعيين؟

إن عين العقل تقتضي بل تفرض تحرك كل الجهات المعينة لفتح تحقيق جدي في الموضوع ووقف هذا النزيف، الذي ستكون له، دون شك، تبعات لا أحد يمكن التنبؤ بدرجة خطورتها، لاسيما في ظل الحديث عن الفلسفة والمقاربة الجديدتين في إدارة ملفات الفساد، التي لا تشكل ضيعة زهرة إلا واحدا منها، وبالتالي يبقى من باب المشاركة في "مؤامرة الصمت" ترك الحبل على الغارب لسيادة منطق التكالب والترامي على حقوق المستضعفين.»

إن الاهتمام بإشكالية النصب والاحتيال والتزوير واستغلال النفوذ والسلطة.. الذي طال كثيرا من أراضي الجموع، هنا في منطقة الغرب، سواء في عهد الإستعمار أو في عهد الاستقلال -كما قلنا- يدفعنا إلى تركيز ملاحظتنا حول مايثير انتباهنا لهذه الإشكالية، باعتبارها تضعنا أمام مفارقة صارخة وهوة عميقة بين أهداف وأبعاد وغايات وقوانين.. أراضي الجموع وبين واقعها الموضوعي الحي، وذلك من خلال المعاينة المباشرة. وهكذا فإذا كانت أراضي الجموع في عمقها تهدف إلى الوحدة والتضامن والاتحاد والعمل الجماعي -كما قلنا كذلك- وتساهم في تكوين الفرد واندماجه في الجماعة والمجتمع، وتمنحه الإمكانيات والقيم والأشياء الضرورية لتحقيق ذلك.. فإن ما أصبح يقوم به بعض الأفراد والمجموعات الانتهازيين.. من تصرفات وممارسات واحتيالات لتحقيق مصالحهم الشخصية ورغباتهم الذاتية.. الخ، أصبح هذا يهدد حياة المجتمع البدوي والجماعات السلالية ومصلحة المجتمع والدولة.. حين تخرق القوانين وتداس الحقوق دون اعتبار ولا رقيب أو حسيب..!؟!

من هنا نسجل الملاحظات التالية التي تشكل في رأينا حقيقة هذه الإشكالية والعوائق الكبيرة التي تحول دون تحقيق الأهداف والأبعاد.. التي أشرنا إليها. ومن هنا ينبغي تدخل دولة الحق والقانون للحد من

سلطة السطو و سياسة القرصنة.. حفاظا على وحدة المجتمع وأمنه وتقدمه وازدهاره..!؟

كما نلاحظ كذلك الخطورة الكبيرة التي يشكلها هؤلاء القراصنة للأرض؟! كما يجب، كذلك أن ترد الأرض لأصحابها الحقيقيين والنشيطين الفعليين الذين بإمكانهم المساهمة، بالفعل، في تنمية الفرد والجماعة والمجتمع.. كما يجب وضع حد للتظلمات والتسلطات والسلط اللامشروعة واللاشعبية.. التي تعرقل سياسة النمو والتقدم والمصلحة العامة...!؟!

لقد حكم عنصر السلطة مختلف ميادين الملكية المتنوعة والمتعددة طوال السنين الماضية حتى الآن. ولهذا فإن كثيرا من المحتالين والانتهازيين والمزورين والمتسلطين على أملاك الغير بما في ذلك أراضي الدولة، لازالوا يسلكون هذا السلوك متسترين بسلطة من السلط.. علما بأنه هناك قانون من المفروض أن يعاقبهم ويحد من سطوة سلطتهم..!؟!

هذا الواقع المتأزم والمتشعب.. قد أفرز مجموعة من التيارات والواقف.. السياسية والفكرية والدينية والجمعوية.. تطالب بمتابعة ومقاومة ومواجهة ومحاربة ومحاكمة.. هؤلاء المجرمين.. من أجل نصرة الحق والتخفيف من وطأة التخلف والأزمات.. الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والقيمية والسياسية...!؟!

وهذه الأهداف النبيلة والأبعاد الضرورية والواعية والهادفة.. ما سمحت في عصرنا المعاصر للفكر الملتزم والواعي والهادف.. الذي كان محاصرا ومواجها ومحاربا.. بكل الوسائل والطرق، بأن يجد متنفسا للتعبير والفضح والنقد.. والمطالبة بالمتابعة والمحاكمة، من خلال الوسائل المكتوبة بالدرجة الأولى وكذلك المسموعة والمرئية. نشطت الجمعيات والمنظمات والهيئات والتيارات.. المطالبة ببناء دولة الحق والقانون والمجتمع المدني الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان.. والضرب على يد كل المفسدين الناهبين والمهدمين.. الذين لم يتخلوا عن سياستهم كلما أتيحت لهم الفرصة.. يشجعون بكل الوسائل على نشر

كل أنواع الفساد.. في ظل الأوضاع المتأزمة القائمة التي يعاني منها الواقع الموضوعي المعيش...!؟!

وهكذا، كذلك، وبسبب عدم المشاركة الشعبية الفعلية في الاستفادة من الأراضي المسترجعة تجندت مجموعة من الغيورين على المصلحة العليا والعامة للوطن وللدولة والديموقراطية.. من أجل توجيه مجموعة من الانتقادات.. إلى كل المستفيدين والقراصنة والجلادين المبتزين.. الذين نهبوا خيرات الوطن وأفسدوا وأزموا المجتمع.. دون أي اعتبار..!؟!

لقد عرفت إشكالية ملكية الأرض، سواء كانت أرض الجموع أو الدولة أو الأفراد.. منذ وقت طويل مشاكل متباينة ومتشعبة في فضاءاتها ومجالاتها.. في المغرب بصفة عامة وفي منطقة الغرب بصفة خاصة، كما عرفت نفوذا واستغلالا واستعمارا واحتكارا وابتزازا، مما انعكس بشكل واضح على استغلالها وتطويرها وضعف مردوديتها على جميع المستويات كما تميزت هذه الإشكالية بغياب قانون واضح ودقيق وصارم.. ينظمها ويؤطرها ويحددها ويمكنها من إعطاء كل ذي حق حقه ومن جعلها قادرة على مسايرة الركب الحضاري والثقافي والإنساني والاجتماعي...!؟! وهذا بدوره انعكس على سيرها واستغلالها أحسن استغلال...!؟!

هكذا لاحظنا بجانب مجموعة من المهتمين الدارسين والباحثين في هذا المجال، أن وضعية الأراضي الفلاحية على الخصوص، قد أدت إلى تناقض في تحقيق أهدافها وأبعادها ومختلف وظائفها. ولهذا التجأنا إلى بعض المصادر والوثائق والكتابات.. هادفين من ورائها التقرب إلى حقيقة معرفة واقعها المتأزم، وذلك بالاعتماد على دراسته الدراسة المتأملة والمتعمقة والهادفة.. في آفاق هذه الأراضي المهمة والأساسية في تنمية المجتمع والإنسان والاقتصاد... الخ.

لقد كانت السياسة الاستعمارية نتيجة طبيعية لخلق مجموعة من المشاكل في مجال ملكية الأراضي والسطو عليها واستغلالها

واستعمارها.. الخ. ونتيجة من النتائج لتهميش وظلم.. أصحابها الحقيقيين.. بسبب السياسة المتسلطة والمستغلة...!؟!

وهكذا كان من المفروض أن تحل هذه الإشكالية مع الحصول على الاستقلال، غير أن هذا لم يحصل، لأن المسؤولين لم يحصل لهم استعداد لتقبل الصيغ الجديدة لدولة الحق والقانون وللمجتمع المدني ولحقوق الإنسان وللديمقراطية.. في مجال الحياة والوعي والعلاقات وكل الأنماط المتعددة والمختلفة، حيث نجد مثلا في جريدة العمل الديمقراطي عدد : 13 من 3 إلى 9 فبراير 2001. تحت عنوان : «تفويت الأراضي الفلاحية إلى أين؟ وذلك في حوار للجريدة لعبد الحميد أمين وإدريس أحيزون : «تفويت الأراضي جريمة اقتصادية» و«يبدو سؤال الصراع على الأرض في المغرب سؤالا أساسيا، لذلك بدأنا بطرحه على محاورينا، فأجاب السيد أمين إنه صراع في جوهره طبقي، حيث أن فترة بعد الاستقلال تميزت بهيمنة السلطة المخزنية التي لم ترجع للفلاحين أراضيهم واكتفت بإصلاح زراعي زبوني. فحين فوتت أراضي هامة للمعمرين الجدد من كبار الأعيان ورجال السلطة على شكل هبات. وفي نفس المنحى يؤكد السيد أحيزون أن ما سمي بالإصلاح الزراعي لم يأت بالنتائج المتوخاة منه، إذ أن توزيع الأراضي لم تواكبه آليات تؤسس لعلاقات ديموقراطية داخل البادية بين رجال السلطة وأعوانها من جهة والفلاحين من جهة ثانية.

وإذا كانت مرحلة ما بعد الاستقلال تميزت بتفويت أزيد من نصف الأراضي المسترجعة من يد المستعمر لفائدة ملاكي الأراضي الكبار، فإن تدهور وضعية شركتي صوديا وسوجيطا هو نتاج طبيعي لعمليات التفويت التي اعتبرها المناضل عبد الحميد أمين جريمة اقتصادية، ما دام التفويت لا يعتبر تمليكا بل كراء لمدة طويلة، وعادة ما لا يتم تأدية ثمن الكراء، كما أن هذه الأراضي تفقد طابعها الفلاحي وتتحول لمنتزهات لقضاء عطل نهاية الأسبوع مما يعتبر جريمة تتجاوز مؤسستي صوديا وسوجيطا لتمس الاقتصاد الوطني».

كما جاء في نفس الجريدة والعدد (العمل الديموقراطي) هذا القول لمحمد بولامي : «البحث عن مجهول.

بلغت مساحة الأراضي التي بسط عليها الاستعمار الرسمي والخاص يده الإجرامية أزيد من مليون هكتار. وهي من أجود الأراضي الفلاحية المغربية موقعا وتربة وإنتاجا، وقد انتزعت بالعنف من أصحابها الحقيقيين، أفرادا وقبائل ومجموعات سلالية. وعندما انتزع المغاربة استقلال بلادهم من المستعمر الفرنسي، تلكأت الدولة كثيرا في استرجاع تلك الأراضي ومنحت تعويضات عنها للمعمرين الفرنسيين! وخلال عدة محطات تاريخية أقدمت على توزيع بعض من تلك الأراضي على صغار الفلاحين لاستغلالها، بينما خضع جزء آخر لتسيير الدولة عن طريق سوجيطا وصوديا، فقد بلغ مجموعة ما تم توزيعه أو إخضاعه للتسيير العمومي نصف المساحة المسترجعة. أما النصف الثاني والذي يفوق 55 ألف هكتار فلا ندري أين اختفى؟ فهل تم توزيعه؟ ومتى؟ ولمن؟ أم يسير من طرف القطاع العام أم ماذا؟ هل بيع أم لازالت؟. 400 ألف هكتار لازالت مجهولة أوضاعها، هل تم نهبها ضمن ماتم نهبه من ثروات وخيرات؟ هل تم توزيعها على ذوي النفوذ والجاه والثروة؟ أم تم شراء بها الزبناء السياسيين والنقابيين؟ اختفاء 400 ألف هكتار هي جزء من قضايا كثيرة ظلت طي المجهول تماما كضحايا الاختفاء القسري.

هناك أشخاص نهبوا ثروات البلاد، وسرقوا أراضيه في غفلة من الزمان وتحت قوة تكميم الأفواه والأقلام والجرائد وتكبيل الأيادي بالأصفاد وسد العيون بالبانضات. ولا نعتقد أن وزارة الفلاحة تعلم بمصير هذا الرقم الكبير، ولذلك فأمام الحكومة الحالية ملفات كبرى، وملفات الامتيازات والفساد أهم الأوراش.

ملف C.I.H ملف مهم، لكن ملف 400 ألف هكتار أهم بكثير، فنصف أجود الأراضي الفلاحية المغربية اختفى. من أخذها؟ ذلك هو السؤال الذي على الحكومة وعلى البرلمان أن يجيب عنه».

كما جاء كذلك في أول صفحة هذا القول «العمل الديمقراطي»: «السيبة في أراضي الدولة : وزراء، عمال، ولاة، جنرالات، وضباط سامون وملاكون كبار... هؤلاء «استفادوا» من 376 ألف هكتار من الأراضي!».

نستنتج من خلال هذه الأقوال الهامة المتمحورة حول إشكالية الملكية والاستفادة من الأرض الفلاحية المغربية.. أن المغرب يعيش على إيقاع الأزمات المتشعبة والمتداخلة مما يجعلنا نقول بأنه يعيش صراعا عنيفا بين إرث الماضي ورهانات المستقبل بين المرحلة القديمة والمرحلة الجديدة.. بين الرغبة من التحرر من التخلف وتحقيق المجتمع المدني الديمقراطي...!؟!

إن الاهتمام بهذه الإشكالية العويصة في مجال الفلاحة وفي المجالات الأخرى يعكس مدى تطلع كل أحرار وشرفاء.. هذا البلد إلى مشروع مجتمعي واع وهادف إلى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون بالفعل لا بالقول...!؟!

من هنا كانت السمة الغالبة على بحثنا هذا، كما نرى، هي تبني منهج التحليل المتأمل والمتسائل والناقد والفاضح لكثير من القضايا المبرزة لأساليب الابتزاز والاستغلال والتسلط.. التي مورست على الإنسان المهمش والمظلوم.. الإنسان الذي يملك سلطة من السلط التي تخول له لكي يكون «سيدا متسلطا على الأخرين..!؟».

وهكذا فليس من الصعب على الإنسان الواعي الباحث عن أسرار الحقائق المكشوفة أن يكشف عن الأهداف المعلنة والخفية التي بنى عليها الاستعمار القديم والاستعمار الجديد استراتيجيته السياسة المتسلطة الناهبة والقمعية والاستغلالية والاستعمارية في مجال ملكية الأرض وفي المجالات الأخرى..!؟!

إن عمل المستعمر في هذه الحالة نجده دائما يسير وفق مصالحه الخاصة وخططه المدروسة وأهدافه الاستغلالية البعيدة كل البعد عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي هذا الإطار نجد مجموعة من الحقائق والوثائق والكتابات.. التي تثبت هذه الأشياء وتكشف

بوضوح عن العقلية الانتهازية والاستغلالية وعن الأهداف المبيتة لهذه الطبقة الخطيرة من المجتمع.. حيث جاء مثلا في جريدة «القنطرة»[6] العدد : 62 من 14 يناير إلى 28 فبراير 2001 : «المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب : أسماء «الكبار» بذمتهم 14 مليار أزيد من مائة فلاح ومتطفل على الفلاحة وتعاونيات لأشخاص لا يؤدون الديون المترتبة عليهم من جراء استعمال ماء السقي، ولازال المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب لم يستلخص هذه الديون المتراكمة التي تفوق قيمتها 14 مليار سنتيم، وهذه الوضعية تهدد السير العادي لهذه المؤسسة، في حين نجد مستخدمي المكتب الجهوي يخوضون الإضراب من أجل مطالب هزيلة!! فمن يقف وراء عدم استخلاص هذه الديون وكمثال نقدم بعض الأسماء الوازنة :

اسم المدين	مجموعة الدين	عنوان الأرض
الجنرال الصفريوي	215077.94	الشقاقفة
مشيش العلمي	378297.14	القنيطرة
قاسم الغزوي	131215.50	حد كورت
الإخوان حكم	102276.00	اولاد حمر
أحمد كسوس	304241.44	مغيطن
الحاج أحمد الدليمي	145122.39	العربي بوجمعة
عبد الكريم حكم	161944.44	بئر قاسم
الجنرال عامر عبد السلام	267813.00	معاتكة
قاسم حرارة	230385.85	لخناشج
أحمد الشليح	187330.41	لمطارفة
الحاج أحمد الكداري	121246.35	الغراريين
زهرة كريمة	611977.32	معاتكة
عبد السلام الحراتي	173973.38	خمالشة
الحاج عبد الله الكداري	142557.66	عزيب الكداري
الحاج ميلود الشعبي	173177.69	شتيكات
عبد الكريم الرميقي	103401.21	سوق الأربعاء
الحاج عبد السلام بريكة	351217.38	تودغيين
جلول النجاعي	143346.33	النجاجعة
عمروش	205763.60	لهواتة
محمد بن زروال	140501.96	مجاط

ملحوظة : هذه الديون لم تؤد إلى غاية 30 نونبر 2000

وقوفنا عند هذه الوثيقة "الرسمية" وغيرها يوضح لنا مدى تعنت هؤلاء الذين حصلوا على الأراضي بطريقة أو بأخرى، وتهربهم من أداء الضرائب للدولة، هو في عمقه تجاوز للقانون وشهادة حقيقية عن أهدافهم العامة للسياسة الاستغلالية والانتهازية والاستنزافية.. التي لا يهمها سوى المصلحة الخاصة القائمة على سلطة من السلط التي تحمي أصحابها حتى من تجاوز القانون الذي من الفروض لا يعلوه شيء أو أحد..!؟!

هذه السياسة الاستعمارية الجديدة أخذت منحنى خطيرا في مرحلة متميزة من مراحل تاريخنا المغربي، وأخذت بذلك أبعادا مصلحية شخصية نتجت عنها نتائج سلبية ووخيمة على الاقتصاد والنماء والعباد... !؟!

وهكذا وعلى المستوى الفكري والثقافي نشأ -كما قلنا- تيار تقدمي نقدي وفاضح.. يعمل بكل الوسائل والطرق المتاحة له، على نقد وتعرية الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.. لمجتمعنا المغربي، رابطا هذه الأشياء بمعوقات التنمية وإشكالية التخلف التي يعاني منها مجتمعنا. وهكذا أصبحت المطالبة بتحرير المجتمع المغربي رهينة بالمطالبة بتحرير الإنسان المغربي من كل القيود التي تقيده..!؟!

انطلاقا من هذه الرؤية ومن هذه الحقائق.. أصبح من الواجب إعادة النظر في إشكالية الملكية للأرض التي هي جوهر موضوعنا، وفي طبيعتها وكيفيتها وتحديدها وتقنياتها وتنظيمها.. حتى تأخذ أهدافا وأبعادا إنسانية ديمقراطية.. وأن نرد الاعتبار للجماعة وللفرد وللوطن بالدرجة الأولى. وهذا كله يدعونا إلى بناء مجتمع ديموقراطي حقيقي وإلى تحقيق دولة الحق والقانون التي تسهر على تطبيق القانون واحترامه وعلى ضمان حقوق الإنسان الفعلية.. وأن تحارب وتعاقب.. كل من حاول تجاوز القانون وخرق حقوق الإنسان...!؟!

لقد جاء، كذلك، في جريدة الاتحاد الاشتراكي الجمعة 29 نونبر 2000. العدد : 6351 «مشرع بلقصيري اعتقالات تعسفية في الوقت الذي كان فيه سكان الجماعة السلالية بكْباص الرمل دائرة مشرع

بلقصيري ينتظرون إنصافهم وتحقيق مطالبهم المتمثلة في تعيين مهندس طوبوغرافي من طرف الوزارة الوصية على أراضي الجموع، لترسيم حدود أراضي جماعتهم، تم الاستيلاء عليها من لدن مجموعة من إقطاعيي نفس الجماعة، وذلك بترامیهم على مساحات أكبر بكثير مما يخوله لهم القانون. فعوض الإنصاف، فوجئ السكان، يوم الاثنين 2000/11/21 ليتضح فيما بعد بأنه كان ضيفا على مصالح الدرك للتعتيم على مكان وجوده. ترى كيف كانت ضيافته إذا علمنا بأن تهمته مجرد تلفيق من قبل مصالح الدرك ببلقصيري وذلك قصد تغليط الرأي العام وتحويل الأنظار عن الاعتداء الشنيع الذي قامت به مجموعة ثانية من أفرادها والتي توجهت إلى السوق الأسبوعي حيث أقدم أحد رجال الدركيين على ضرب المواطن اشطيح عبد الإله بقطعة حديدية مخلفا جرحا عميقا».

هكذا وقع نزاع كبير بين الجماعة السلالية الكْباصية، التي هي الأخرى، لم تسلم من سياسة الابتزاز والنهب والتسلط والسطو واستغلال النفوذ بكل الطرق والوسائل، وكذلك من سياسة التزوير والرشوة.. على حساب المصلحة العامة، مما أدى إلى انقسام هذه الجماعة إلى ظالمين ومظلومين.. إلى مستفيدين ومحرومين.. إلى متميزين ومهمشين.. هذه الإشكالية أصبحت تهدد وحدة الجماعة السلالية...!؟!

وقد ارتأينا، حتى تكون أقوالنا تصب في إطار الموضوعية النسبية والحقيقة الواضحة والدقيقة.. أن نقدم للقارئ المتبصر والمهتم.. هذه الوثيقة الرسمية المأخودة من المحافظة على الأملاك العقارية، تحت عدد : 278 م ع / 30. ليدرك خطورة التلاعبات المغلفة في إطار القانون، والتي تعرضت لها أراضي الجماعة السلاية الكْباصية، وذلك من طرف بعض الأشخاص، ساعدتهم في ذلك مجموعة من العناصر والعوامل.. حين كونوا الشركة المذكورة في الوثيقة : 278 م ع / 30. والتي بعد بيعها لكثير من الهكتارات تم حلها وتوزيع ممتلكاتها...!؟!

وعلى إثر ذلك أصبح الملك موضوع ذاك الرسم العقاري في اسم عائلة الشاوي التي ليست من دوار كُباص...!؟!

-كيف نفسر عملية «البيع» بواسطة «عقود» بعض الناس، لا يعلم حقيقة هذه العملية إلا الله والذين استفادوا بشكل أو بآخر، من هذه العملية التي يكتنفها الغموض والالتباس والاحتلال.. للشركة المذكورة..!؟!

-كيف نفسر «العقود الأخرى العرفية» التي تضمنت «البيع» لفائدة الشركة المذكورة كذلك!؟!

-لماذا أهمل التعرض الصادر من طرف مجموعة من الكُباصيين الحقيقيين، كما هو واضح ومؤكد في الوثيقة الرسمية التي اعتمد ناعليها..!؟!

-وكيف نفسر عملية (شراء أرض الجماعة السلالية) من طرف أشخاص أغلبهم من كباص الرمل...!؟!

يتضح من خلال هذه الوثيقة الرسمية ومن خلال التساؤلات والأسئلة، أن هذه المعطيات تشكل الإطار العام لإشكالية الأرض الجماعية السلالية الكُباصية، لذلك فكل حديث عن تصور أو منظور لحل هذه الإشكالية المتشابكة.. عليه أن ينطلق من الواقع الموضوعي...!؟!

وهذه هي الوثيقة الرسمية[8] :

---

[8] مصدر : المحافظة على الأملاك العقارية، سيدي قاسم.

المملكة المغربية

وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

-****-

عدد 278 م ع / 30 سيدي قاسم في 17 فبراير 1999

المحافظ على الاملاك العقارية

سيدي قاسم

إلى

السيد عامل إقليم

سيدي قاسم

الموضوع : في شأن الرسم العقاري عدد 9918 ر.

المرجع : رسالتكم عدد 7080 / إ س ق / ق ش ق / م ا ج / ا بتاريخ 25 ديسمبر 1999.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، جوابنا على رسالتكم المومإ إليها بالمرجع، يشرفني أن أوضح لكم مايلي :

أ- أن الرسم العقاري عدد 9918 وقد تم تأسيسه بتاريخ 1984/03/31 للملك المسمى "كباص III"، الكائن بإقليم سيدي قاسم، دائرة مشرع بلقصيري، قبيلة بني مالك، دواركباص والبالغة مساحته عند التأسيس 76 سنتيارا و04 آرات و207 هكتارات، في اسم الشركة الشريفة للاستثمار بصفتها مالكة وحيدة، وذلك بناء على مطلب تحفيظ أودع بالمحافظة العقارية تحت عدد 5808، الذي أدمج إليه مطلب التحفيظ عدد 6696،ىالذي هو في إسم نفس الطالب للتحفيظ، والذي أخذ بعين الاعتبار أثناء عملية التحديد بعد إتمام جميع الإجراءات المسطرية والقانونية.

ب- أن مطلب التحفيظ عدد 5808، المدمج إليه مطلب التحفيظ عدد 6696، والذي أسس له الرسم العقاري المشار اليه أعلاه، قد تم إيداعه بتاريخ 1928/12/27 من طرف الشركة الآنفة الذكر من اجل تحفيظ العقار المذكور أعلاه. ودعما لذلك قد أدلت بالحجج التالية:

- رسم عدلي يتضمن ملكية مؤرخة في 24 صفر 1341 (1922/10/16م). وبيعا من طرف السيد بوشتى بن سليمان الجباصي ومن معه لفائدة الشركة المذكورة مؤرخ في 3 صفر 1347 (1928/07/27).

-رسم عدلي يتضمن ملكية مؤرخة في منتصف رمضان 1340 (1922/05/12) وثلاث بيوعات آخرها بيعا من طرف السيد أحمد بن العربي ومن معه لفائدة الشركة المذكورة مؤرخ في 24 صفر 1347 (1928/08/12).

-بالإضافة الى عقود أخرى عرفية تتضمن البيع لفائدتها قد تم إيداعها لاحقا.

وأنه قد ترتبت عليه التعرضات التالية :

.../...

- ص . 2 -

1) التعرض الكلي الصادر عن السيد ادريس بن محمد نيابة عن جماعة كباص بناء على تقرير الحضور المؤرخ في 1931/02/21، المدون بنفس التاريخ (كناش 10 عدد 1951). وقد تنازل عنه بمقتضى تقرير الحضور المؤرخ في 9 مارس 1931 (كناش 10 عدد 2055). وأكده السيد المدير العام للديوان العسكري وقضايا الأهالي بواسطة رسالته عدد 524/ م ق /4 بتاريخ 1931/11/07 المدونة بتاريخ 1931/11/10 (كناش 11 عدد 1249).

2) التعرض الجزئي الصادر عن السيد أوليبو بمقتضى رسالته المؤرخة في 1931/03/17 والمودعة بتاريخ 1931/03/18 (كناش 10 عدد 2150)، وقد تم إلغاؤه بناء على الحكم الصادر عن ابتدائية الرباط بتاريخ 1934/01/15 والمودع بتاريخ 1934/02/14 (كناش 13 عدد 1418).

3) التعرض الجزئي الصادر عن السيد محمد بن محمد لشعل المدون بتاريخ 1931/10/10 (كناش 11 عدد 1028)، والذي تم رفع اليد عنه بمقتضى تقرير الحضور المؤرخ في 1932/11/22 والمدون بتاريخ 1932/11/23 (كناش 12 عدد 1377).

4) التعرض الجزئي الصادر عن السيد قاسم بن الطيب المدون بتاريخ 1931/10/10 (كناش 11 عدد1029)، والذي تم رفع اليد عنه بمقتضى تصريح مؤرخ في 1932/03/22 ومدون بتاريخ 1932/03/31 (كناش 11 عدد 2444).

5) التعرض الجزئي الصادر عن السيد محمد بن قاسم المدون بتاريخ 1931/10/10 (كناش 11 عدد 1030) والذي تم إلغاؤه بتاريخ 1934/02/14 (كناش 13 عدد 1419) بناء على الحكم الصادر عن المحكمة الإبتدائية بالرباط بتاريخ 1934/01/15

6) التعرض المتبادل جزئيا مع المطلب عدد 5889 ر المدون بتاريخ 1931/10/10 (كناش 11 عدد 1032) والذي تم إلغاؤه بناء على محضر مؤرخ في 1932/03/22 ومدون بتاريخ 1932/03/31 (كناش 11 عدد 2445).

7) التعرض المتبادل جزئيا مع المطلب عدد 5891 ر المدون بتاريخ 1931/10/10 (كناش 11 عدد 1034) والذي تم إلغاؤه بناء على محضر مؤرخ في 1932/03/22 ومدون بتاريخ 1932/03/31 (كناش 11 عدد 2446).

ج) أن الرسم العقاري المذكور قد ترتبت عليه بعد التأسيس التقييدات اللاحقة المدونة كالتالي :

1) بتاريخ 1934/03/31 (كناش 35 عدد 94) مضمنه أن الشركة المذكورة قد تنازلت عن طريق المبادلة لفائدة السيد قاسم بن الطيب ومن معه على قطعة مساحتها 61 آرا و36 هكتارا استخرجت لإنشاء الرسم العقاري عدد 9920 ر، حيث تقلصت مساحة العقار المذكور إثر ذلك إلى 76 سنتيارا و04 آرات و170 هكتارا.

.../...

- ص .3-

2) بتاريخ 1934/07/09 (كناش 36 عدد 313) مضمنه أن الشركة السالفة الذكر باعت جميع الملك موضوع الرسم العقاري عدد 9918 ر لفائدة الشركة الفلاحية لكباص ش.م. مغربية، مقرها الإجتماعي بمشرع بلقصيري.

3) بتاريخ 1938/08/25 (كناش 48 عدد 639) مضمنة أن الأملاك ذات الرسوم العقارية عدد 9691ر و12149ر و11849ر، وقطعة رقم س من الرسم العقار عدد 164ر التي هي في ملك نفس الشركة قد تم إدماجها بهذا الرسم العقاري حيث أصبحت مساحته بعد الإدماج 64 سنتيارا و49 آرا 203 هكتارات.

4) بتاريخ 1963/09/6 (كناش 122 عدد 1013) مضمنه أن القطعتين الأولى والثانية من الرسم العقاري عدد 29062ر والقطعة الثانية من الرسم العقاري عدد 34309ر واللذين يوجدان في ملك نفس الشركة، والبالغة مساحتها الإجمالية 09 آرات و19 هكتارا، قد تم إدماجها بهذا الرسم العقاري لتصبح مساحة 64 سنتيارا و09 آرات و19 هكتارا، قد تم إدماجها بهذا الرسم العقاري لتصبح مساحته 64 سنتيارا و09 آرات و222 هكتار.

5) بتاريخ 1963/09/6 (كناش 122 عدد 1014) مضمنه أن الشركة باعت بفائدة السيد اللفحي الرياحي بن ادريس، قطعة مساحتها 22 آرا و18 هكتار تقريبا، لإنشاء الرسم العقاري عدد 43198ر.

6) بنفس التاريخ (كناش 122 عدد 1015) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد جباد عبد القادر بن علال، قطعة مساحتها 17 آرا و04 هكتار تقريبا، لإنشاء الرسم العقاري 13199.

7) بنفس التاريخ (كناش 122 عدد 1016) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد كريو ميلودي بن محمد، قطعة مساحتها 23 آرا و10 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 43200.

8) بنفس التاريخ (كناش 122 عدد 1017) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد قويع قاسم بن امحمد، قطعة مساحتها 85 آرا و17 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 43201ر.

9) بتاريخ 1963/09/13 (كناش 122 عدد 1098) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد كريو سلام بن محمد، قطعة مساحتها 23 آرا و10 هكتارا ت تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 13232ر.

10) بنفس التاريخ أعلاه (كناش 122 عدد 1099) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد حبشان محمد بن ابراهيم، قطعة مساحتها 70 آرا و04 هكتارا ت تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 13233ر.

11) بنفس التاريخ أعلاه (كناش 122 عدد 1100) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد زطايو قاسم بن محمد، قطعة مسابحتها 12 آرا وهكتارا واحدا تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 43234ر.

12) بنفس التاريخ أعلاه (كناش 122 عدد 1101) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد طابيش محمد بن حمو، قطعة مساحتها 8 آرات وهكتارا واحدا تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 43235ر.

13) بتاريخ 1963/09/18 (كناش 122 عدد 1184) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد الحصل علال بن محمد، قطعة مساحتها 65 آرا و13 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر. ع عدد 43306ر .

... / ...

– ص .4–

14) بتاريخ 1963/09/23 (كناش 122 عدد 1262) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد بغداد قاسم بغداد، قطعة مساحتها 25 آرا و05 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 43336ر.

15) بتاريخ 1963/09/24 (كناش 122 عدد 1278) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد وركة عبد السلام بن بوغداد، قطعة مساحتها 24 آرا و05 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 43340ر.

16) بتاريخ 1963/10/01 (كناش 123 عدد 19 مكرر) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد لعبيدي فتاح بن محمد، قطعة مساحتها 21 آرا و03 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 43386ر

17) بتاريخ 1963/10/1 (كناش 123 عدد 19 مثلث) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد جغيت عبد القادر ومحمد ابني ادريس، قطعة مساحتها 14 آرا وهكتارا واحدا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 43387ر.

18) بتاريخ1968/02/23 (كناش 141 عدد 962) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد قوبع قاسم بن امحمد واللفحي الرياحي بن ادريس، قطعة مساحتها 27 هكتارا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 49289ر.

19) بتاريخ 1974/04/20 (كناش 11م عدد 120) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد بجاج سلام بن المكي، قطعة مساحتها 86 آرا و04 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62271ر.

20) بتاريخ 1974/04/20 (كناش 11م عدد 121) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيدالعطار العربي بن منصور ، قطعة مساحتها 35 آرا و14هكتارا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62272ر .

21) بتاريخ 1974/05/10 (كناش 11م عدد 367) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد التريعي أحميدة بن قدور والسيدة بوحزيتية القاسمية بنت العربي، قطعة مساحتها 04 آرات وهكتارا واحدا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62493ر

22) بتاريخ 1974/05/10 (كناش 11م عدد 368) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيدين الباز سلام بن حسونة وازبيكي منصور بن عبد السلام، قطعة مساحتها 70 آرا وهكتارين اثنين تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62494ر.

23) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 372) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيدين قوبع حمادي ولحمر ابني امحمد، قطعة مساحتها 94 آرا و06 هكتارات تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 62498ر.

24) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 373) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد قيباش عيسى بن عمر، قطعة مساحتها 70 آرا و04هكتارات تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 62499ر.

25) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 375) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد بن عناني امحمد بن عمر، قطعة مساحتها 17 آرا وهكتارا واحدا تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 62501ر.

.../...

- ص .5-

26) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 376) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد الخبزي محمد بن علال، قطعة مساحتها 35 آرا و03 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62502ر.

27) بنفس التاريخ (كناش11م عدد 377) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد الطويل العربي بن سلام، قطعة مساحتها 95 آرا وهكتارا واحدا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62503ر.

28) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 378) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد الدربالي احمد بن دية، قطعة مساحتها 06 آرا و05 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62504ر

29) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد379) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد تيبو ادريس بن قاسم، قطعة مساحتها 9 آرات وهكتارا واحدا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62505ر.

30) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 380) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد فرمان الرياحي بن عمر، قطعة مساحتها 55 آرا وهكتارين اثنين تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62506ر.

31) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 381) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد اسحية قاسم بن الخليفي، قطعة مساحتها 75 آرا وهكتارين اثنين تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62507ر.

32) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 382) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيداهريش قاسم بن محمد، قطعة مساحتها 04 آرات وهكتارا واحدا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62508ر .

33) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 383) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد رداح بنعيسى بن حماد، قطعة مساحتها 45 آرا وهكتارين اثنين تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62509ر

34) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 384) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد عطي سلام بن التهامي، قطعة مساحتها 86 آرا وهكتارين اثنين تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 62510ر.

35) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 385) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد الدربالي لخليفي بن عمر، قطعة مساحتها 10 آرات و10 هكتارات تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 62511ر.

36) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 386) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد الحمصاص عبد السلام بن حمادة، قطعة مساحتها 18 آرا و03 هكتارات تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 62512ر.

37) بنفس التاريخ (كناش 11م عدد 387) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد اشليح الهادي بن حمو، قطعة مساحتها 85 آرا وهكتارا واحدا تقريبا لإنشاء ر.ع عدد 62513ر.

38) بتاريخ 1979/07/11 (كناش 10 عدد 1152) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد الهيتمي عبد القادر بن قاسم، قطعة مساحتها 37 آرا و04 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 3467ر.

39) بتاريخ 1979/10/08 (كناش 11م عدد 502) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد بلعوني بنعيسى بن محمد، قطعة مساحتها 05 آرات وهكتارا واحدا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 3645ر.

... / ...

- ص .6-

40) بنفس التاريخ (كناش 11 عدد 503) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد بلفلس الكامل بن العربي، قطعة مساحتها 12 آرا وهكتارين اثنين تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 3646ر.

41) بتاريخ 1979/10/25 (كناش 11 عدد 635) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد محدادي محمد بن بوغداد، قطعة مساحتها 65 آرا و04 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 3665ر.

42) بتاريخ 1979/12/21 (كناش 11 عدد 996) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد القيس عبد السلام، قطعة مساحتها 05 آرات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 3787ر.

43) بتاريخ 1980/05/27 (كناش 13 عدد 165) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد لكحل محمد بن جلول، قطعة مساحتها 14 آرا وهكتارا واحدا تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 4297ر.

44) بتاريخ 1980/06/12 (كناش 13 عدد 280) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيدة الضاوية بنت محمد، قطعة مساحتها 03 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 4324ر.

45) بتاريخ 1980/12/19 (كناش 14 عدد 1024) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد انهيجة قاسم بن علال، قطعة مساحتها 22 آرا وهكتارين اثنين تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 13/4946.

46) بتاريخ 1981/07/10 (كناش 2م عدد 123) مضمنه أن الشركة باعت لفائدة السيد لحفاية الرياحي، قطعة مساحتها آرا واحد و03 هكتارات تقريبا، لإنشاء ر.ع عدد 13/5443.

47) بتاريخ 1992/01/30 (كناش 12 عدد 590) مضمنه أنه قد تم حل الشركة المذكورة وتوزيع ممتلكاتها بين المساهمين على إثر ذلك أصبح الملك موضوع هذا الرسم العقاري في اسم السادة والسيدات :

-الشاوي ادريس بنسبة 400/110 جزءا

-الشاوي عائشة بنسبة 400/50 جزءا

-الشاوي عبد الحق بنسبة 400/60 جزءا

-الشاوي صلاح الدين بنسبة 400/60 جزءا

-الشاوي محمد بنسبة 400/60 جزءا

الشاوي جميلة بنسبة 400/20 جزءا

-الشاوي نادية بنسبة 400/20 جزءا

-الشاوي سومية بنسبة 400/20 جزءا

وتجدر الإشارة الى العقار أن أصبح خاضعا لقطاع ضم الأراضي المسمى "قصيري شمال 5" منذ تاريخ 1988/07/20.

والسلام

-المحافظ : عبد السلام قروق

ولإضفاء مجموعة من التوضيحات حول إشكالية السلطة والأرض لدى الجماعة السلالية الكباصية.. نستند، كذلك، على هذه الأقوال الواردة في جريدة «الملاحظ الجديد» عدد 16. الاثنين 5 مارس 2001، وذلك لتسليط مجموعة من الأضواء على هذه الإشكالية المتشعبة التي لا تعرف إلا تأزما وتعقدا.. يوما بعد يوم حيث جاء فيها: «جماعة النويرات : دائرة مشرع بلقصيري، النائب البرلماني والحقيقة الضائعة.

توصلنا بمراسلة من أفراد الجماعة السلالية لدوار كباص الرمل والواد موجهة للسيد الوزير الأول هذا مفادها :

معالي الوزير المحترم :

لنا كامل الشرف أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلبنا هذا راجين منكم بكل احترام ووقار بأن تولوه كامل عنايتكم وجدير اهتمامكم ويتعلق الأمر بنائب برلماني بدائرة مشرع بلقصيري، و50 فردا من أفراد الجماعة والخواص قاموا باستغلال أملاكنا الجماعية بعقود عرفية مزورة حررها لهم الوسيط الإسباني (بيريس الروخو) القاطن بسوق الأربعاء الغرب وبموجبها دخلوا إلى المحافظة العقارية بالقنيطرة ثم إلى محافظة سيدي قاسم، سيدي الوزير المحترم :

إننا نطالب من سيادتكم الموقرة إنصافنا والوقوف بجانبنا حول المترامين على الأملاك الجماعية السلالية والذين قاموا بخرق القانون ومسطرة التسجيل بعقود عرفية مزورة حاصلين عليها عن طريق الإسباني بيريس الروخو والتي خولت لهم الأمر بتسجيل أسمائهم بالمحافظة العقارية وحصلوا على شواهد منها تحت رسوم عقارية بأسمائهم تخول لكل واحد منهم التملك بأرض جماعية، الشيء الذي ينفيه القانون والمسطرة بصفة نهائية خصوصا ما تنص عليه مقتضيات ظهير 27 فبراير 1919، والذي ينص الفصل الرابع منه على أن (الأراضي الجماعية غير قابلة للتقادم ولا للتفويت والحجز).

إذ أنهم استاثروا بأربعة أضعاف من الأراضي التي تستغلها 584 أسرة تتشكل من 3000 فرد أو أكثر، مما يشكل تناقضا خطيراً وظلما سافرا والأخطر من ذلك أن البرلماني (المترامي) له نفوذ شامل على النائب والسلطة مما يدفع بها إلى التصدي في وجهنا وقمعنا كلما أردنا أن نبحث عن حقنا المسلوب وذلك منذ الترامي عليها ونحن نعاني من الفقر والجوع وعدم القيام بواجب الفلاحة لأنه لم يبق لنا سوى 80 هكتاراً توقفت عن الاستغلال، حيث إذا أردنا توزيعها فيما بيننا فستحصل لكل فرد منا 25 مترا مربع. فهذه القطعة ليست كافية حتى للسكن، فأين سنشتغل لكي نحصل على لقمة العيش فالكثير من هذه العائلات قد تشرد بسبب الفقر المذقع.

معالي الوزير :

إن أفراد الجماعة تعرضوا على استغلال هذه الأرض وأن المترامين قاموا بقلب الحقيقة للعدالة بسيدي قاسم عن طريق النيابة العامة بجبروتهم وظلمهم ونفوذهم وتقديم الشواهد المذكورة أعلاه وقبول شهادة النائب المترامي الشيء الذي أدى إلى اعتقال البعض منهم وقدموا إلى العدالة حيث حكمت عليهم بثلاثة أشهر نافذة وغرامة مالية.
نلتمس منكم البحث في هذه النازلة عن الرسوم العقارية الجماعية وكيفية تمليكها من طرف المترامين ونلتمس منكم مساندة هذه الجماعة في شأن رد لها اعتبارها وإرجاع الحالة على ما كانت عليه وإنصاف الجماعة المظلومة والمهضومة الحقوق من المترامين عليها بدون موجب حق ولا قانون. وإن كان لهم الحق في تمليكها فإننا نطالب من سيادتكم الموقرة إنارة لنا الطريق وتوجيهنا للصواب وإعطاء لكل ذي حق حقه.

ملحوظة :

إن نائب الجماعة السيد بجاج سلام بن المكي من ضمن المترامين على الأرض الجماعية وأن هذا الأخير يتستر عن المراسلات الجماعية والأجوبة الواردة لصالحنا وإننا في إطار تعيين نائب لأجل

السهر على مصالح الجماعة وبهذا نلتمس منكم إشعارنا عن طريق عامل صاحب الجلالة لعمالة سيدي قاسم.
وفي انتظار تدخلكم ووقوفكم بجانبنا تقبلوا فائق احترامنا وتقديرنا.»

والسلام
أفراد الجماعة السلالية لدوار كباص
قيادة النويرات

وقفة تأملية مع معطيات خاصة بالقضية :

* أملاك الجماعة السلالية لدوار كباص الرمل والواد قيادة النويرات دائرة مشرع بلقصيري عمالة إقليم سيدي قاسم، الأملاك التابعة للرسم العقاري عدد 9918 ر للملك المسمى «كباص3»، قبيلة بني مالك، دوار كباص الرمل والبالغة مساحته الإجمالية 222 هكتار و09 آرات و64 سنتيار.
ولقد جاء كذلك في جريدة: الملاحظ الجديد. السبت 5 يناير 2002م.

ظلم في ليلة المظالم

يخوض سكان جماعتي دوار أولاد حماد وأولاد حمدان السلاليتين اعتصاما مفتوحا للمطالبة بحقوقهم المشروعة في استغلال الضيعة الفلاحية التابعة لهم والمقدرة مساحتها ب 209 هكتارا و90 آرا مغروسة بأشجار الحوامض ذات الرسمين العقاريين 14.598 (أ) مكرر و14.598 المتواجد بنفوذ دائرة أحد كورت.

وحيث أن المعتصمين يتوفرون على كافة الوثائق والمستندات التي تثبت ملكيتهم لهذه الضيعة ويمتلكون الحق في تقرير مصيرها لما يخدم مصلحة كل أفراد الجماعة فإنهم قاموا بمراسلة كافة الجهات المسؤولة محليا وإقليميا ومركزيا قصد تسوية وضعيتهم العالقة. فما كانت إلا إيماءات الصمت التي تواجه هذه القضية، وظل -هؤلاء المعتصمين- يرددون شعارات الصمت والاحتجاج إلى أن جاء الثلاثاء الأسود الذي أعرب عن المفهوم الجديد لاستعمال السلطة، حيث تسلل أفراد المخزن ليلا إلى خيام المعتصمين وحولوا هدوء الليل إلى صرخات وآهات سحقت كل مفهوم جديد رددته حكومة التغيير في شأن ملفات المظالم، تدخل المخزن وفعل ما فعل من ضرب ورفس بدون احترام الكبير أو العطف عن الطفل الصغير..

-عين على عين الحدث :

ففي فجر يوم الثلاثاء 11 دجنبر 2001 فوجئ سكان الدواوير بإنزال مجموعات هائلة من عناصر الدرك الملكي والقوات المساعدة المسلحة بمختلف الأسلحة والهراوات وأخذت المعتصمين على حين غرة وانهالت عليهم بالضرب العنيف والركل والرفس، وحسب شهود عيان الذين عاشوا الحدث فإن المعركة كانت حامية الوطيس بين الطرفين مما دفع بعناصر الدرك إلى إطلاق النار في الهواء واستعمال

القنابل المسيلة للدموع والمؤدية للاختناق مما دفع ببعض السكان إلى شرب الماء خلال الصيام تفاديا للاختناق.

وأمام هذا الوضع الذي جعل المعتصمين وسكان الدواوير يشعرون بالغبن والإهانة وكل أحاسيس الاستيلاب داخل عقر دارهم وعلى أرضهم ظلما وعدوانا فإنهم اضطروا كذلك (لعمل شرع أيديهم). فكانت نتيجة هذا التدخل إصابات عديدة في صفوف الطرفين بشهادة سيارة الإسعاف الواحدة التي لم تتوقف ذهابا وإيابا من موقع الأحداث الدرامية إلى المستشفى المركزي لمشرع بلقصيري لإيصال الجرحى والمصابين على دفعات متكررة من عناصر المخزن، أما المصابين من سكان الدواوير فقد رفضوا التوجه إلى مراكز العلاج مخافة المتابعة القضائية!!!

-الضيعة موضوع النزاع والإشكالات المطروحة.

تم كراؤها في الفترة الأخيرة لمدة 12 سنة تنتهي مع متم شهر أبريل من السنة القادمة بمبلغ 2 مليون و70 ألف درهم. هذا المبلغ الذي يعتبره سكان الجماعة غير متوافق تماما وماتذره الضيعة من أرباح سنوية بحكم موقعها وجودة منتجاتها. كما أن هذا المبلغ لم يتم احترامه من طرف المكتري إذ بقيت في ذمته كواجب متأخرات الكراء 800 مليون سنتيم كما تثبته عريضة موقعة من طرف 355 فرد من أفراد الجماعتين. هذه الظروف المادية الصعبة أثرت بشكل عميق على الظروف الاجتماعية للسكان مما دفع بهم إلى المطالبة باستغلال الضيعة على شكل تعاونية تضم أزيد من 600 مستفيد، هذا المطلب تم رفضه بشكل قطعي من طرف الجهات الوصية بدون تقديم المبررات الكافية والشافية لذوي الحقوق وتم الجواب عنه بالتدخل التعسفي للمخزن الإقليمي ضدا على كل إملاءات العهد الجديد.

ورغم عدم حلول فترة فسخ عقد الكراء الذي سيكون مع نهاية شهر أبريل القادم فإن السلطة الإقليمية قامت باستمالة نواب سكان الجماعتين وإسكاتهم بمنحهم رخص النقل من أجل الموافقة على كرائها كما جاء في الاجتماع المنعقد بمقر عمالة سيدي قاسم يوم 2001/12/03

حيث تم الإعلان عن السومة الكرائية الجديدة المبرمة مع المكتري القديم والتي حددت في مبلغ مليون و70 ألف درهم.

وإلى حين النظر في قضيتهم التي تم التآمر عليها يأتي هذا الاعتداء وهذا التدخل ليلة إعلان صاحب الجلالة أيده الله على إحداث «ديوان للمظالم، وهذه القضية من أولى قضايا هذا الديوان التي عليها أن تعرف تحقيقا دقيقا للقائمين على شؤوننا الوطنية».

من غير شك، إن المتتبع المهتم أو الدارس الباحث الواعي والمتعمق في الواقع الموضوعي الغرباوي، سيجد أن إشكالية السلطة في هذا الواقع يكتنفها غموض وتعقيد.. ولازالت في حاجة ماسة إلى تفكيك وتوضيح وتحليل ونقد وفهم.. الخ. بالرغم مما هو قائم على المستوى الواقعي الشكلي الذي يوهمنا بالحداثة والعصرنة.. ذلك أن مجموعة من الأشياء تمرُّ هنا لا على أساس تنظيم سياسي محكم أو قانوني مضبوط ومحترم.. وإنما على أساس ممارسات وأبعاد وأهداف.. تقليدية ومتخلفة.. تؤمن بها الأغلبية من السكان...!؟!

إن طريقة العيش في الواقع البدوي الغرباوي كانت حياة المجموعات المتنوعة والمتعددة، فمنهم من كان يمارس الفلاحة ومنهم من كان يمارس الرعي وتربية المواشي والدواجن، والبعض كان لا يملك شيئا سوى قوة العمل، والبعض الآخر يمارس التجارة أو الصناعة التقليدية.. وهذا لن يمنع البعض منهم كذلك أن يعرف الحياة المتمدنة.. والأغلبية أن تبقى على الحياة البدوية.. وهذا بدوره أفرز واقع الطبقية في الحياة وعلى رأسها الحياة السلطوية التي نحن بصدد دراستها.

ومن جهة أخرى، هذا لا يعني عدم وجود وحدة أو تعاون.. بين كثير من السكان الغرباويين، وإن كانت مجموعات منهم تعاني من عدم الاستقرار.. بل ظلت مجموعات منهم سواء من الأسر أو العائلات والدواوير أو القبائل... الخ. تربط فيما بينها روابط متينة وتقيم علاقات مهمة وجوهرية عميقة بالرغم من بعض المميزات والخصائص.. التي تميز هذه القبيلة عن تلك أو هذه السلالة عن الأخرى.. الخ، وهذا بدوره أدى إلى بعض المشاكل والنزاعات في بعض المراحل التاريخية...!؟!

.. والتي تجسدت فيها السلطة لدى الفرد أو الأفراد المتميزين والمسيطرين.. في النزاعات أو في الصلح أو في إبداء الرأي وتوجيه الملاحظات والنصائح والإرشادات وكذلك في إصدار الأوامر.. كانت بذلك سلطتهم تقوم على العرف -في الغالب- وليس على القانون المسطر..!؟!

إن اهتمامنا بموضوع : السلطة والأرض في منطقة الغرب يدفعنا في الأساس إلى التركيز المعمق والمحدد.. لهذا الجانب من الجوانب التي يتشكل منها الواقع المتحرك الموضوعي الغرباوي.. في مجال القراءة والتساؤل والتحليل والنقد والنظرة الدياليكتيكية لهذه الإشكالية. هذا الواقع الغرباوي الذي لا يخرج في عمقه عن الواقع المغربي العام، حيث جاء في كتاب محمد الطوزي «الملكية والإسلام السياسي»[25] ص 42 مثلا :

«ويؤدي التركيز على العنصر البشري إلى خلق شبكة من الأشخاص الأوفياء يتم اختيارهم من بين الأعيان والفقهاء المحليين. وتجدر الإشارة إلى أن وضع هؤلاء المنتقين يكون عادة هشا وغير مريح. فالسلطان لا يعتبرهم موظفين قارين، وإنما مجرد حلفاء تفرضهم عليه هذه المرحلة أو تلك، وبالتالي فإن بإمكانه الاستغناء عنهم في أي حين. ويرجع الفضل أساسا في اختيارهم والإبقاء عليهم إلى مدى قدرتهم على جعل المخزن في حاجة إلى خدماتهم.». ويضيف قائلا في ص 80 «تنصب اجتهادات المهتمين بالدراسات القانونية على التوفيق بين المصادر التقليدية و المصادر العصرية لممارسة السلطة، من خلال أخذهم بعين الاعتبار الجوانب الفقهية عند صياغة المنظومة الدستورية المغربية»[9].

أما إدريس كرم فيقول في موضوع «السلطة وإشكالية العصرنة (دراسة الأدوار والعلاقات من خلال الأدب الشعبي

[9] الملكية والإسلام السياسي في المغرب، محمد الطوزي. ترجمة محمد حاتمي – خالد شكراوي. مطبعة النجاح الجديدة. مارس 2001.

بالغرب))»[10] ص 60 «فالسلطة هي شكل لنفوذ «والقدرة» الذي يقوم على ضوابط المجتمع ومعتقداته وقيمه... ويرتكز وجوده على كون سائر الفئات الاجتماعية تقبل علانية أو ضمنا بحق إصدار الأوامر.. فالسلطة هي نفوذ أو «قدرة» مشروعة.» ويضيف قائلا في ص 61 : «ترى هل نفس الإشكال يطرح بالنسبة للإنسان الغرباوي؟ وكيف يحله؟ وبعبارة أخرى كيف يمكن لنا معرفة محددات السلطة لديه لنرى علاقته وموقفه منها حتى يتسنى لنا صد تطلعاته تجاهها؟

عندما نستعرض القاموس اليومي، ومن ضمنه النصوص التي بين أيدينا بحثا عن كلمة «سلطة» لا نجدها، بل نجد : سلطان، سلطنة، تسلطن،...»

لقد عالج كل من الباحثين محمد الطوزي وإدريس كرم، مفهوم السلطة كل من وجهة نظره، ومن خلال رؤيته المحددة وطريقته الخاصة.. غير أن الذي يهمنا أكثر بالرغم من الاستفادة منهما، هو، الجانب الذي اخترناه لموضوعنا : إشكالية السلطة والأرض في منطقة الغرب. فمفهوم السلطة أصبح حاضرا كمفهوم وكممارسة لدى الإنسان الغرباوي، وإن كان حاضرا في اعتقادنا، كذلك، في السابق، كما يبدو في مفهوم «المخزن» و «التسلط»... الخ. حيث يضيف إدريس كرم قائلا في ص 84 : «المخزن : لعل أبرز سلطة دنيوية في الغرب اليوم هي المخزن، ودوره الأساسي كما يتبادرإلى الذهن هو إقرار الأمن بين الناس المتساكنين وتنظيم المعاملات فيما بينهم بناء على قوانين، فهو بذلك وسيط بين الناس، والإشكال هو كيف يقوم بعمله هذا؟ وماهو موقف الناس منه؟

تقول الأغنية : «(...)

القياد كتر هاب

باقي شيما شفتي

لمخزنيا تجري

في الاسلام اتعري

---

[10] مجلة أبحاث. العدد : 9 و 10. السنة الثالثة – شتاء 1986.

نفسي جيت انبري
قلت ارقابتي.»[11]

على أن ما سنؤكد عليه هنا -كما قلنا- سيختلف نوعا ما على مستوى موضوع البحث في مجال السلطة، عما حاول الباحث كرم إدريس معالجته، والذي اعتمد فيه بالأساس على الوصف والتصوير والأقوال والأمثال.. القائمة والعلاقات والأحداث التي تجري في الواقع الموضوعي المعاش. فإشكالية العلاقة المعقدة والمتشعبة.. القائمة بين المواطن العادي والبسيط المغلوب على أمره والمخزن لن تتأتى هكذا، بل لها عوامل وأسباب وشروط ذاتية وموضوعية تشابكت حسب مراحل تاريخية مختلفة.. ومن هنا لابد من البحث عنها وتفكيكها وتحليلها وفضحها ونقدها.. كما أن المال، كما جاء في بحث إدريس كرم، ص 86، وفي المثل الشعبي هو «وسخ الدنيا..» فقط، بل هو أحد العوامل الأساسية في إشكالية السلطة بمفهومها العام، والتمايز الطبقي بصفة خاصة، هنا في منطقة الغرب مثلا. وهذا بدوره جعلنا نهتم بصورة أساسية، في سياق هذه الإشكالية المتعلقة بالسلطة والأرض في الغرب، بالطريقة التي تقوم عليها علاقات الناس على أساس الوعي المتاح لهم، وكيف تلعب دورها في تحقيق الأهداف المتوخاة تحقيقها في هذا المجال وفي المجالات الأخرى. وهكذا يكون الاهتمام بأهمية إشكالية الوعي.. لها ما يبررها ويفرضها في مجال البحث والدراسة.. وإلا، فكيف نفسر تسلط المتسلطين على خيرات البادية على العموم وخيرات الغرب على الخصوص، والذين لا علاقة لهم بالأرض!؟!

ويقول الباحث إدريس كرم كذلك في ص 92 و93 : «وقد أنشئت بعض المدارس في بعض الدواوير والقيادات التي ستتحول إلى مدن فيما بعد مثل دوار أولاد كثير وذلك سنة 1935 وسوق أربعاء وبلقصيري وسيدي سليمان وسيدي قاسم إلا أنها لم تحظ باهتمام السكان اللهم ما كان من اهتمام المقاطعة،...» و «وهكذا إذن بدأ عمل المخزن كجهاز للتغيير على يد الإدارة الأجنبية، وبعد الاستقلال ورث هذه

[11] مصدر سابق

المبادرات وتقوت على يده، خاصة أن الخريطة الديمغرافية قد بدأت تتغير لحسب المدن، وأصبح سكانها يحضون بالعناية، سواء من حيث التمدرس أو التطبيب أو غير ذلك من الخدمات المتميزة التي تؤهلهم للدخول إلى عالم المعصرنين، الشيء الذي جعلهم يعودون إلى البادية فاتحين ومبشرين بنمط جديد من الحياة.».

لا نشك إطلاقا في التحولات والتطورات.. التي عرفها الغرب كباقي المناطق المغربية الأخرى. ولكن فهمنا لإشكالية التمدن والسلطة.. الاستعمارية وللمخزن.. يعد ضروريا لمعرفة هذه الإشكالية وتطورها في الواقع البدوي الغرباوي.. وهذا بدوره في رأينا، يتطلب أن نتبنى موقفا يختلف عن الموقف الذي يسلم بممارسة صياغة التعريفات والاقتصار على الوصف والتصوير.. وهذا يقتضي منا -كما قلنا- القراءة المتعمقة والتحليل الواعي والنقد الهادف.. لدلالات وأهداف.. المستعمر القديم أو الجديد.. لتتوضح لنا الأمور. فالحديث مثلا عن المدارس والقيادات والمدن.. الخ. في منطقة الغرب لم يبدأ فقط مع دخول الاستعمار وبالضبط حتى سنة 1935، كما جاء في الأقوال السابقة، بل إن الغرب عرف مدنا من قبل، مثل (بناصا والبصرة.. الخ) وكذلك عرف قيادات مثل على سبيل المثال لا الحصر : (قيادة قرية الحباسي.. الخ.) ومدارس مثل، ما كان موجودا في «مولاي بوسلهام» مثلا.. !؟! ولازالت هناك أشياء أخرى في حاجة إلى البحث والدراسة.

ومن هنا تهدف قراءتنا، كما قلنا، إلى التحليل والتساؤل والنقد.. لمحاولة طرح المفاهيم والأفكار والأقوال والأشياء.. للفحص والبحث بمحاولة للإجابة على السؤال الجوهري : كيف ولماذا وقع حدث من الأحداث أو قيل قول من الأقوال.. مع مراعاة الدلالات والمعاني المتعددة والمختلفة.. وكذلك محاولة إدراك ومعرفة كيف تمكنت تلك الدلالات والأقوال.. المختلفة بدورها أن تحقق أهدافها المرسومة والمخططة.. فالاستعمار لم يأت من أجل أن يقدم أو ينهض ويعصرن.. المجتمعات المسماة بالمختلفة، وإنما جاء من أجل مصلحته بالدرجة الأولى، وعمل على تكوين من خلفه أحسن تكوين للحفاظ على مصالحه

واستمراره... !؟! .. وهذا ما وعى به الباحث إدريس كرم حين قال في ص 94 و95 : «وهذا معناه تظافر عوامل الاستعباد مع عوامل الجهل والاستبداد والخفض ضد الفلاح الغرباوي من أجل السيطرة عليه واحتواء كل مبادراته الشيء الذي جعله يستسلم للمخزن ويعمل من أجل الانخراط في صفوفه كتابع، أي مستهلكا، لأن المخزن لا يقبل أي رأي غير ما يقوله هو.

فإلى أي حد استفاد الإنسان الغرباوي من هذا الوضع؟ فعلى المستوى الفلاحي نجد أن الزراعة الصناعية تزداد مساحتها (...).

والسؤال المطروح هو : هل هناك مقابل هذا الإنتاج الضخم مردود على مستوى الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وطرق وإنارة وماء شروب؟ » (...)

«واضح أن الاستفادة أقل من المتوقع خاصة إذا ما حللنا الأرقام على مستوى الدواوير وقارناها برواد الجوامع التي سبق الحديث عنها والتي لايخلو منها دوار مثلها مثل المقبرة، لذلك نقول بأن عجز المخزن عن تلبية حاجات السكان الذي وضع نفسه مكانهم للتفكير والتخطيط لهم والتنفيذ عوضا عنهم فتح الفرصة أمام تفاوت طبقي انطلاقا من الاستفادة من المؤسسات المعصرنة التي يديرها وهو وصي عليها مما يساهم في تعميق التفكك.».

ويضيف قائلا في ص 98 : «وبذلك أدت العصرنة إلى التفكك الأسري وتحويل السلطة إلى القادرين على الاندماج أو التكيف مع الوضع الجديد، الشيء الذي جعل المهمشين وهم الغالبية يتمردون ويتهمون من غير أن تكون لهم القدرة فيما بينهم على التوحد أو البقاء داخل المنظومة الاجتماعية التقليدية بعد أن أصابها التصدع بفعل تطلعات مكونيها إلى البنيات المغايرة التي يرون نجاعتها من خلال قدرتها السلطوية.».

في إطار العلاقة المتناقضة والمتصارعة .. القائمة بين المستعمِر والمستعمَر بين السلطوي واللاسلطوي.. بين القديم والحديث أو المعاصر.. يمكن التعبير عن هذه الإشكالية الفلسفية الاجتماعية

والسياسية والسلطوية.. الخ. فلقد درج الباحث كرم على التمييز بين مفهومي التقليدية والعصرنة باستخدام مفاهيم التفاعل بين المتناقضات الموجودة بين نظامين متصارعين، نظام يحكمه منطق الاستعمار والاستغلال والهيمنة والعصرنة.. ونظام تحكمه «التقليدية» والتبعية والهيمنة والسلطوية.

وهكذا فإن لمفهوم العصرنة، مثلا، علاقة مزدوجة متناقضة مع الواقع الموضوعي الغرباوي المتحرك والمعاش. فمن جهة، نجد أن مفهوم العصرنة له شروطه الذاتية والموضوعية وأهدافه المتنوعة والمتعددة.. داخل المجتمعات التي نشأ وتطور.. فيها، وبذلك وجد ما يطابقه في الواقع وعلى مستوى التطبيق. لكن، ومن جهة أخرى، وجد عراقيل وعوائق ومشاكل.. داخل المجتمعات التي نقل إليها في إطار بناء نظري جاهز، مما طرح مجموعة من المشاكل أمام دول «العالم الثالث» وهي تحاول تخطي هذه المشاكل المتشعبة..!؟!

وحتى نبقى مرتبطين بالمطلوب في إطار إشكالية السلطة والأرض في الواقع البدوي الغرباوي، سنحاول تحليل ومناقشة ومساءلة.. مفهوم السلطة –قدر الإمكان– بشيء من التريث والحذر الواعي، باعتبار أن هذا المفهوم قد مر بسلسلة من التحولات الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية والفلسفية.. عبر مراحل تاريخية معينة ومحددة.. –كما رأينا–. هذه الإشكالية العميقة التي تدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة والتساؤلات حول مفهوم السلطة في الواقع الغرباوي وذلك من خلال سياقه النظري والعملي، ومن خلال وظيفته / وظائفه وأدواره.. التي قام بها كحقائق فعلية. وهكذا فمجتمعات دول «العالم الثالث» في حاجة ماسة إلى فلسفة واقعية وعلمية بإمكانها أن تحولها من الوجود الاجتماعي التقليدي و«المتخلف» إلى الوجود العصري الحقيقي المتقدم.. فلسفة بإمكانها معالجة هذه الإشكالية المتشعبة والمعقدة التي تعاني منها المجتمعات المسماة بالمتخلفة.. !؟!

إن السلطة في الواقع الموضوعي الغرباوي تعني طريقة أو عملية واسعة المعاني والدلالات والممارسات.. فيها ما هو إيجابي وما

هو سلبي.. حيث يقول الباحث إدريس كرم في نفس المرجع، ص 73، مثلا : «وبتعبير آخر، نقول بأن «السلطة تكون مشروعة إذا حصل إجماع على شرعيتها، أما السلطة الغير المشروعة فليست سلطة وإنما هي قدرة بمقدار الطاعة التي تنالـه» وهو ما أسميناه التسلط في مقابل السلطنة، وهذا التعريف يعطي مصادر متعددة للسلطة ، وبالتالي يتيح للحرية الفردية والجماعية مجالا واسعا للحركة، كما تمنع احتكار الخيرات كيفما كانت، وتقلل من العنف وبالتالي الصراع الداخلي، لأن «آليات العنف لا يمكن أن تكتمل بدون إلغاء أو إزالة المصادر المتعددة للسلطة».

ذلك هو المفهوم الذي سنستخدمه في التعريف على مواقف الإنسان الغرباوي وتطلعاته إلى السلطة، من خلال استعراضنا للمجالات التي تطبق فيها، لنرى هل هي سلطة أم تسلط، وما عواقب ذلك من خلال علاقته بالتغيير الاجتماعي والتفكك؟».

ويضيف قائلا في ص 74: «السلطة الدينية:

نعتبر السلطة دينية كل سلطة ارتبطت بالله سواء كانت مباشرة أو بواسطة، وذلك انطلاقا من النصوص التي تحت أيدينا، وهكذا سنجمع تحتها سلطة الطلبة والفقهاء، والأولياء الصوفيين، والشرفاء والعرافين، والمساجد، والآباء والأنبياء والعفاريت، لأنهم جميعا يشتركون في صفة واحدة، وهي القدرة على العطاء والخلق والإيداء من غير علم صاحب الأمر والحاجة، أو تلبية مطلبه ساعة عجزه واحتياجه دون أن يكلفه ذلك عناء أو مشقة فوق طاقته، مما يوجب عليه الطاعة والخضوع والدفاع وإعادة إنتاج ذلك...».

وهكذا فبينما تؤكد العصرنة تأثيرا فعالا وإيجابيا على واقع من يستفيد منها ويستوعبها ويعمل بأبعادها، فإنما تنعكس سلبا على الآخرين الذين ليسوا واعين بها الوعي الصحيح. ويمكن القول بأن العصرنة والحداثة قد أحدثتا وعيا جديدا لسلطة الإنسان وسلطة الدولة وسلطة المجتمعات في بعض البلدان، وظلت تعاني في دول أخرى...!؟!

وهكذا، فإن السلطة يمكن أن يكون لها تأثير على حياة الأفراد والمجتمعات والدولة.. ولكن وكما رأينا، فإذا كانت السلطة في الدول الديمقراطية إيجابية ومنتجة وفعالة وبناءة.. فإنها في الدول غير الديمقراطية تكون مناقضة لما سبق ذكره. من هنا يحرص مفهوم السلطة على التمييز بين السلطة الهادفة إلى الوحدة والتقدم والديمقراطية.. والسلطة الهادفة إلى التفكيك والتمزيق والحفاظ على المصالح الشخصية والصراع.. وهي التي تتجسد في العلاقات التمايزية والطبقية.. مما يكون له انعكاس خطير على المجتمع برمته...!؟!

وإذن، أين نضع مفهوم السلطة –حاليا– في المجتمع الغرباوي؟! وما علاقته بالسلطة العامة التي تستمد أسس أبعادها وأهدافها من السياسة العامة، بحيث لا يمكن، مثلا، فصل سلطة القائد عن سلطة السياسة العامة..!؟! كيف تنعكس هذه الإشكالية على العلاقة القائمة بين الذين يملكون السلطة والذين لا يملكونها في الواقع المعاش الغرباوي؟

نجد في الكتاب السابق الذكر: «الظاهرة القائدية» ص 57: «ومن أهم التحولات التي عرفتها البنية القبلية، ظهور الملكيات العقارية بعد أن أصبح القائد مالكا لأراضي شاسعة واضمحلت الأراضي الجماعية، وتمكن من جمع ثروات كبيرة مستفيدا من وظيفته المالية التي يسندها إليه المخزن، مما أدّى إلى بلترة الفلاحين وهجرتهم نحو المدن.»*

كما جاء في الجريدة المحلية «الملاحظ الجديد» العدد: 22. الأربعاء 5 شتنبر 2001. في قراءة الأستاذ عبد القادر هرادي «جهة الغرب اشراردة، بني حسن نموذجا: «قبائل اشراردة وبني احسن واستيطانهما في الغرب

1- القبائل الشرادية:

* مصدر سابق

تنتمي القبائل الشرادية (زيرارة، الشبانات، تكنة أولاد دليم) إلى قبائل بني معقل التي نزحت من الصحراء المغربية إلى منطقة سوس وحوز مراكش. وقد اكتسبت هذه القبائل لقب / الشراردة، في سهل الحوز وهو نفس اللقب الذي لازالت حتى الآن تعرف به.

وفي أواخر القرن 18م أسست هذه القبائل في ملتقى نهري النفيس وتانسيفت زاوية لهم، سميت بزاوية الشرادي، وقد بلغت هذه الزاوية في بداية القرن 19م من القوة والنفوذ ما جعلها تقلق السلطان مولاي سليمان، مما دفعه إلى مقاومتها، لكن دون جدوى، إلا أن السلطان المولى عبد الرحمان استطاع ذلك وانتقم منها بنفي جزء من أفرادها إلى مكناس، وفي سنة 1829، وطنهم بمقدمة جبل سلفات، وانطلاقا من هذا الموقع استغل الشراردة وضعهم كقبيلة مخزنية على حساب جيرانهم بني احسن وبني مالك وكروان.

2- قبائل بني احسن

وينتمون هم كذلك إلى قبائل معقل العربية التي كانت تعيش نمط عيش شبه ترحالي في ملوية من القرن 13 إلى 16م وقد اضطرت إلى المكوث في هذه المنطقة شبه الصحراوية ذات المراعي الفقيرة، بسبب قوة الدولة الموحدية، لكنها اغتنمت فرصة تدهور الدولة المرينية، فتدفقت نحو الشمال الغربي، آملة في الوصول إلى المراعي الخصبة، وقد خلفت هذه الحركة فراغا تسبب في تحركات قبلية أخرى، وخاصة قبيلة زمور التي دفعت ببني احسن إلى الهجرة نحو الشمال. وهكذا وبعد أن قطع هؤلاء الأطلس وسايس وهضبة زمور، أنهوا رحلتهم في سهل الغرب في القرن 18م. وعلى إثر هذا الاستقرار سيعمدون إلى تقسيم الأرض بينهم على الناس مراعية تكامل الرساتيق.. وهكذا أعطى لكل فرع من القبيلة القبائل نصيبه من الغابة والمرجات والدهس والترس والرمل.

غير أن هذا التوازن لم يعمر طويلا، إذ سرعان ما ساهمت في انهياره ثلاثة عوامل: ضغط قبيلة زمور التي كانت تتوخى الاستيلاء على غابة المعمورة. كثرة إغارات قبائل مختار (فرع من قبائل بني

احسن) على أراضي بني مالك والتطاحنات الداخلية التي جعلت من بني احسن القبيلة الأقل تضامنا من ضمن قبائل الغرب.»

إن الحديث عن منطقة الغرب على العموم وعن مشرع ابن القصيري وضواحيه على الخصوص هو حديث عن الدواوير والقبائل.. والأجداد والقواد والأعيان.. -كما قلنا- وإن كان ذلك كذلك، فقد تحدثنا في الجزء الأول من كتابنا «من حي التراث الغرباوي» عن قرية الحباسي، كنموذج وعن قائدها. هذه القرية الموجودة شمال المشرع، وفي جنوبها نجد نهر سبو العظيم، المحيط من الضفتين بأراضي منبسطة خصبة صالحة للزراعة، مما جعل منطقة الغرب تشتهر بمنتجاتها الزراعية المختلفة والمتنوعة التي كانت تصدر -ولازال البعض منها- إلى الخارج، حيث كانت تعتبر نهر سبو -في القديم- سفن تجارية متوسطة الحجم، وتحمّل بالخصوص في مشرع ابن القصيري بالحبوب والحوامض.. الخ. وهذا ما جعل منطقة الغرب محطة أساسية وهامة بالنسبة للاستعمار بصفة عامة والاستعمار الفرنسي بصفة خاصة والاستعمار الجديد بصفة أخص؟!

وباعتبار قرية الحباسي توجد في أراضي رملية، بعيدة نسبيا، عن سبو، فهي معرضة للجفاف ومرتبطة من الناحية المائية بسقوط الأمطار - وإن أصبح بإمكانها اليوم الاستفادة من السقي الذي وصلها-. وبما أن القائد (بوبكر الحباسي) كان يبسط نفوذه على ضرائب مشرع سبو، فقد امتد نفوذه على أراضي الغير بالقوة وبالسلطة.. وبذلك أصبح ملاكا كبيرا للأراضي الخصبة الممتدة على ضفتي سبو، وكان نفوذه مبسوطا على هذه المنطقة بقوة، حيث اشتهر بحبسه لخصومه وللمواطنين وبتعذيبه القاسي والعنيف -كما يحكى عنه- حيث كان يعلق المحبوسين في السلاسل الحديدية ويقيدهم حتى يموتوا جوعا ومرضا وعذابا.. وهذا ليس غريبا عن سلوك كثير من قواد هذه المنطقة الذين كانوا يضعون المحبوسين وخصومهم في المطامير (أي في حفر عميقة) حتى يموتوا. وهذا شكل من أشكال السطو والترامي على حق الآخر بالقوة وبالعنف.. بما في ذلك الأراضي.. والواقع الموضوعي

مليء بالحجج والدلائل.. على ذلك، حيث أن أبناءهم وأحفادهم لازالوا ملاكين كبارا للأراضي حتى الآن؟!

وتشكل ملكية الأرض، هنا، في منطقة الغرب أهمية خاصة ومتميزة بالنسبة للملاكين الكبار لبسط نفوذهم وسلطتهم على السكان والتحكم فيهم وتسييرهم بالشكل الذي يريد مالك سلطة الأرض أو سلطة التحكم في الآخرين.. باعتبار الأرض هي مصدر القوت والحياة.. لأنها هي مصدر العمل، في الغالب.. ؟!

ومن غير شك، فإن الباحث المتعمق في إشكالية السلطة وملكية الأرض في منطقة الغرب –كما قلنا– سيجد بالتأكيد أن أغنياء الدواوير والقبائل .. والقواد والأعيان.. بالإضافة إلى المستعمرين، كانوا يمتلكون الأراضي الشاسعة والصالحة بكل الطرق القمعية والتسلطية.. الخ. لأنها كانت تساعدهم على الهيمنة والقمع والتسلط وبسط النفوذ والتبعية لهم - ولازالوا– ويستخدمونها لتحقيق أبعادهم وأغراضهم.. مثل الفوز في الإنتخابات، حتى الآن؟! وبذلك يحافظون على مكانتهم وسلطتهم ونفوذهم... الخ.

علاقة الملاكين بالفلاحين..

لا أحد يمكنه اليوم أن يتغافل أو يتناسى الدور الذي يلعبه الوعي الصحيح والناضج في الحياة الإنسانية، ومدى التأثير الهادف والقدرة على التغيير في مجال حقول مختلفة الأبعاد ومتعددة الأهداف وفي مقدمتها الحقل الإنساني والاجتماعي والاقتصادي... الخ. حينما يصبح الإنسان بواسطته قادرا على التوجه والمعرفة والعمل.. وبناء ثقافة إنسانية عامة وهادفة وواعية بدورها من جهة، ومن جهة أخرى قادرا على خلق جو ديمقراطي فعلي يتجسد في علاقات وسلوكات جديدة لدى الناس وهم يعيشون في مجالات متنوعة ومجتمعات متعددة.

ونظرا لإشكالية الوعي الصحيح والناضج في المجتمع البدوي المغربي على العموم والمجتمع البدوي الغرباوي على الخصوص، فإن العلاقة بين الفلاحين والملاكين.. بين الفلاحين والأرض.. وبين الذين يملكون السلطة والذين لا يملكونها.. بحاجة ماسة وضرورية إلى تبني الوعي الناضج والصحيح والهادف.. لتحقيق الأهداف الإنسانية الديمقراطية المتوخاة تحقيقها في هذا الواقع الموضوعي البدوي المعاش الذي يعاني الكثير في كل المجالات وعلى جميع المستويات -تقريبا- !؟!. ومن المؤسف، كما نرى، أن الواقع الموضوعي البدوي المعاش ظل عرضة للإهمال والتهميش.. في مجال الوعي الصحيح العلمي.. بالرغم مما يقال ويشاع... !؟!

نجد في مجلة «بيت الحكمة»[12] ص 24 في حوار مع الباحث الكبير بول باسكون الذي يقول: «إنها قضية تضامنات. فالفلاحون متضامنون مع الملاكين، العقاريين ومع الشبكات التقليدية، وهم قليلو الاستعداد لتشكيل أنفسهم في طبقة اجتماعية. إننا لم نشهد قط تحالفات بين مزارعي أراضي الغير أو بين «الخماسة» أو العمال الزراعيين، كما لم نشهد إضرابات ضد المالكين، غير أننا بالمقابل، شاهدنا تحركات

[12] مجلة «بيت الحكمة». العدد الثالث. السنة الأولى. أكتوبر 1986 الطبعة الثانية. ملف: بول باسكون وعلم الاجتماع..

تقوم بها مجموعات بأكملها، مثلما حصل في أولاد خليفة، ضد عدد من سكان المدينة، أو مثلما حصل في أمزمير من أجل مشكلة تزويد مركز صغير بالماء حيث أريد تحويل مجرى عين ماء، ضد السلطة المحلية، أو، مثلما جرى في تاسلطانت، ضد الاحتكارات المدينية. إننا لم نشهد البلد قط ينشق إلى طبقات، وكل ما هناك، بالأحرى، هو تضامنات عمودية بين مجموعات أو أقسام من المجتمع.» ويضيف قائلا في ص 31 و32: «(...). ومع ذلك فأنا لست من أولئك الذين يعتقدون أن الملكية الفردية للأرض واقعة حديثة عهد في كل أنحاء المغرب. لقد ترجمت في الأيام الأخيرة لوحا متعدد المصاريع يرجع تاريخه إلى نهاية القرن 16، يتعلق بملكيات سيد في الجنوب الغربي، في قلب المنطقة القاحلة، ويوضح أن ملكية الأرض كانت أمرا مطلوبا مثل الماء تماما. ويتعلق الأمر في مثل هذه الوثائق، بطبيعة الحال، بأراض تقع قرب منابع الماء، لكن في إمكاننا، مع ذلك، أن نسجل:

1- التمييز بين نوعين من الملكية.

2- إيلاء نفس الاهتمام المتساوي للحصول على عاملي الإنتاج الرئيسيين معا في تلك الحقبة.

وخارج بعض الحالات التي بدأنا بالكاد نحصل على بعض خيوطها المضيئة (امتيازات عقارية للسلطة السياسية، متملكات باهضة الثمن في ضواحي المدن، عطايا مجانية، ممتلكات موقوفة...) يجب الإقرار بأن الملكية الخاصة التي أوجدت عقودا يمكن التأكد من صحتها ومعارضتها بغيرها [من الوثائق] كانت أكثر انتشارا في مجال الماء والأشجار منها في [مجال] ملكية الأرض قبل القرن العشرين. وهذا لا يعني أن الأرض لم تكن محتلة أو مزروعة ومملوكة ملكية خاصة على وجه الاحتمال، بل إنما كانت كذلك ضمن جماعات متجاورة بكل تأكيد».

إن ما نهدف إليه في العمق، هو أن يرتقي الوعي الصحيح المعاصر إلى مستوى التحديات الجديدة وإلى مستوى الطرح الإشكالي والمشاكل.. التي تواجه الواقع البدوي على العموم والواقع المعيش

الغرباوي على الخصوص، وذلك من خلال ما استطاع أن يحققه الإنسان من حقوق وأعمال وأهداف.. عبر مسيرته التاريخية الطويلة وإذا كانت المشاكل تختلف والأهداف تتنوع وتتجدد كذلك، فإن الوعي الإنساني، في رأينا، ينبغي أن يتشكل انطلاقا من فلسفة واضحة المرامي والأبعاد والأهداف.. فلسفة هدفها الأساسي هو خدمة الإنسان بالدرجة الأولى.. أينما وجد هذا الإنسان.. !؟!

إن البحث عن إشكالية العلاقة السلطوية بين الفلاحين والملاكين الكبار.. يضعنا أمام مجموعة من العناصر والأسباب والعوامل.. الذاتية والموضوعية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في تأزيم الوضعية العامة.. هذه الأشياء المتداخلة والمتشابكة.. هي وليدة واقع موضوعي.. ساهم في نشأتها وتغلغلها وتشعبها وخطورتها.. مما أصبح يستدعي واقعا بديلا قائما على رؤية واقعية موضوعية وعلى فلسفة عملية هادفة إلى التغيير والتطوير والإصلاح.. لما فيه المصلحة العامة وخدمة الإنسان والوطن...!؟!

ومن غير شك فإن كثيرا من العناصر الشابة المثقفة أخذت تتجه نحو الوعي العلمي الصحيح، إلا أن الطريق ليس سهلا أمامهم لتحقيق الأهداف المتوخاة تحقيقها لتعميم هذا الوعي ونشره بالشكل المطلوب للتأثير والتغيير والتطوير والتجديد.. داخل المجتمع البدوي المغربي على العموم والمجتمع البدوي الغرباوي على الخصوص -كما قلنا- فالعقلية البدوية الغرباوية في أغلبيتها لازالت لم تستطع أن تصل إلى الوعي العلمي الصحيح، نظرا لمجموعة من العوائق والمشاكل والمصاعب..؟!

فالتعليم وهو أهم وسائل بناء ونشر الوعي الصحيح.. لم يستطع بدوره أن يؤدي وظيفته بالشكل المطلوب لتحقيق أهدافه الإنسانية والاجتماعية والفكرية والوعيية.. الخ. ومن جهة أخرى فإن عدم الحصول على الشغل وعلى الخصوص بالنسبة لحاملي الشهادات مما زاد في إشكالية أزمة التعليم ونشر الوعي معا...!؟! بحيث أنه من

المفروض أن يلعب كل من التعليم والتربية والوعي.. أدوارا في تقعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان.. داخل واقع معقد ومتشعب.. بدوره... !؟!

من يهتم بإشكالية الأرض والسلطة والعلاقة بين الفلاحين والكبار من الملاكين المنبثقة عن الإشكالية الأولى (الأرض والسلطة) يكتشف أنها علاقة سلطة واستغلال وطبقية.. إنها علاقة السيد والعبد، كما قال بذلك (هجل) التي يتجلى فيها الصراع والتفاوت.. واضحا، والتي لا يمكن أن تجد لها حلا إلا بواسطة الوعي والمواجهة الواعية والهادفة إلى التحرر.. الخ.

المنظور الوعيي في إشكالية علاقة الأرض بالسلطة وعلاقة الملاكين بالفلاحين قد كرس السلطة والاستغلال والعبودية.. من جهة، وفضح هذه العلاقة من جهة ثانية، بحيث نجد، مثلا، الملاكين الكبار يستغلون الأرض والإنسان ويستفيدون منهما، في البادية، ويسكنون في المدينة وينمون مشارعهم فيها..!؟!

إن فئة الملاكين هذه تعيش نمطين من السلوك، سلوك المدينة وهو سلوك الحداثة والمعاصرة المزعوم.. وسلوك البادية وهو سلوك الأصالة والتقاليد والعادات.. إنه سلوك ديماغوجي وإيديولوجي / مصلحي ومنفعي بالدرجة الأولى.. إنها الفئة المستفيدة من الأرض في البادية وفي المدينة حين تصبح تمثل سكان البادية في البرلمان مثلا.. !؟!

إن المجتمع البدوي يواجه مجموعة من المشاكل المتشعبة والقاسية التي وضعت سكانه في حالة من الأزمة والقلق.. تجسدت في كل المجالات.. والدارسون المهتمون والعارفون بهذا الواقع عن قرب لا يمكنهم إغفال ذلك.. بل من واجبهم أن يفضحوا وينتقدوا هذا الوضع المتأزم.. هادفين إلى طرح البديل، لإيجاد حلول نسبية تخدم المصلحة العامة بالأساس.

ومن هنا تأتي أهمية الوعي الصحيح -كما قلنا- الهادف إلى التغيير والتطوير وتركيز أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى

يتسنى لهذا الإنسان البدوي / الفلاح العيش والاستمرار في الحيـاة قريبـا من الأرض التـي أحبها منذ القديم...!؟!

السلطة والأرض في منطقة الغرب

ليس عيبا أن نعيد مرات التساؤلات والأسئلة التالية: هل يمكن أن تحتل السلطة بمعناها العام والشامل.. مكانة هامة ودورا أساسيا في إشكالية الهيمنة والتسلط وابتزاز الأرض من أهلها الأصليين بطرق متعددة ومتنوعة!؟ كيف يمكن التعمق والتوسع في تفكيك وتوضيح وتفسير ذلك!؟ هل نستطيع رد الاعتبار وطمأنة الإنسان البدوي على الاستقرار للبقاء في أرضه وهو يعيش حالة التسلط والابتزاز والطغيان.. في زمن أصبحت الحياة فيه صعبة العيش والاستمرار!؟

من أجل الاقتراب إلى واقع هذه التساؤلات والأسئلة، نسبيا، ومحاولة تفسيرها وتوضيحها وتقريبها إلى الآخر، ما أمكن، وحتى نكون واقعيين وموضوعيين يعاضدنا ويؤيدنا في ذلك الواقع الموضوعي المعاش، الحقيقي والفعلي.. يجب النزول إلى هذا الواقع من أجل استنباط الحقائق والشواهد.. المؤكدة والشاهدة. ودعنا ننظر إلى بعض الوسائل والطرق التي سيستخدمها أصحاب السلطة / السلط في الهيمنة والتسلط.. على ما تبقى من الأراضي داخل المدار المدني / الحضري والمدار القروي / البدوي.. لأغراض نفوذية وتوسعية "تضمن" وضعيتهم محليا ووطنيا، لأن من يقبل على استغلال السلطة لمصلحته هم ذوو الامتيازات والمصالح.. المتنوعة والمتعددة.

وإذن، نحن نعيش في عصر يتسم بسلطة القوة والهيمنة والتسلط بكل أشكاله. وهذه السلطة المتسلطة ترتبط بعالم المال والنفوذ والتحكم والمراقبة.. وذلك للتحكم في حياة الناس وفي سيرورة وصيرورة الواقع المحدد والمعين.. وأمام هذا الواقع السلطوي المتسلط والمهيمن والمتحكم ينصاع ويستسلم الناس المغلوبون عن أمرهم لمرارة الواقع المعاش ولما يُمْلَى ويُفْرَض عليهم وهذا كله لا يخرج عن نطاق سلطة القوة بمفهومها العام كالمال مثلا. فالبرلماني أو رئيس الجماعة.. بإمكانه إذا كان غنيا –وفي الغالب ما يكون كذلك– ممارسة سلطة النفوذ المتحكم وسلطة المال المهين والمسيطر.. فيصبح يغري

الناس بالمال في "مشاريعه" ويتلاعب بسلطة القانون لمصلحته.. وهكذا بإمكانه السطو على أراضي الجماعة التي يسيرها بفضل سلطته والأراضي الفردية والجماعية بماله.. وهذا ما حدث ويحدث في منطقة الغرب. فمثلا رئيس المجلس البلدي والبرلماني لمدينة مشرع ابن القصيري المشار إليه في "الملاحظ" السابق الذكر استطاع بفضل نفوذه ومركزه السلطوي السياسي / كرئيس للمجلس أن يبسط نفوذه على الأراضي المتبقية داخل المدار الحضاري، وبفضل سلطة المال أن يشتري بأثمنة رخيصة حقوق مجموعة من الأفراد في "بلاد الجموع" وأن يهيمن على الأخرى بدعوى أنه اشترى "مجموعة من الحقوق" وذلك على سبيل المثال لا الحصر، يتعلق ببلاد الجموع لجماعة كباص الرمل وجماعة / دوار أولاد يعيش الرمل.. الخ. كما سخر مجموعة من أفراده المرتزقة إلى إحداث وداديات "سكنية" وذلك للتستر بنفوذه وسلطته قصد الهيمنة والتسلط كذلك على البقع.. وهذا السلوك وهذه السياسة المتسلطة.. من أجل شراء الأغلبية من السكان أثناء الانتخابات. وما نموذج رئيس المجلس البلدي لمدينة مشرع ابن القصيري التي تهمنا بالدرجة الأولى في هذه الدراسة، من بين النماذج الكثيرة في منطقة الغرب بل وفي المغرب ككل.

هكذا فإن وظيفة السلطة بمفهومها العام المتسلطة والناهبة والمستغلة تقوم بدور خطير في مجتمعاتنا المعاصرة، وذلك بوضع الأسس الخاصة لقيام ما يسمى بهيمنة وسيطرة "البطل" الذي لا يستطيع هزمه أحد –بالمعنى السلطوي– في واقع معين. كما أن سلطة المال مثلا تنتج سلطة الهيمنة والتسلط والتحكم.. من جهة، والخضوع والانهزام والتبعية والفقر والإنصياع.. من جهة ثانية، وهذا يمكن ملاحظته في الغرب في مجال نزاع الأراضي بالعنف والقوة والقتل والتعذيب والسجن.. كما عرف في القديم.. فقد تحول هذا السلوك إلى سلطة نفوذ الموقع وسلطة المال وسلطة السياسة. هذا النوع من السلطة المتسلطة، قد أنتج بدوره أنواعا من العقلية والشخصيات والأفراد.. يصبحون "أدوات حية" طيعة تنفذ هذه السياسة بدون وعي ولا خطورة

على المستفيدين منها، يساعد في ذلك -كما قلنا- نشر ظواهر خطيرة واتساعها، مثل: الفقر والاحتياج والأمية والجهل وعدم الوعي وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان..

لقد أصبحت سلطة المال مثلا، في عصرنا المعاصر، تستخدم من أجل تطويع وتدجين المواطنين المستضعفين المهمشين وغير الواعين.. والزيادة في إثراء وهيمنةالمتسلطين المستغلين والمستعمرين.. ولقد كان لهذه السياسة المتسلطة أثر كبير في تخلف المجتمعات المتخلفة وفي تأزيمها وتشعب مشاكلها.. الخ.

لقد حدث هذا في الواقع الموضوعي البدوي الغرباوي -نسبيا- نتيجة التطورات الحاصلة في السياسات السلبية والقائمة على سلطة القوة المتسلطة. لقد أصبح الدور في تسيير الشأن العام للفرد المهيمن والمتسلط أكثر من الجماعة، وهذا في الواقع لا يخدم المصلحة العامة بقدر ما يخدم المصلحة الخاصة. ولم تكن هذه السياسات ممكنة أو قابلة لأن تكون بهذا الشكل إلا من خلال تبني السلوك السلطوي بالمفهوم العام، وإلا كيف نفسر هجرة كثير من البدويين وتفقيرهم وتهميشهم!؟ ألم يكن لأراضي الجموع دور مهم وأساسي للمحافظة طويلا على الحياة الجماعية..!؟

خلاصة تساؤلية :

لقد لعب الإنسان الغرباوي دورا فعالا وأساسيا في تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني.. بوسائله البسيطة في الماضي القريب -ولازال- وذلك لمتطلبات الحياة الإنسانية والاجتماعية.. الخ. غير أن التحولات الكبيرة التي حدثت في كل المجالات في عصرنا المعاصر ولاسيما في الدول المتقدمة.. قد أدت إلى تسريع النمو وإلى تطوير التقنيات والتكنولوجيا.. بالنسبة للدول المتقدمة وإلى تأخير النمو والتخلف والمشاكل.. بالنسبة لدول «العالم الثالث» التي ظلت «عاجزة» على تقوية اقتصادها وتحرير شعوبها من الهيمنة الإمبريالية والتبعية والنهوض بشعوبها كي تساهم بالفعل في التقدم الحضاري والثقافي والإنساني والعلمي والتقني والتكنولوجي.. في عصرنا المعاصر وفي المستقبل؟

وهكذا، فلما نتحدث عن دور الأسواق العالمية -اليوم- وعن الشركات المتعددة المصالح والأهداف.. فإننا نجدها قد لعبت بالفعل دورا أساسيا في تحول المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المتقدمة.. على العكس مما يجري في واقع دول «العالم الثالث» الذي لازال يشكو من الكثير من الاختلالات والأزمات والمشاكل.. المتجسدة بالأساس في التبعية وقلة الشركات والوحدات.. المنتجة، وكذلك ثقل المديونية التي أصبحت تعرقل وتقيد.. التنمية في هذه البلدان المتخلفة مما ينعكس كذلك على تدني إنتاجها وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي والقدرة على المنافسة وتشجيع الكفاءات المحلية والعالمية.. قصد مواكبة الركب الحضاري والثقافي والتقني والتكنولوجي.. الذي أصبح مقياس التقدم و «التفوق» في عصرنا المعاصر.. !؟!

ومحاولتنا هذه ليست في عمقها وأساسها من أجل مشروع تنموي لهذه المنطقة أو لدول «العالم الثالث»، وإنما هدفها الأساسي الاهتمام بالتراث وذلك للمحافظة على الشخصية الغرباوية على الخصوص والمغربية على العموم وذلك لتحفيزها بما قام به السلف

قصد تطويرها لكي تصبح بالفعل قادرة على الخلق والإبداع والعمل والإنتاج.. للمساهمة الفعلية في الحضارة الإنسانية. هكذا نصبح بالفعل قادرين على إثبات الذات وعلى المنافسة الشريفة والبناءة والفعلية.. وهذا لا يمكن أن يتم بواسطة الشعارات والأقوال الفارغة.. بل بالعمل والعزيمة والإرادة الفعلية.. إننا حقا في حاجة إلى وعي ناضج وبناء.. فعلي وعلمي وهادف.. وهذا ما لامسناه –وإن كان بطرق بسيطة لاترقى إلى ما استطاعت الحضارة الإنسانية المتقدمة أن تصل إليه (الآن)– في واقع المجتمع البدوي الغرباوي الذي كان يحاول التغلب، وإن بصعوبة على مشاكله الكثيرة المتنوعة.. بفضل الإرادة القوية والعزيمة الذاتية الفعلية.. المنبثقة أساسا من منطق العمل والإنتاج والإبداع.. وإن بطرق ووسائل.. بسيطة وطبيعية لم تعمل على توفير الإنتاج الكافي والقادر على المنافسة العالمية آنذاك..!؟! ولكن الآخر، كان مع ذلك يحسب لمثل هذه المبادرات داخل دول «العالم الثالث» ألف حساب –كما يقال– .. !؟!

إن الهدف الأساسي من الاهتمام بالتراث البدوي الغرباوي –كما قلنا أكثر من مرة– هو العمل على تدوينه، لأنه معرض للتهميش والإتلاف.. وكذلك لجعل الأجيال تلمس عن قرب مدى اهتمام الذين أنتجوه في واقعهم على مستوى العمل والإبداع والإنتاج والمبادرات الفردية والجماعية.. لمواجهة المشاكل بالإعتماد على الذات والإمكانيات والوسائل الذاتية والمحلية بالدرجة الأولى.. هذا لا يعني نفي الآخر وعدم الاستفادة منه!؟!

الفصل الثالث

- إشكالية الجغرافي والسياسي والثقافي.. في منطقة الغرب؟!.
- قراءة أولية لكتاب «معلمة الغرب».
- قراءة للثقافة التشاركية والوحدوية الاجتماعية- الفضائية في الغرب العالي (حالة بعض الدواوير لبني مالك) -.
- مستقبل جهة الغرب -شراردة- بني حسن.
- قراءة نقدية لكتاب: الأدب الشعبي بالمغرب.

إشكالية الجغرافي والسياسي والثقافي.. في منطقة الغرب؟

تهدف هذه القراءة إلى طرح مجموعة من التساؤلات والأسئلة المتمركزة في عمقها حول مفهوم الغرب ومنطقة الغرب وجهة الغرب.. هذه القضايا التي كثر عنها الحديث في وقتنا الراهن على الخصوص، حيث طرحت هذه الإشكالية بطرق عدة وبرؤى متنوعة وبمواقف وأهداف وأبعاد متباينة ومختلفة تارة ومتشابهة ومتقاربة تارة أخرى..!؟!.. وقد انبثق عن ذلك محاولات تقديم حلول لم تستطع هي الأخرى، الانفلات من قبضة هذه الإشكالية المتشعبة والمتشابكة!؟ وهذا لا يرجع فقط إلى الغموض أو الإشكال الذي لازال يكتنف تحديد وتوضيح وتدقيق مفهوم الغرب ومنطقته وجهته، بل كذلك إلى مجموعة من الأبعاد والأهداف والأغراض والغايات والقراءات والتأويلات.. التي حاولت أن تنظر إلى هذا الإشكال وفق ما تطمح إليه وما ترغب إلى تحقيقه.. يتحكم فيه السياسي المهيمن والمسيطر.. أكثر من الإنساني والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والإداري..الخ.

هكذا نرى أن الاهتمام بإشكالية مفهوم الغرب قد طرح بأشكال متنوعة ومختلفة.. متعارضة ومتناقضة.. وهدفنا في هذه الدراسة هو العمل على البحث -حسب الإمكان- في هذه الإشكالية المعقدة.. وتوضيح بعض القضايا الملتبسة والمتشعبة، وذلك من خلال إشكالية الواقع الموضوعي المُعاش والمعيش..؟!؟

طرح العلماء والباحثون والدارسون.. القدماء مشكل التحديد الجغرافي للغرب؛ وحاولوا حسب إمكانياتهم وقدراتهم ووسائلهم.. المتاحة لهم في ذلك الوقت أن يفصلوا فيه حسب رؤيتهم وطرقهم؛ ويتعلق هذا الإشكال في عمقه بالمشكل الجغرافي، مشكل تحديد الحدود لمنطقة الغرب / الغرب. ولماذا سمي الغرب بهذا الإسم!؟! وماهي العناصر البشرية، كذلك، المكوّنة له؟ وماهي العلاقة التي تربط الإنسان الغرباوي بمجاله..!؟!

يقول الدكتور مصطفى مشيش العلمي في كتابه «تاريخ الغرب عبر مواقعه وآثاره»[13] ص 8 و9: «من القرن الثاني ق.م. إلى القرن الثالث بعد الميلاد، استقرّ الرومان بالغرب، المنطقة الغنية بمواردها الطبيعية وخصوصا غاباتها وأراضيها الخصبة. وحوالي سنة 40م. ضمت روما مملكة «المرور» وجعلتها إقليما رومانيا (المغرب = موريتانيا طنجية: الجزائر أو وهرانة = موريتانيا القيصرية وتونس = موريتانيا الستيغية). فبنوا في الغرب مدنا وثكنات عسكرية ووحدات صناعية (الصناعة الصغيرة) وفلاحية. (...). في بداية الأمر، ضد هجومات القبائل المجاورة كقبائل بني حسن وزمور، وكذلك ضد الحيوانات المتوحشة لغابة المعمورة. كما أن نهر سبو وبهت لعبا دور المنفذ لوصول الرومان داخل البلاد وخاصة إلى منطقة وليلي ولقد كان لهذه الأنهار دور تجاري مهم. المستنقعات التي كانت تغطي جزءا مهما من سهل الغرب. كانت تكون أحيانا عائقا لا يستهان به للتنقلات، وأحيانا أخرى كانت تعتبر مناطق شاسعة عازلة وواقية.

في نهاية الحروب الأهلية الرومانية، أرسل قدماء المحاربين المسرَّحين إلى الغرب. ذلك في إطار سياسي لإنشاء موانئ (تاموسيدا 10 كلم شمال القنيطرة) وتأسيس مدن («باناصا» و«غيغا» بنواحي بلقصيري وسيدي سليمان الخ...) واحتلال قروي ممنهج أساسه إقامة منشآت فلاحية ومراكز قروية (دار بلعمري، دار الكَداري، جماعة الحوافات، سيدي العربي بوجمعة، للا يطو، للا غنو، عرباوة الخ...) وبصفة عامة، تنمية اقتصادية للمنطقة.»[29]

ونجد في كتاب «معلمة الغرب»[14] ص 8 و9: «يقعُ الغرب بالمجرى المنخفض لوادي سبو، في سهول تراكمت بها إرسابات بحرية خلال العصر الجيولوجي الثالث، ثم إرسابات قارية منذ أوائل العصر

[13] -تاريخ الغرب عبر مواقعه وآثاره الدكتور مصطفى مشيش العلم. مشروع مستقبلي للتنمية الجهوية. الطبعة الأولى 1997. البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع.

[14] معلمة الغرب. عبد العزيز بنعبد الله. الطبعة الأولى 2000. البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع. – القنيطرة–

الرابع، (...) فتولدت عن ذلك دواوير على طول الضفاف، خاصة منها العالية التي لا تهددها مياه الفيضانات، وكل المستنقعات، وفي هذا الوضع، يكمُنُ سر التعمير في هذه الناحية، حيث تقوى مناطق الري في ضفاف الأودية وناحية سيدي سليمان، وقد امتزجت في هذه المجموعات السكانية جماعات بربرية محلية بقبائل من أصل عربي منذ القرن السادس الهجري، أيام الموحدين بهجرة فلول بني سليم وبني هلال، أشهرهم بنو جابر والخُلط وسُفيان، وقد نقلهم الموحدون إلى بسيط تامْسنا والحوز، ما بين سلا ومراكش، فأصبحوا قارين في دواوير، يشتغلون بالزراعة وتربية الماشية بدل النجعة. ثم نقلهم إليها المنصور عام 584هـ ونقل معهم قبائل أخرى ممن قاتله في إفريقية، فكان يطلق على الجميع جشم، وهذه القبائل هي المقدم والعاصم. وقرة (من بني هلال) ثم من (الأثبج) والخُلط (من بني عقيل)...»[30]

وجاء كذلك في مجلة: (جسور تربوية)[15] ص 37 حيث يقول عمار حمداش في «تطور مفهوم الغرب في التقسيم الإداري للتراب الوطني»: «يقول الناصري في "الاستقصا" : «بلاد الغرب من أحواز مكانسة وفاس... "ثم يضيف": وبلاد الغرب تطلق في عرف أهله على الخصوص بسيط أزغار وما اتصل بها إلى ساحل البحر».

فالتحديد هنا يقع من جهة من منطلق مخزني أي حسب التبعية الإدارية للمراكز المخزنية، وهذا ما تؤكده بعض الكنانيش المخزنية حيث كان يتم دفع أعشار الغرب إلى أمراس مكناس، ويقع من جهة ثانية من منطلق قبلي أي ما يتعارف عليه أهل الغرب أنفسهم بالنسبة لمجالهم، وإن كان الأزغار قد دل أحيانا على السهل الواقع شمال نهر سبو إلى ما وراء القصر الكبير حاليا كما نفهم من قول الأفراني: «الأزْغار مجال الأعراب بني مالك، سفيان والخُلط» كما دل أحيانا أخرى على السهل الواقع بين واد «ردم» وواد «بهت» (بين سيدي قاسم وسيدي سليمان حاليا تقريبا). وهو المدلول الأكثر شيوعا. وإن كان الناصري يحدد أكثر مجال الأزغار جغرافيا حينما يتحدث عن بلاد

[15] مجلة جسور تربوية. الطبعة الأولى 2000. البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع –القنيطرة-.

الهبط ما بين قصر كتامة المعروف بالقصر الكبير وبين الأزغار إلى ساحل البحر الأخضر، وهو ما يعرف في عرف العامة بالغرب أي مجال بني مالك وسفيان والخُلط.

إن المصادر التاريخية تميز بوضوح بين مجال أهل الغرب ومجال بني احسن على اعتبار أن هذا التمييز خاضع للاعتبار البشري -القبلي المشار إليه وليس للاعتبار الترابي الصرف، وما يدل على ذلك ليس فقط تبادل بعض المواقع الترابية بين قبائل الغرب وقبائل بني احسن على طول المقطع الواقع بينهما من نهر سبو (...) بل كذلك تنقيل المخزن لبعض الوحدات القبلية لهذا الطرف عند الطرف الآخر والاحتمال المؤقت به»[31]

وبالإضافة إلى هذه الأقوال والتي سنعود إليها لقراءتها ومساءلتها ومناقشتها، نجد كذلك في كتابنا «من وحي التراث الغرباوي»[13] ص 10 و11: «وتضيف الباحثة قائلة في نفس المرجع، ص 64: «وإذا نحن اعتمدنا على ذلك، نستنتج من خلال نصوص أخرى سبق ذكرها، أن سفيان ومالك كانتا مستقرتين بصفة خاصة بأزغار، وأما الخُلط فهناك إشارة إلى أن هذه القبيلة كانت منتشرة في بادية أصيلا والقصر الكبير. فتكون إذن الحدود الشمالية الغربية لمنطقة أزغار تصل إلى بادية أصيلا. وإذا نحن اعتمدنا إلى ما أشار إليه الغشتالي فيما سبق، فإن الحدود الجنوبية الشرقية هي سفح جبل لمطة، ومن الناحية الجنوبية الغربية سلا، تبقى إذن الناحة الجنوبية، ويحددها الغشتاني عند قوله: «.. فكاثروا العرب أنصار الدولة وشهروهم عن البلاد التي أقطعوهم وادي بهت فاستندوا إلى سلا» فتكون إذن الحدود الجنوبية لمنطقتنا هي وادي بهت.

إذن تبقى حدود منطقتنا في هذا العهد هي:

- من الناحية الشمالية الغربية: بادية أصيلا،
- من الناحية الجنوبية الغربية سلا،
- والحدود الجنوبية الشرقية هي سفح جبل لمطة.

- ومن الناحية الجنوبية وادي بهت.

لكن رغم ذلك تبقى عدة تساؤلات مطروحة بشأن هذا التحديد، ولكن يصعب التخمين وطرح الفرضيات» فهذه الأقوال تعمل على تقريب القارئ والمهتم والباحث... من معرفة منطقة الغرب ومن سكانه... وذلك من خلال تحديد حدوده الجغرافية.. غير أنها تعلن صراحة بأن هناك صعوبات ومشاكل لازالت عالقة بهذا التحديد الجغرافي.. مما يستدعي بذل الجهود في الأبحاث والدراسات والاهتمامات... قصد تحقيق الأهداف المتوخاة تحقيقها في هذا المجال الغرباوي . من أجل ذلك، فإن المتتبع والمهتم... بالواقع البدوي الغرباوي في العصر المعاصر، لا شك سيقف على استنتاج أساسي وهو أن منطقة الغرب لازالت في حاجة ماسة إلى البحث العلمي والدراسة الجادة والهادفة والمتعمقة.. على جميع المستويات بما في ذلك المجال والإنسان...»[16]

إن الاهتمام بهذه الأقوال –وغيرها– المنبثقة من الواقع الموضوعي الغرباوي قد صيغت بصياغات متنوعة ومركزة حول أهمية الغرب ودوره في التاريخ المغربي على العموم وفي تاريخ هذه المنطقة على الخصوص، ولذلك فهي جديرة بالاهتمام والتأمل والتحليل والتساؤل والنقد.. باعتبارها كذلك، محاولات تساعدنا على التقرب أكثر من الإشكالية الراهنة التي يعاني منها الغرب في مجالات شتى وفي مقدمتها، المجال الجغرافي والإداري والسياسي.. الخ وهكذا فإن النظرة المدققة للواقع الموضوعي الغرباوي المعيش تكشف لنا عن مشاكل عدة. وأول هذه المشاكل تحديد مفهوم الغرب الجغرافي وتدقيقه وتوضيحه.. حتى تتوضح وتتدقق كذلك إشكالية منطقة الغرب وجهته.. على جميع المستويات الأخرى التي لازالت معظمها معقدة ومتشابكة ومتشعبة...!؟!

إن النظرة التي تتجاهل هذه الإشكالية الغرباوية في اعتقادنا هي نظرة ضيقة وسطحية ولا تخلو من نزعة ذاتية ومصلحية.. إنها النظرة التي تتناسى الدور الإنساني بصفته العنصر الأساسي في كل تنمية

يمكن أن تحدث في مجتمع من المجتمعات، لأنه فاعل ثقافي وعملي.. في كل عملية تغييرية وتجديدية أو إصلاحية. إنها النظرة التي تقوم في جوهرها على التمييز، بين هؤلاء وأولئك.. بين هذه الناحية وتلك.. بين هذه المدينة وهذه المدينة.. لاعتبارات ضيقة كيفما كانت قبلية أو سياسية أو إيديولوجية أو مصلحية أو عصبية... !؟! ماذا يمكننا أن نفهم من: جهة الغرب الشراردة بني احسن بالرغم من الخريطة المرسومة (حاليا) لجهة الغرب شراردة بني احسن تتضمن مجموعة من القبائل الأخرى والبوادي والمدن... مثلما هو الأمر على سبيل المثال لا الحصر: بنو مالك، سفيان، الخُلط.. !؟! لماذا تم الاقتصار فقط على ذكر، شراردة وبني احسن.. !؟! ألا يشكل هذا إشكالا في تحديد وتدقيق وتوضيح.. مفهوم الغرب في مجال البحث والدراسة، وكذلك في مجال التنمية التي أصبحت الهاجس الذي ينال اهتمام رجال السياسة والاقتصاد وكل المهتمين في عصرنا المعاصر.. !؟! أليس الهاجس السياسي الضيق.. من بين المعيقات والعوائق الخطيرة والكبيرة التي تقف في وجه كل تنمية حقيقية وهادفة.. !؟! كيف نفسر ونفهم التقسيم الحالي في جهة الغرب، بين المركز والمحيط لعمالتي القنيطرة وسيدي قاسم –من غير نسيان أن القنيطرة هي الولاية كذلك– !؟! أليس الهدف الأساسي من السياسة المغربية هو تقريب الإدارة من المواطن.. !؟! وإذا كان الأمر، كذلك، فكيف نفسر وضعية مواطن مغربي غرباوي.. يسكن بالمساعدة ولقضاء مصالحه الإدارية مثلا يجب عليه الذهاب إلى عمالة القنيطرة البعيدة عنه، بدل الذهاب إلى عمالة سيدي قاسم القريبة منه كثيرا.. !؟! وكيف نفسر كذلك وضعية مواطن مغربي غرباوي.. يقطن بسيدي عبد العزيز إداريا، حيث يتبع لدائرة سيدي سليمان وعمالة القنيطرة بدل دائرة حد كورت وعمالة سيدي قاسم القريبتين منه بكثير من دائرة سيدي سليمان وعمالة القنيطرة.. !؟!

نفس الشيء يمكن أن يطرح بصدد المواطن المغربي الذي يسكن بالغرب وبالتحديد في جماعة سيدي الكامل التابعة لدائرة مشرع ابن القصيري ولعمالة سيدي قاسم بالرغم من قربه أكثر من عمالة

القنيطرة.. !؟! بماذا نفسر هذا المنطق حتى تتكشف وتتوضح وتتدقق.. لنا الأمور ونحن نتحدث عن منطقة الغرب أو جهة الغرب أو الغرب...!؟!

هذه الإشكالية المتشعبة لهذا الفهم الأوسع والناضج لمفهوم الغرب يجب أن توضح لنا أن هذه الوضعية الغرباوية المتشابكة والمتأزمة تكمن في الهاجس السياسي بدل الهاجس الجغرافي والإداري. ومن هنا يجب إعادة النظر في الطرح الإشكالي الذي يعاني منه المواطن المغربي البسيط والعادي والمهمش.. أكثر من السياسي الذي تغلب عليه المصلحة الذاتية والنزعة الضيقة أكثر من المصلحة العامة... !؟! ما القول بالنسبة لمواطن يسكن مثلا بـ «مزفرون» يتبع لإقليم سيدي قاسم بدل إقليم شفشاون القريب منه.. !؟! كيف نفهم ونفسر هذه الوضعية.. !؟!

هذه بعض الأمثلة التوضيحية عملنا على ذكرها ولم نذكر الكثير منها التي توجد هنا وهناك في منطقة الغرب حيث تساعدنا صياغة هذه الإشكالية المتشعبة على التعمق والتركيز أكثر في مجال البحث العلمي أي في مجال التنظير واستخدام الوسائل والطرق العلمية التي تكشف وتوضح.. الحياة الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية.. لمجتمع من المجتمعات أو لجهة من الجهات. كما تساعدنا على المعرفة التاريخية للمرحلة التي نشأ فيها كل عنصر من العناصر التي تكوّن لنا البنية العامة أو النظام العام للموضوع الذي نحن بصدده... !؟! إن الدراسة العلمية المتعمقة والموضوعية.. لموضوع من المواضيع أو لظاهرة من الظواهر.. هي التي تكشف لنا بدقة عن الجوانب السلبية والإيجابية للشيء المدروس ساعية لتشكيله وبنائه بناء علميا جديدا. وهذا في اعتقادنا هو بداية محاولة تحرير منطقة الغرب من قبضة العقلية الانتهازية والمصلحية واللاتطورية التي تدافع عن مصالحها أكثر من مصالح الوطن والمواطنين، والتي تتكلم كثيرا ولا تعمل شيئا يذكر... !؟!

وهكذا وفي ظل نمط التخلف المسيطر والسائد والمصلحة الخاصة تعمل السياسة السائدة في دول «العالم الثالث» على إنتاج كثرة الخطابات الجوفاء والمتعالية عن الواقع الموضوعي المعيش باعتبارها الوسيلة لتغليط الرأي العام ونقله إلى عالم الأحلام التي يصعب تحقيقها، ومن ثمة قتل كل نزعة تفاؤلية في الإنسان والحكم عليه بالموت البطيء وبانتظار الشيء الذي يصعب تحقيقه في ظل هذه السياسة.. !؟!

وإذا كان للعنصر السياسي في عصرنا المعاصر، دور أساسي في عملية التغيير والتطوير والتجديد والبناء.. فهذا لا يلغي ولا يقصي دور العناصر الأخرى المختلفة والمتنوعة والمتعددة التي لعبت بدورها أدوارا لا يمكن الحط من قيمتها في العمليات السابقة ذكرها، مثلما هو الأمر بالنسبة للقيم الثقافية التي تمنح المشروعية لكل وجود ممكن ومحقق.. وهذا بدوره يفند ويقصي القول بالعنصر الواحد للحقيقة العلمية.

وبذكرنا للقيم الثقافية، يمكننا أن نتساءل: ما هي حظوظ الثقافة في منطقة الغرب أو في ما أصبح يعرف بجهة الغرب الشراردة بني حسن.. !؟! أي ما هو عدد دور الثقافة في هذه الجهة الغرباوية بالمقارنة مع عدد سكانها.. !؟! وما هي قيمة الميزانية التي ترصد لها من طرف المجالس المحلية.. !؟! وما هي طبيعة عقلية أغلبية المسيرين للجماعات حتى يحولوا اهتمامهم إلى قيمة الثقافة وأدوارها المتعددة والمتنوعة في كل مجالات الحياة.. !؟! وما هو واقع دور الشباب وعددها.. في هذه الجهة الغرباوية المهمشة.. !؟! وما نصيبها من الملاعب الرياضية وكم هو عددها وما هي حالة وضعيتها إذا كانت موجودة.. !؟!

هكذا نسجل بصدد الموضوع الذي نال اهتمامنا والمتمركز أساسا حول إشكالية الواقع الموضوعي الغرباوي المعيش، أن كل محاولة هادفة إلى التغيير والتطوير والتجديد.. تحاصرها إشكالية التنفيذ وإيجاد الحلول المتلائمة والإيجابية.. لتجاوز الأزمة الراهنة، إذا كيف يمكن أن نفسر تغييب الجانب الثقافي الهادف والرياضي المهم.. في جهة وطنية مهمة وأساسية في كل المجالات وعلى جميع

المستويات..!؟! وكيف نفسر إشكالية الأمية التي تسيطر على أغلبية سكانها وأعضاء مجالسها... !؟! وكيف نفسر إشكالية الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.. التي تعاني منها هذه الجهة.. !؟! وما هي طبيعة العلاقة بين السكان وممثليهم الصوريين؟

يجيب «السياسيون المحترفون» أن هناك علاقة «ثقة» قائمة بين السكان وممثليهم. وفي هذا الإطار المشكل والمتشعب تطرح إشكالية هذه العلاقة اللاشعبية واللاشرعية.. وذلك من خلال ما يؤكده الواقع الموضوعي المعيش. غير أن المستفيدين من هذه العلاقة الشكلية والمزيفة في غالب الأحيان يذهبون إلى أنها «العلاقة» شعبية وشرعية لأنها تمت بواسطة الاقتراع أو الانتخاب في جوّ من «الحرية».. ومن «الديمقراطية»، لأن الناس هم الذين اختاروا من يمثلهم ومن يسير شؤونهم ويحقق آمالاهم وأحلامهم... !؟!

وبالفعل، لقد تعاقبت على سكان هذه الجهة مجموعة من الأعضاء والرؤساء والممثلين البرلمانيين.. لكن الوضعية العامة تزداد تشعبا وتعقدا.. ويستحيل إيجاد الحلول الناجعة لما تركه السلف بالنسبة للخلف. وتكمن هذه الإشكالية بأن الهدف واحد –في الغالب– بالنسبة للمتعاقبين الذين تسند إليهم الأمور التي تقتضي مجموعة من الشروط وفي مقدمتها الكفاءة والنزاهة والإخلاص في العمل وتحقيق الوعود.. الخ.

إن العلاقة القائمة بين سكان هذه الجهة الغرباوية وبين أغلبية ممثليهم على جميع المستويات وفي جميع المجالات، هي علاقة مصلحة بالدرجة الأولى، حيث يتولى المسئولون مناصبهم لتحصين مكانتهم والدفاع عن مصالحهم بالدرجة الأولى –كما قلنا– والتضحية بالمصلحة العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك ومن ثمة، فإن هذه العلاقة، كما تجسدها النخب الممثلة، لا تحقق أهداف وأبعاد.. السكان والجهة أو المنطقة... !؟!

وعلى كل حال، لا ينبغي أن نبسط من إشكالية الواقع الموضوعي الغرباوي، ونحن نتحدث عن أهمية تنمية المنطقة أو الجهة

ولا من إشكالية التسيير الإداري، ولا من مشاكل السكان المتعددة والمتنوعة ولا من صياغة العناصر التي بإمكانها أن تجد حلولا نسبية على الأقل.. بل لابد من النزول إلى أرض الواقع الموضوعي المعيش.. لأن هنا تكمن الإشكالية المتشعبة والمستعصية التي تتجاوز التنظير المثالي والخطابات اللاواقعية... !؟! ومن هنا فإن العلاقة الجوهرية والدياليكتيكية التي ينبغي إقامتها بين الواقع الموضوعي المتحرك والتنظير أو الأقوال.. بين الناس والممثلين.. أن تكون شاملة ومتداخلة الأهداف والأبعاد والمظاهر المتنوعة والمتعددة لا في المجال السياسي والإداري فقط بل في كل المجالات الأخرى المكونة للمجتمع الغرباوي باعتباره كلا لا يمكن فصل أو إقصاء عنصر من عناصره عن العناصر الأخرى. والتطفل على المناصب.. وذلك لمصلحة البلاد والعباد إذا ما أردنا في الحقيقة تحقيق التنمية الفعلية لهذه الجهة، وإبعادها عن كل أنواع التسلط والممارسات اللادمقراطية.. !؟!

من هنا نكون قد ركزنا في قراءتنا هذه على العناص أو الجوانب المكوّنة لمنطقة أو جهة الغرب المتنوعة الأهداف والمتعددة الأبعاد –كما قلنا– وأبرزنا إشكالية الهيمنة فيها وطغيان السلطة. كما حاولنا أن نبرز إشكالية العلاقات اللامتكافئة واللاديمقراطية القائمة بين عناصر التسيير والتدبير، ومدى طغيان النزعة الضيقة المصلحية والخطابات الجوفاء والشكلية الغير موضوعية بوصفها تصب في مجال السياسة الانتهازية والإيديولوجية المزيفة والتغليطية كما يبدو ذلك على سبيل المثال لا الحصر في العلاقة القائمة بين أغلبية المسيرين والممثلين والسكان الغرباويين في الميدان المجتمعي والإنساني والثقافي على الخصوص وفي الميادين الأخرى على العموم. وهكذا، وإذا ما حاولنا أن نقارن بين مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال هنا في منطقة الغرب، متخذين مشرع ابن القصيري على سبيل المثال لا الحصر، كمثال للتوضيح، نجد المرحلة الأولى / الاستعمارية قد عرفت بالعمل لمصلحة المستعمر وتحقيق أهدافه، وهكذا غرست البساتين وفلحت الأراضي بإخلاص.. وبنيت لها المعامل والضيعات وخزّانات الحبوب

كما شجعت بكل الطرق والوسائل انتشار الثقافة الاستعمارية لضرب الثقافة الوطنية.. هذه الأشياء وغيرها والتي أصبحت أغلبها عبارة عن أطلال.. في المرحلة الراهنة / مرحلة الاستقلال. وهذا كما نراه مرتبطا لا محالة بأهمية الوعي الناضج والهادف والوعي المتخلفة الانتهازي والمتسلط.. الخ. فلماذا لا نشيد المعامل هنا في مشرع ابن القصيري – وفي غيره– لاستغلال وتصنيع المنتوجات بشكل كبير، مثل، الطماطم والتفاح والإجاص والبطيخ... الخ. وبذلك نواجه مجموعة من المشاكل وفي مقدمتها مشكل البطالة الذي أصبح يواجه البلاد... !؟! ما هي الأشياء التي يمكن استخلاصها في مجال البحث والدراسة والواقع المعيش.. كلما حاولنا مقارنة وضعية المنطقة الغرباوية في عهد الاستعمار وفي عهد الاستقلال.. !؟! من المسؤول عن هذه الوضعية...!؟! وما السبيل للخروج منها قصد تحقيق أهداف وأبعاد التنمية العلمية والفعلية.. !؟!

إشكالية السياسي والثقافي.. في منطقة الغرب..!؟

يقول الدكتور عبد السلام المسدّي في المجلة العربية للثقافية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) العدد: 29 ص 53 تحت موضوع: الخطة الشاملة للثقافة العربية: «المنطلقات التأسيسية للخطة:

ليس منا واحد لا يتحدث اليوم عن الثقافة، وليس واحدا منا لا يستطيب الاستماع إلى الآخرين وهم يعقدون الصلات بين الثقافة والمجالات الأخرى، ثم ينتقلون -بتمهيد وبغير تمهيد- إلى ربط كل ذلك بفكرة المشروع الثقافي، ثم الإضافة في مدى التراهن القائم بين النهوض التربوي والفكري من جهة والإنماء الاجتماعي والاقتصادي من جهة ثانية، ليتسنى بعدئذ بيسر واضح عقد الصلة بين الإنماء الثقافي والتقدم التاريخي مما تأتي به الأقوال المختصرات في ضرب من الإجماع على المسلمات. وفي هذه المسافة الذهنية من تلاحق الأفكار المعلنة وسريان الخواطر المسكوت عنها يترسخ لدى الجميع مبدأ التلازم الاستتباعي بأن كل مشروع حضاري طموح إذا شاءت المجموعات البشرية أن تصوغه، أو أرادت الأمم أن تشيّده، فإن بناءه لن يستقيم وإن معماره لن يستوي وإن أطرافه لن تتماسك إلا متى ارتكز على مشروع ثقافي تتجلى فيه صورة الإنسان كما يُبْتَغى له أن يكون، وتتراءى منه ملامح الشخصية الجماعية كما يرتقب لها أن تصير.»

يطرح مفهوم الثقافة في المجتمع الغرباوي مجموعة من الأسئلة الحيوية والشائكة التي لاتزال الدوائر المسؤولة، وفي مقدمتها الجماعات المحلية القروية والحضرية وكذلك البرلمانية.. عاجزة إلى مدى بعيد عن الاهتمام بها وعن تحريك الانشغال بأهمية دورها في كل ميادين ومجالات الحياة المتنوعة والمتعددة أي في الواقع الموضوعي الحيوي.

ومن غير شك فإن أهم الحواجز والموانع لإثارة البحث في أهمية هذه الإشكالية المطروحة هو جهل الكثيرين أهمية دور الثقافة في الحياة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية.. الخ. -لأن فاقد

الشيء لايعطيه- وتوهمهم عدم جدوى الثقافة في التقدم والنهوض بالأمم الغارقة في أوحال التخلف، الأمر الذي يؤدي بهم إلى عدم الحديث عن الثقافة وعن دورها الهام والمهم والضروري في البناء والتشييد والإصلاح وتكوين الشخصية القوية والسوية والملتزمة.. مع العلم أن الثقافة قد تعرضت وتتعرض للتطور تبعا لتطور الإنسان وحياته والمجتمع الإنساني ومكوناته ومحدداته وأهدافه وأبعاده.. التي لا لا تتوقف عن التحول والتطور والتغيير. فلماذا وَقف كثير من هؤلاء المسؤولين في منطقة الغرب ضد الثقافة، وعملوا بكل الوسائل والطرق على تهميشها وإقصائها.. من برامجهم الفاشلة ومن مشاريعهم المشلولة والمغشوشة والموهومة.. !؟! هل هذا الموقف يرجع في حقيقته إلى أن الأغلبية من المسؤولين والمسيرين في هذه المجالس.. لا علاقة لهم بالثقافة لأنهم أميون وليسوا أهلا لها.. !؟! أم لأنهم يخافون منها (الثقافة) حتى لا تعمل على فضحهم وفضح مصالحهم الشخصية وتهديد كراسيهم المزوّرة... !؟!

لو كان أعداء الثقافة يعُونَ بأهمية دورها في تقدم الأمم وتطورها.. لطرحوا على الأقل بعض الأسئلة العالقة والواعية، مثل: لماذا تقدمت دول وتأخرت أخرى.. !؟! وماهي الطرق والوسائل التي نهجتها الأولى، والتي نهجتها الثانية.. !؟! إذا ما أخذنا مجتمعا متقدما وديمقراطيا.. هل بإمكاننا أن نرسم حدود العلاقة القائمة ونحددها، بين ثقافة / ثقافات هذا المجتمع وتطوره وتقدمه في عصرنا المعاصر.. !؟!

إن دول «العالم الثالث» في غالبيتها بالرغم من إمكانياتها المتنوعة والمتعددة تجد نفسها عاجزة (الآن) عن التصنيع والتقنية والتكنولوجيا وكذلك عن إنتاج كل ما تحتاج إليه من الضروريات الاستهلاكية والاكتفاء الذاتي، كما تجد نفسها في حاجة ماسة إلى الاستيراد في كثير من المجالات والميادين المختلفة.. لأنها لم تستطع أن تطور ثقافتها بالشكل المطلوب وأن تنمي وعيها وفق أنماط ثقافية جديدة فرضتها حضارتنا المعاصرة وعالمنا الجديد.. !؟!

لم يكن سرّ هذا التحول والتقدم والنمو الذي عرفته الدول المتقدمة ناتجا عن العقلية المتحجرة والمتخلفة والمتسلطة أو عن الإمكانيات المادية والطبيعية فقط، بقدر ما كانت العودة الواعية والهادفة إلى تفجير إشكالية الثقافة وأهميتها ودورها، أكثر فأكثر؛ وهكذا ونتيجة لتفاعل الجانب الثقافي والوعيي.. بالجوانب الأخرى حصل ما حصل اليوم... !؟!

لم يكن كذلك، هذا التقدم الحضاري الإنساني والاجتماعي والتاريخي والثقافي.. مجرد خطابات انتخابية واهمة وكاذبة ومغلطة موهمة.. كما تعودناها من كثير من منتخبينا في المجتمع المغربي، ولا من فرض سياسات لا ديمقراطية قمعية وتسلطية وانتهازية.. وإنما تحقق ذلك وغيره وفق منعطفات كبرى استطاعت أن تجعل من هذه الدول المتقدمة ما هي عليه الآن.. إنها المنعطفات التي استطاعت في الحقيقة أن تحدد العلاقات والحدود وأن توضح الأبعاد والأهداف والخطوط.. بين ما هو سياسي وثقافي واجتماعي واقتصادي وإنساني... الخ.

من هنا أصبحت الحاجة ماسة إلى الاهتمام بما هو ثقافي ووعيي.. ناضج وهادف في المجتمع الغرباوي على الخصوص وفي المجتمع المغربي على العموم، وذلك لرسم الحدود والعلاقات والخطوط.. -كما قلنا- بين ما هو سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي.. في هذا الواقع الموضوعي الإنساني... !؟!

الفصل الرابع

قراءات..

قراءة أولية لكتاب «معلمة الغرب»[30]

لقد أصبح الحديث عن منطقة الغرب وتراثها وثقافتها.. موضوع اهتمامات متعددة وجدالات متنوعة واعية وهادفة، في هذا الوقت بالذات يقوم على الكيفية التي يمكن بواسطتها الاهتمام بتراث هذه المنطقة، الذي ظل مهمشا ومنسيا وفي حاجة إلى توثيق ودراسات وأبحاث معمقة ومدققة. ونظرا لما يلعبه التأليف / الكتابة من مكانة خاصة في مجال البحث والدراسة والمعرفة.. نعتبر كتاب «معلمة الغرب» للباحث عبد العزيز بنعبد الله، مصدرا من بين المصادر، الذي سيغني من غير شك المكتبة الغرباوية التي تشكو من فراغ مهول في هذا المجال.. !؟!

ومساهمة منا في هذه القراءة لهذا الكتاب ومناقشته سوف نحاول طرح بعض القضايا.. المتعلقة بموضوعنا هذا «تراث منطقة الغرب» حتى نسلط بعض الأضواء على ما جاء في كتاب «معلمة الغرب» وما يجري في الواقع الموضوعي المعاش. هذا الواقع، في رأينا، له مكانة خاصة في مجال البحث والدراسة والتفكير والتنظير.. لأن تحقيق الأهداف لا يتم إلا بتفاعل وتداخل.. ما هو نظري بما هو واقعي موضوعي. صحيح أن الاعتماد على الوصف والتصوير.. في الأبحاث الأنتربولوجية.. وعلى المراجع القديمة مهم، ولكنه لا يخلو – في كثير من الأحيان– من هفوات وأبعاد وأهداف.. الخ، كما جاء، مثلا، في ص 120 من كتاب «معلمة الغرب» : «النويرات إحدى جماعات دائرة أربعاء الغرب». غير أن جماعة النويرات –كما هي في الواقع الموضوعي– إحدى الجماعات المنضوية تحت دائرة مشرع ابن القصيري وإقليم سيدي قاسم. وهذا في رأينا يرجع إلى إغفال الواقع الموضوعي الحقيقي والفعلي والتحولات والتطورات والتغيرات.. الطارئة عليه، باعتباره المحور الأساسي لكل دراسة وبحث.. والذي بإمكانه أن يجعل من كل عمل عملا ناجحا على مستوى الموضوعية والمعرفة العلمية ويعطيه مشروعية تحقيق الأهداف التي يصبو إلى

تحقيقها البحث العلمي. كما اعتمد الكاتب، كذلك، التركيز على بعض الأعلام المعروفة -في الغالب- على المستوى السلطوي والنفوذ.. مثل: العمال والبشوات والقضاة والقواد والشيوخ.. وبعض الأسماء المعروفة والمشهورة.. على أن ما تفتقر إليه منطقة الغرب (حتى الآن) هو البحث والاهتمام، أكثر، بالأعلام المهمشة وأعمالهم، هؤلاء الذين لم تتح لهم الفرصة من أجل أن توثق أسماؤهم وأعمالهم,, الخ. كما هو الأمر بالنسبة للمحظوظين. حيث يقول الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله في ص 123: « (...) فازدهرت منذ ذاك عشرات الأسواق في أربعاء الغرب وسيدي يحيى وسيدي سليمان وسيدي قاسم وبلقصيري وغيرها. وكانت بين هذه وتلك، قرى وأسواق لم يُدون لنا التاريخ رجالاتها من تجار وقواد وفلاحين، وقد عرفت سوق ثلاثاء الغرب -بين أفذاذ فلاحية- آل النجاعي؛ ومنهم اليوم كل من صديقنا أحمد ومصطفى. ولأحمد هذا - الذي كان أول وزير للفلاحة بعد الاستقلال- مآت الهكتارات التي تضمن إنتاج أجود الحوامض، وتطوير الزراعة العصرية في الغرب في نطاق (اتحاد الغرف الفلاحية) التي أشرف عليها منذ تأسيسها»[1]

يتكون كتاب «معلمة الغرب» من قسمين أساسيين: القسم الأول جاء مركزا على الجوانب التالية: التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك الحسبة والجانب الجبائي والعسكري.. الخ.

أما القسم الثاني، فجاء مركزا بدوره على أقاليم منطقة الغرب. وذلك من خلال الحديث عن القبائل والأعلام والاستعمار والظهير البربري والحركة الوطنية بما في ذلك الحديث باختصار شديد ومحدد.. عن الزاوية التيجانية والمدرسة الوطنية وأثرهما في الحركة الوطنية، وكذلك عن عيد العرش، وعن بعض المعالم الأثرية، مثل: المهدية والبصرة وبناصا وتموسيدا المدينة الرومانية. وقد تم التركيز -في الغالب- على المدن الغرباوية بالرغم من أن منطقة الغرب تتشكل في الحقيقة من القرى والبوادي والدواوير كذلك...!؟!

إن الحديث عن الغرب وعن تراثه.. هو في الحقيقة حديث عن الواقع المعاش الموضوعي.. وعن المنهج أو الطريقة المعاصرة التي

يتوقف عليها فهمنا ومعرفتنا.. للتحولات والتطورات.. الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.. منذ القديم إلى الآن. فعلى الرغم من أن الماضي يشكل القاعدة الأساسية لعملية النشأة والتكوين والإنتاج.. فإن المنطق المعاصر العلمي يحتم علينا التميز والاهتمام أثناء البحث والدراسة.. بين مرحلة قديمة وبداية مرحلة جديدة لم تلبث هي الأخرى أن تعرضت وتتعرض وستتعرض لتحولات جذرية ولتغيرات وتطورات عميقة.. من خلال مسيرتها التاريخية؟ القاعدة الأساسية والمعبرة عن أهم التحولات والتغيرات والتطورات.. التي عرفتها منطقة الغرب والتي أصبحت تعرف كذلك بـ «جهة الغرب الشراردة بني حسن» نجد في مقدمة الكتاب، ص : 8 «ويسير وادي سبو في منحنى متعرج من سوق ثلاثاء الغرب إلى مدينة القنيطرة، مخترقا رمال الكثبان ليصب في المحيط، وليس وادي سبو ولا وادي بهت، سوى ضفاف رسوبية تمخضت عن تراكم الإرسابات على طول مجراهما، مطلة على منخفضات «المرجات» التي تتجمع فيها المياه خلال فصل الشتاء، حين تصبح عبارة عن بحيرات تجف في الصيف، لتمسى مراعي يرتادها سكان الغرب وحتى المناطق المجاورة.». غير أن وادي سبو، كما هو معروف، لا يبدأ فقط من «سوق ثلاثاء الغرب» بل من جبال الأطلس وينتهي عند المحيط الأطلسي بالقنيطرة.. !؟!

ويتبين من خلال قراءتنا الواعية والهادفة.. لمقدمة الكتاب أنها تقوم على أساس الوصف السردي والتصويري.. الذي يفتقر إلى التحليل والمناقشة والتساؤل والنقد.. لمجموعة من الأفكار والآراء والمعلومات.. الواردة في الكتاب والتي لا تخلو من أهمية وإيجابية، في رأينا، على مستوى ما كانت عليه منطقة الغرب في القديم / القريب. كما تفتقر هذه المقدمة، كذلك، إلى معلومات حديثة ومعاصرة.. ترتبط بالواقع الحالي الموضوعي والفعلي.. حيث جاء مثلا في ص 9 : « (...) وقد ظلت البادية حافلة بالسكان يمثلون حسب إحصاء عام 1960 (بعد الاستقلال) 538.000 نسمة، أي أربعة أضعاف سكان المدن، ولكن رواسب الاستعمار الذي أفقر البادية وانتزع الأراضي الخصبة

من أصحابها أدت إلى تطور ستة مراكز حضرية بالغرب، هي القنيطرة وسيدي يحيى وسيدي سليمان وسيدي قاسم ومشرع بلقصيري وسوق الأربعاء...». إن إنشاء انتقال ملكية الأراضي الشاسعة في منطقة الغرب من المستعمر القديم إلى «المستعمر» الجديد.. ظلت غائبة، وظل الكتاب مركزا على الوصف الموجه نحو بعض الأهداف المحددة مسبقا، حيث يضيف الكاتب قائلا: «وقد احتفظت القبائل البدوية بملكية الأراضي على شكل ملكية الجماعة اليوم، وكانت بين السكان اشتراكية فلاحية، أي أن الجماعة كانت توزع غلل الاستثمار المشترك على الجميع، أو توزع الأراضي نفسها على العائلات، ومنذ هذه العصور، عرف المغاربة الملكية الفردية.» و« (...)، وبذلك ارتفع عدد سكان القنيطرة إلى 52.000 نسمة عام 1939 ثم تضاعف بتضاعف المهاجرين البدويين الذين أنشأوا وقرب المدينة دُورَ قصدير، تكاثفت طوال خمس عشرة سنة (1940- 1954) فتولدت عن ذلك مجموعتان: مجموعة ثرية من المعمرين الفرنسيين، ومجموعة فقيرة من ملاك الأراضي المنتزعة التي ظل جانب منهم يعيش كعمال على فئات المعمرين.»

ومن غير شك، وكما يبدو واضحا فإن الأقوال السابقة الذكر، ظلت حبيسة المرحلة القديمة التي ركزت بالأساس على المستعمر ومرحلة الاستعمار وأهملت أو تغافلت مرحلة «الاستعمار» الجديد.. مما جعل تأثير المرحلة الاستعمارية القديمة تستمر بشكل أو بآخر، في تحديد.. إشكالية منطقة الغرب التي تعاني من مجموعة من المشاكل المتنوعة والمختلفة مثلها في ذلك مثل المناطق المغربية الأخرى، وكذلك دول «العالم الثالث».. !؟! أما ما يتعلق بمسألة: هل مر الإنسان المغربي الأول من منطقة (الغرب)؟ كما طرح هذا في الكتاب.. فإن الأمر في الحقيقة يحتاج إلى دراسات وأبحاث واجتهادات.. أكثر تعمقا وتخصصا وتدقيقا.. لاسيما أننا أصبحنا نسمع الجديد – في كل لحظة– في مجال العلم والبحث العلمي.. !؟! ومنطقة الغرب في حاجة ماسة أكثر من غيرها من المناطق المغربية إلى بحوث ودراسات ميدانية

ونظريـة.. موضـوعية وجديدة فـي كل المجـالات، نظـرا لأنـهـا تفتقـر إلـى التوثيق والدراسات والأبحاث العلمية. وهذا ما جعلنـا نعتبـر هذا الكتـاب لايخلو بدوره من أهميـة فـي مجـال توثيق كثيـر مـن الأشياء الغرباويـة المرتبطة –في الغالب– بالمرحلة القديمة، بالرغم من أنه ركز بالأساس على التنظير وعلى المصادر القديمة كما جاء في ص 12 و96 و97.

كل هـذه المشاكل والصعوبات والتساؤلات.. تبرهن بـشكل أو بآخر على أهمية إشكالية منطقة الغرب. ومن أجل ذلك فإن الحديث عن هـذه المنطقـة المغربيـة الغرباويـة بكيفيـة مجـردة.. بعيـدة عـن الواقـع الموضوعي الملموس ستوقعنا دون محالـة فـي هفوات وأخطـاء وأحكـام ذاتيـة.. الـخ. ومـن هنـا أهميـة، كـذلك، التفاعـل بـين النظـري والواقـع الموضوعي المتحرك باستمرار.. !؟!

إن مـا يمكـن استخلاصـه مـن كثيـر مـن الأقـوال المتضمنة فـي الكتـاب، بقيـت مطبوعـة بالمعـاني والـدلالات والتـصورات.. القديمـة بـالرغم مـن أننـا ومـن بـاب الموضـوعية لا يمكـن أن ننكـر كثيـرا مـن الأشياء الإيجابية لهذه المنطقة مثل،«الغـرب أخـصب منـاطق المغـرب» كما جاء في ص 16. أليس من حقنـا أن نطـرح مجموعـة مـن التساؤلات والأسئلة بصدد هذا القول!؟! –ألـيس فـي هذا القـول نـوع مـن المثاليـة والمجاملة.. حين ننزل إلى الواقع الفعلي الحقيقي والمعيش.. واقع الناس المهمشين– الـذين يعـانون مـن الأميـة والبطالـة والفقـر.. !؟! ولمـاذا لـم يجـرؤ الكاتـب علـى ذكـر مجموعـة مـن المشاكل التـي تعـاني منهـا هـذه المنطقة الخصبة والجافة في نفس الوقت.. !؟!

نصادف في هذا القسم من الكتـاب، كذلك، الحديث عن الإنتـاج الزراعي والذي بقي مشدودا هو الآخر إلى الماضـي أكثر مـن الحاضـر، بحيث إن منطقـة الغـرب عرفت تحـولات في هذا المجـال، كمـا عرفت مشاكل كثيرة ترتبت عن التطورات الحاصلة في عصرنا المعاصـر. نفس الشيء –تقريبا– يمكن قوله عن «الحسبة وعن النظـام الجبائي»، وكـذلك بالنسبة للمواضـيع الأخـرى الـواردة فـي الكتـاب والتـي شـكلت محاور القسم الأول.

-القسم الثاني من الكتاب :

في القسم الأول صعب الحديث عن وجود طريقة أو منهجية البحث التساؤلي والتحليلي والنقدي.. للمواضيع التي تطرق إليها الكتاب بالرغم من أن تشكلة المجتمع الغرباوي هي تشكلة شديدة التعقيد والتركيب.. كما عرفت توترات كثيرة وصراعات حادة، وكذلك تغيرات وتحولات مستمرة.. مما أصبح يستدعي في حقيقة الأمر، أثناء الأبحاث والدراسات والقراءات.. لتراث هذه المنطقة الغرباوية، طرح تساؤلات مستمرة ونقد واع وهادف للإنتاج المتراكم لهذا التراث، وذلك لتجاوز هيمنة الوصف والتصوير.. وتبني الطريقة التحليلية والتساؤلية والنقدية.. للتقرب من حقيقة الواقع الموضوعي للمجتمع البدوي الغرباوي ولتراثه الغني والمتشعب والمتشابك. وفي هذا السياق تطرح إشكالية المنهج العلمي لدراسة التراث الإنساني.. القائم على التقنين والتدقيق.. والهادف إلى الحقيقة النسبية المؤمنة بالاختلاف والموضوعية؟!

وإذن، كيف انتقل الكاتب من القسم الأول إلى القسم الثاني؟ وهل غيّر طريقته الوصفية والتصويرية القائمة على المرحلة القديمة بمكوناتها ومصادرها وحقائقها... !؟! أليس الارتكان إلى القديم وحده في مجال الجانب الإداري لمنطقة الغرب سيضعنا بدوره أمام إشكالية متشعبة لاسيما إن الغرب -كما قلنا- عرف مجموعة من التحولات والتطورات والتغيرات في كثير من المجالات والميادين وفي مقدمتها.. في ما هو إداري.. !؟!

سنحاول في هذا القسم الثاني أن نجيب على الأسئلة المطروحة من خلال الواقع الموضوعي المعاش.. هادفين إلى إبراز أهمية التحليل والتساؤل والنقد ومنطق التحول.. كطريقة عملية نسبية تقربنا من واقعنا البدوي الغرباوي وإلى تراثه وثقافته وذلك لمحاولة تأسيس ثقافة معاصرة هادفة إلى التغير والتطوير والتجديد إلى ماهو إيجابي وفي الصالح العام ما أمكن.. ذلك أن كثيرا من المدن والدوائر والقيادات

والجماعات.. الخ. التي يتحدث عنها الكتاب قد عرفت بدورها تحولات مستمرة وتجديدا وتغيرات كثيرة.. حيث يقول الكاتب في ص 83 مثلا:

«- بلقصبيري: (مشرع) جماعة بدائرة أربعاء الغرب.

- بنمنصور: جماعة بدائرة سيدي سليمان.

- بني حسن: كانت قبيلة (بني حسن) تابعة للرباط في عهد المولى عبد الله بن المولى إسماعيل...»

ولا ينحصر هذا في هذه المسألة بل يتعداه إلى مسائل وأشياء وقضايا أخرى مثل القول بان (الحوافات جماعة بدائرة أربعاء الغرب) كما -أشرنا- لا أساس له من الصحة (الآن) بل هي قيادة وجماعة.. تابعتين لدائرة مشرع ابن القصيري، وكذلك (عين الدفالي) فهي تابعة لدائرة حد كورت ولعمالة سيدي قاسم.. وما جعل هذه الأخطاء.. تحدث، في اعتقادنا، هو الاعتماد الكلي على المصادر والمعلومات والوثائق.. القديمة، وعدم النزول إلى الواقع الموضوعي المتحرك بدون انقطاع. وهذا يعني أن التباس وغموض حقائق كثيرة من الأشياء في منطقة الغرب ناتج من كون أن الدراسات والأبحاث.. القليلة (الآن) لازالت تولي اهتماما كبيرا لما هو نظري ومكتوب من طرف المرحلة القديمة/الاستعمارية أكثر من الانطلاق من الواقع الفعلي والحقيقي -كما قلنا-.. الواقع الموضوعي لإعادة تأسيسه على أسس صحيحة وصلبة.. واقعية وموضوعية.. الخ. هذا لا يعني أن المرحلة القديمة ليست مهمة ولا حقيقية.. بل قد تكون تلك المرحلة القديمة صادقة وحقيقية وموضوعية بالنسبة لوقتها، وقد تكون غير كذلك في كثير من الأشياء بالنسبة للمرحلة الجديدة، التي عرفت فيها المنطقة وكل المناطق المغربية الأخرى، تحولات وتغيرات وتطورات.. مهمة ومتنوعة ومختلفة. وهكذا نجد حقائق ترتبط بالمرحلة القديمة وحقائق أخرى ترتبط بالمرحلة الجديدة التي هي بدورها قابلة لأن تتطور وتتغير وتتجدد في المستقبل. ومن هنا تتبين أهمية ارتباط الأبحاث والدراسات.. بالتفسير والتحليل والفهم والمعرفة.. من جهة، وبالنقد والتساؤل والتأويل.. من جهة ثانية. لأن الاعتماد على هذه الوسائل المنهجية، في

رأينا، يؤدي بنا إلى منطق التجديد والانتقال والتجاوز.. وكذلك إلى الارتباط بالواقع الأصلي الموضوعي الحقيقي والفعلي.. لمعرفة الأسباب والعوامل.. المؤدية إلى هذا التحول والتجاوز والانتقال.. وبذلك تتضح الحقائق وتَتَلاشَى الطلاسم وتندثر ولا يعود لها أساس من التبرير والتوظيف لأغراض وأهداف معينة.. !؟!

ومن هنا فإن الارتباط بالواقع الموضوعي المتحرك.. هو مجال إدراك وفهم ومعرفة الأشياء على حقيقتها.. كيف نشأت؟ وكيف تطورت أو تحولت؟ وما آلت إليه في وقت من الأوقات.. !؟!

ومن جهة أخرى إن اهتمامنا بمعالم وخيرات ومصادر.. منطقة من المناطق أو مجتمع من المجتمعات.. لا يمنعنا من توجيه النقد البناء والتساؤل الفاضح والهادف.. للجوانب السلبية التي بإمكانها أن تشكل خطرا كبيرا على الإنسان والمجال، لا يمكن السكوت عن هذه الأشياء الخطيرة وإن كنا نجني من ورائها منفعة أخرى. هكذا نجد في الكتاب مثلا، ص 109 الإشادة بأهمية الأنهار، نظرا للدور الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.. الخ. ويستند الأستاذ عبد العزيز في ذلك على نهر سبو العظيم الذي كان مصدرا أساسيا للشرب والغذاء والسقي والحياة.. نتيجة وفرة الأسماك الجيدة و المتنوعة والموجودة فيه مثل (الشابل..) وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها، ومن هنا أهمية ذكرها وتوثيقها.. في مجال التراث الغرباوي. لكن ما يؤخذ على الكتاب هو عدم التطرق إلى خطورة التلوث ومشاكل البيئة التي أصبحت تهدد الإنسان و الحيوان والمجال.. على مستوى الشرب والغذاء والحياة.. جراء تلوث مياه سبو بالمواد الكيميائية الضارة والسامة.. من طرف المعامل والمصانع.. الخ. يقول الكاتب في ص 111: «الشابل يوجد هذا النوع من السمك في الأنهار خاصة منها (واد سبو قرب مصبه بالمهدية، وواد أبي رقراق وواد أم الربيع بأزمور. وهو سمك موسمي يولد ويترعرع بين النهر ومصبه في المحيط الأطلنتيكي.)».

ما هي وضعية سمك الشابل والأسماك الأخرى (الآن) ولاسيما أن الكتاب صدر في عام 2000م !؟!

إن الحديث عن قبائل الغرب هو حديث عن نشأتها وتكوينها وتطورها وإنتاجها وثقافتها وتراثها.. في إطار المنظور الإنساني العام، وذلك من جهة ارتباطها بالواقع الموضوعي، والذي يعتبر الإطار المرجعي والأساسي لكل بحث أو دراسة.. الخ. فهذه القبائل الغرباوية هي مرتبطة ومتفاعلة مع الغرب كمجال جغرافي قائم بذاته.. غير أن هذا لا ينبغي أن ينسينا في كل ما أنتجه الإنسان الغرباوي من إنتاجات مادية وفكرية متنوعة.. في إطار منطق التحول والتغير والتطور.. غير أن الباحث اقتصر فقط على الوصف والتصوير الجاهزين.. معتمدا في ذلك على المصادر القديمة مثل (الاستقصا) الذي عمل مؤلفه الناصري –رحمه الله– على التنقل والتجول.. من مكان إلى آخر لمعرفة وفهم وإدراك.. الواقع الحقيقي والفعلي.. وذلك لتفادي الوقوع في الهفوات والانزلاقات والأخطاء.. !؟!

إن منطقة الغرب –كما قلنا أكثر من مرة– في حاجة ماسة إلى التشخيص والفهم والمعرفة والنقد والتفكيك.. لتأسيسها وتقعيدها من جديد وذلك من خلال العلاقة الدياليكتيكية الهادفة إلى تحديد العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل على مستوى التحولات والتطورات والتجديدات والثوابت.. وعلى مستوى المعارف والثقافات المختلفة في إطار الوحدة المرجعية.

إن الواقع الموضوعي بما في ذلك الواقع الإنساني والاجتماعي والثقافي.. يتغير ويتبدل حسب حركته إما سلبا أو إيجابا، وبفضل ذلك تتجدد نظرتنا إليه وإلى ما يوجد فيه. فمنطقة الغرب كانت على وضعية في المرحلة القديمة، ولكنها تجاوزتها –نسبيا– في المرحلة الجديدة مع الاحتفاظ بأشياء كثيرة مثل الهوية مثلا.. !؟! وهذا بدوره يدفعنا إلى التساؤل عن الكيفية التي تم بها هذا التجاوز والتحول.. !؟! كما تساءل الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله في ص 154: «كيف بدأ الغرب مساره العصري قبل الحماية؟»

سؤال في اعتقادنا، لا يخلو من أهمية في مجال المعرفة والتوثيق وكذلك في مجال التأسيس والتقعيد لمنطقة عانت من التهميش

كثيرا، في كثير من المجالات كما أشرنا في كتبنا «من وحي التراث الغرباوي» غير أن هذا السؤال لا يمكن أن يجعلنا مقيدين بقيود الماضي وسجناء الحنين إليه، بل كان من الضروري ونحن نعيش في الألفية الثالثة أن يهتم كتاب «معلمة الغرب» بواقع منطقة الغرب (الآن).. أي بعد مرحلتي الاستعمار والاستقلال.. بمنهج علمي جدلي.. وبنظرة فاحصة وناقدة وتساؤلية وموضوعية.. حتى ندفع بهذه المنطقة في مجال البحث العلمي والدراسة الجادة.. إلى الأمام.. ونتجاوز بذلك منهج الوصف والتصوير الثابتين.. !؟!

كما أن الباحث في سياق حديثه عن الزاوية التيجانية، ص 160 من الكتاب (معلمة الغرب) اعتمد كذلك -في الغالب- على ما قاله الدكتور مصطفى مشيش العلمي وتغافل الواقع الغرباوي الذي توجد فيه مجموعة من الزوايا المتنوعة والمتفرعة كما هو الأمر بالنسبة لكل مناطق المغرب.. حيث قلنا في كتابنا السابق الذكر الجزء الأول، ص 189: «... وبماذا نفسر عدم إتباع طرق الشيوخ المتصوفة مثل طريقة مولاي عبد القادر الجيلاني المتصوف وكذلك الشيخ الهادي بنعيسى / الشيخ الكامل المتصوف، وسيدي أحمد الدغوغي وسيدي علي بن حمدوش وسيدي محمد الدريويش وآخرين، كما سنرى.. والذين كانوا كلهم من رجال الفكر والعلم والتصوف.. وتم الاقتصار -في الغالب- لدى كثير من الفرق الطقوسية على الجوانب السلبية.. في الواقع البدوي الغرباوي؟»*.

ودائما في إطار التوثيق الواصف.. يهتم الأستاذ عبد العزيز في ذكره ووصفه لمجموعة من المآثر في منطقة الغرب، مثل البصرة وبناصا وتموسيدا..، ولكنه أيضا، أهمل أو تغافل الحديث والاهتمام بإشكالية هذه المآثر الثمينة وما تعرضت له من تهميش وإهمال وإتلاف وضياع.. !؟! وهكذا تساءلنا في كتابنا السابق الذكر، ص 283: «ما الذي يدفعنا بقوة إلى الاهتمام بإشكالية أزمة الوعي الثقافي في المجتمع

---

13 * مصدر سابق

البدوي الغرباوي.. !؟! هل هناك أزمة وعي أم أزمة ثقافة، أم هما معا، ومن تمة لا يمكن تناول هذا الموضوع إلا في إطاره العام وفي سياقه المتداخل والمتشابك والمتفاعل... بطريقة واعية وشمولية؟ وأين تتجلى هذه الأزمة –إذا ما كانت هناك أزمة– في عموميتها من خلال علاقة الإنسان بالمجال.. !؟!

إن الهدف الأساسي من هذه القراءة هو محاولة طرح ومناقشة.. إشكالية الوعي في سياق أهمية وخطورة الثقافة السائدة وأخطار التعامل معها بشكل بسيط ومحرف... لا يرقى إلى إدراك حقائق وعلائق.. الأشياء بطريقة معمقة ودقيقة.. واضحة وموضوعية... الخ» أليست هناك إشكالية متشعبة ومعقدة.. بين الثقافة الوطنية والثقافية الاستعمارية وبين ثقافة الإقطاعية والأغلبية الساحقة من سكان البادية!؟.. أليست العلاقات الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية.. وكذلك السلوكات والمظاهر والعقليات والقيم والأخلاق.. الفردية والجماعية والفئوية.. بين الذين يملكون والذين لا يملكون.. في البوادي والقرى والمدن.. يحكمها وتسير وفق منطق الثقافة السائدة والمتشعبة.. لدى هؤلاء وأولئك..!؟

المراجع:

30- معلمة الغرب. عبد العزيز بنعبد الله، الطبعة الأولى 2000. البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع. –القنيطرة–

- قراءة: «للثقافة التشاركية والوحدوية الاجتماعية -الفضائية في الغرب العالي (حالة بعض الدواوير لبني مالك-)»[16] عزيز لزرق

إشكالية الثابت والمتحول في الثقافة الغرباوية؟

قراءاتنا المتواضعة التقريبية والنسبية للثقافة البدوية الغرباوية تحثنا على استخدام الرؤية الشمولية والمنهج الديالكتيكي الحركي والتاريخي الذي يؤمن بالتحولات والتغيرات والتطورات.. التي عرفتها هذه المنطقة البدوية الغرباوية من خلال السيرورة والصيرورة التاريخية بصفة خاصة والمجتمع المغربي بصفة عامة.. وذلك من خلال الرؤية العلمية الموضوعية المستندة إلى الواقع الموضوعي المعاش والمتحرك.. في القديم والآن، من جهة، وإلى الوثائق والكتابات والأبحاث والدراسات.. المحلية / الوطنية والأجنبية بوعي ناضج وبحذر وتريث حتى لا نسقط في التبعية العمياء والأحكام الجاهزة.. في الأعمال التي نقوم بها.. لأن الغرب في حاجة ماسة إلى دراسات معمقة وعميقة ودقيقة.. واعية وهادفة.. علمية وموضوعية.. لأنه عانى من التهميش والإهمال والإسقاطات التي تخدم المصلحة الخاصة أكثر من المصلحة العامة.. لاسيما في مجال التراث بمفهومه العام. وهكذا فلا ينبغي أن نقف عند الثقافة التشاركية والوحدوية البدوية الغرباوية التي شكلت القيم والعادات والتقاليد والقواعد الترابطية والعلائقية القائمة بين الإنسان الغرباوي ومحيطه وكذلك الجماعة التي ينتمي إليها، بطريقة وصفية وتصورية ثابتة، بقدر ما ينبغي النظر إليها بنظرة ديناميكية علمية وموضوعية.. قصد فهم واستيعاب هذا الواقع الغرباوي المتحرك ومعرفته المعرفة العلمية الدقيقة، وكيف كان وما آل إليه الآن..!؟!

---

[16] «Culture participative et unités socio-spatiales dans le Haut Rharb (le cas de quelques douars des Beni Malik.) Aziz Lazrak.»
Bulletin économique et social du Maroc Rapport du Social 2000. OKAD.

من هنا أصبح من الضروري أن نتساءل: كيف أصبحت علاقة الفرد بالدوار وبالجماعة التي كانت تربطه معهما روابط وعلاقات ومصالح وأهداف مشتركة متنوعة ومتعددة، مثل الرابطة العرقية والدموية والدينية والثقافية والتاريخية.. حيث كان الفرد يجد أمنه واستقراره وطمأنينته.. داخل القبيلة أو الدوار أو الجماعة التي ينتمي إليها.. !؟! ما هي طبيعة الحياة التشاركية والوحدوية.. الآن القائمة في كثير من الدواوير والجماعات السلالية.. الغرباوية على سبيل المثال لا الحصر..!؟! وما هي التحولات والتطورات.. التي طرأت على المجتمع البدوي الغرباوي!؟، كيف يمكننا الحديث عن العلاقة بين ما هو تقليدي وما هو حداثي وعصري.. والمطروح أساسا في طبيعة العقلية البدوية الغرباوية.. من جهة، وفي التقدم الصناعي والتقني والتكنولوجي.. الذي غزا الواقع الغرباوي من جهة أخرى.. !؟! هل معنى الحديث عن الثقافة البدوية الغرباوية وبالتالي عن التراث الغرباوي هو الاقتصار على ما أنتجه هذا الإنسان الغرباوي من خلال مراحل تاريخه السابقة، والعمل على إعادته كما هو بواسطة الوصف والتصوير.. أم يجب البحث عن وسائل وطرق أخرى قصد إثرائه وتطويره وتجديده.. !؟! هل يكفي الاقتصار على النظر إلى الإنسان الغرباوي في علاقته بالدين الإسلامي (الآن) من خلال الذهاب إلى المسجد أو الزاوية.. أو اللباس أو اللحية أو السجادة.. كما هو الأمر يوم الجمعة مثلا.. !؟! هل المميزات والخصائص.. التي كان يتميز بها على سبيل المثال لا الحصر كل نائب الجماعة وفقيه الجماعة أو الدوار.. هي نفسها التي لازالت سائدة.. !؟! ما طبيعة علاقة الفرد بالجماعة.. !؟! ألا يمكن للفرد أن يتحدى الجماعة، اليوم، بالذهاب إلى سلط أخرى أصبحت أقوى منها.. !؟! ألم يعد الفرد يفكر في نفسه وفي مصالحه أكثر من التفكير في الجماعة وفي المصلحة العامة.. يتجلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في حفر الآبار الخاصة وفي الإنتاج الفلاحي وفي الاستفادة من الكهرباء وفي إنتاج الحليب.. !؟! ألم نعد نجد داخل الجماعة السلالية أو الدوار الواحد.. تيارات حزبية ودينية وسياسية وثقافية.. مختلفة ومتعددة ومتناقضة في بعض الأحيان... !؟! كيف يمكننا تفسير وفهم التناقض أو

الصراع.. القائم في الواقع الموضوعي المعيش على ضوء ما كنا نتحدث عنه –في الماضي القريب– من خلال الثقافة التشاركية والوحدوية والمصالح المشتركة العامة التي كانت تعتبر القاعدة الأساسية والصلبة التي يقوم عليها المجتمع البدوي الغرباوي.. !؟!

لا شك في أن الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية والاقتصادية.. الخ. الاستعمارية كانت تنظر –أغلبيتها– إلى منطقة الغرب بنظرة الاستعمار وبالطرق التي كانت تؤمن بها لتحقيق أهدافها ومصالحها وأبعادها، دون مراعاة الطرق والوثائق.. الأصلية، ووجهات نظر السكان الأصليين المعنيين ومصالحهم. وهذا ما أدى في الحقيقة –في الغالب– إلى تشويه الواقع الموضوعي وتحريفه وتزييفه.. والاقتصار على وصفه وتصويره، كما هو، وذلك للمحافظة عليه والاستفادة منه ما أمكن.. حتى تظل الدول المستعمِرَة هي المستفيدة والمتقدمة والمتسلطة والمتحكمة.. والدول المستعمرة هي التابعة والمختلفة والمغلوبة عن أمرها.. الخ. وهكذا لم يعد الاقتصار على المنهج الوصفي والتصويري الذي تبناه كثير من علماء الاجتماع الوضعيين والأنثربولوجيين في الماضي والحاضر.. صالحا لتحرير بلدان «دول العالم الثالث» من التخلف.. بل ينبغي تبني المنهج العلمي الموضوعي.. الباحث عن الأسباب والعوامل.. التي أدت إلى وجود ظاهرة من الظواهر.. وكيف نشأت وتطورت وما آلت إليه اليوم.. !؟!

ومن باب الأمانة العلمية، وكما نعتقد، يصعب علينا في هذه القراءة إبراز كل الأسباب والعوامل والأبعاد والأهداف.. المتنوعة والمتعددة التي ساهمت بشكل أو بآخر في بلورة أهم التحولات والتغيرات والتطورات.. التي طرأت على الواقع الموضوعي الغرباوي المتحرك باستمرار حتى الآن. وإنما ما سنحاول القيام به بطريقة مختزلة ونسبية تقريبية.. هو قراءة الواقع الموضوعي البدوي الغرباوي (العالي) / الغرب الشمالي.. في نموذج بني مالك، على ضوء ما جاء في الدراسة الوصفية والتاريخية / التوثيقية.. القيِّمة التي قدمها لنا الباحث عزيز لزرق من خلال المرجع المشار إليه سابقا، متخذين مدينة

سوق الأربعاء الغرب كنقطة التقاء مجموعة من الدواوير والقبائل الغرباوية المهمة والأساسية وكذلك مجموعة من المدن والمناطق المغربية. سوق الأربعاء التي لعبت أدوارا مهمة وأساسية في التاريخ المغربي على العموم والغرباوي على الخصوص في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. سوق الأربعاء المعروفة كذلك بأوليائها الصالحين مثل سيدي عيسى، باعتبارها دائرة أساسية لمجموعة من الدواوير والجماعات والقيادات.. المعروفة بثقافتها وبأوليائها وبعاداتها وتقاليدها.. حيث جاء في ص 173 –بتصرف منا– في البحث المذكور لعزيز العراقي: «بنو مالك: تاريخ متحرك (...). أرسل السلطان مولاي عبد الله البوخاريين –محاربو جنوب الصحراء– وجيش الوداية. في سنة 1776، أنزل بخارى في الدواوير القريبة من سوق الأربعاء (بورك، السياح).»

ونجد كذلك في ص 174: «لقد عرف بنو مالك منذ سنوات العشرين خليطا أو مزيجا من السكان الباحثين عن العمل. إنهم ينحدرون في الأصل من الخلط وجبالة وكذلك من الشراردة وبني احسن وزمور...».

بدأ تشكل الوعي المغربي والغرباوي على الخصوص – الذي يخصنا في هذه القراءة– عن الاستعمار عن طريق إحساسه بظلم المستعمر الذي كان يضطهد السكان الأصليين ويستحوذ على أراضيهم ويستنزف خيراتهم ويستعبدهم منذ دخوله المغرب. وهكذا عمل الاستعمار بمساعدة أعوانه وخدامه.. على مواجهة ومطاردة كل من حاول تهديد مصالحه وأهدافه.. وظلت الأنشطة الفكرية والثقافية والسياسية.. في هذه المنطقة الغرباوية، بدورها موجهة ومراقبة ومحصورة –في الغالب– في الثقافة الاستعمارية التي ساهمت إلى حد بعيد في التأثير في الكثير من النخب والأجيال التي تشبعت بها وتأثرت بخلفياتها وأبعادها الاستعمارية.. السياسية والإيديولوجية و الديماغوجية.. الخ.

ولقد تأكدنا من خلفيات كثيرمن الدراسات الاستعمارية الخادعة والمشوهة حول «المغرب المتخلف» و«الغرب المتقدم المستعمر..» وذلك من خلال معرفة الأسباب والعوامل والأبعاد والأهداف.. التي جعلت من الغرب المستعمر أن يتقدم والدول المستعمرة كالمغرب أن تتخلف.. من المسؤول الأساسي في الماضي والحاضر عن هذا «التخلف» والوضع المتأزم.. !؟!

هذا لا يجعلنا ننسى المواطنين المخلصين والمناضلين.. الذين واجهوا الاستعمار، كيفما كان، بكل الطرق والوسائل، بالرغم من الضغوطات و المطاردات والمواجهات.. التي كانت تمارس عليهم من طرف الاستعمار وخدامه.. ومنطقة الغرب كانت أكثر عرضة للاستنزاف والاستغلال.. من طرف الاستعمار القديم والاستعمار «الجديد».. !؟!

ولقد عرفت منطقة الغرب على العموم، والغرب الشمالي/العالي لبني مالك على الخصوص اختلاطا وتمازجا كبيرا على مستوى السكان، مما أصبح يشكل صعوبة أمام الباحثين في عملية تحديد منطقة الغرب، جغرافيا وإثنيا وثقافيا.. الخ. فالحديث عن جبالة والخلط.. مثلا، هو حديث عن سكان المنطقة الشمالية كما هو معروف، التي تربطها روابط متينة مع المناطق المغربية الأخرى وفي مقدمتها منطقة الغرب/بني مالك. وأصبحنا نتحدث عن هذا الاختلاط السكاني والتاريخي والثقافي والتراثي.. بصيغة الحديث عن الكثرة داخل الوحدة.. مما أصبح يطرح على الباحث الواعي والمهتم والمتعمق.. الاهتمام بهذه الإشكالية المتداخلة والأساسية، التي تراعي الرؤية العلمية الشمولية في مجال البحث المعمق والدراسة الجادة والهادفة.. ولم يعد الأمر يقتصر في الدراسات والأبحاث.. التي تهتم بالواقع الموضوعي المتحرك الغرباوي على القائمين به كسكان محليين غرباويين فقط، وإنما بهذا الاختلاط المتنوع والمتعدد الأبعاد والأهداف والغايات.. الخ. كما أن الحديث عن حقوق الفرد داخل الجماعة، وذلك من خلال أراضي الجموع، مثلا، بالنسبة لكثير من الدواوير والجماعات

السلالية.. كما جاء في دراسة عزيز لزرق، من المشاكل التي تعتبر خلاصة عصرها، كما هو الشأن بالنسبة لكثير من الدواوير والجماعات السلالية.. التي تعاني من إشكالية أراضي الجموع -كما رأينا في إشكالية السلطة والأرض في منطقة الغرب- هذه الإشكالية لم تعد مقتصرة فقط على أفراد سكان دوار من الدواوير المعينة، بل أصبحت حاضرة كذلك حتى بالنسبة للدواوير التي تربطها روابط وتجمعها علاقات إثنية ودموية وقرابة.. فحتى الدواوير التي تستفيد من الغابات المزروعة في أراضي الجموع مثل (أولاد حمدان والبعابشة وأولاد عيسى) كما جاء في البحث السابق ص 175، لا تخلو بدورها من مشاكل كثيرة. فكثير من الأشياء عرفت الآن تحولات وتغيرات وتطورات، سواء تعلق الأمر بالدواوير التي تملك أراضي الجموع أو التي لا تملكها، هنا في منطقة الغرب...!؟!

وهكذا يشعر القارئ الواعي والمتعمق.. وهو يتناول مرحلة الاستعمار وذلك من خلال كثير من الكتابات الاستعمارية أو الاستعمار,, بأن العلاقات بين المستعمِر والمستعمَر لم تكن متكافئة وذلك من خلال السياسة المجحفة التي فرضها الاستعمار على المغرب، والتي تبدو فيها الامتيازات الاستعمارية واضحة ومهيمنة.. مما دفع الثوار المغاربة المخلصين والواعين إلى مواجهة الاستعمار وسياسته، والمطالبة بالحرية والاستقلال. وبقيت المقاومة الوطنية ومعها كل أفراد الشعب المخلصين والأوفياء يقاومون حتى خرج الاستعمار. وهكذا شكلت المقاومة الوطنية نقطة تحول مهمة في تاريخ المغرب وفي تاريخ الشعوب المستعمرة.. وكان من المفروض أن تواكبها دراسات جادة وهادفة.. للبناء والتقدم والنمو والازدهار.. يشعر فيها كل من المواطن العادي والمثقف الواعي بالتضامن العميق في عمليات التحدي، ولكن مع الأسف، فإن الهيمنة الامبريالية والاستعمارية والسياسة الانتهازية.. ظلت حاضرة بقوة في دول «العالم الثالث» للحفاظ على مصالحها الخاصة.. يساعدها في ذلك -كما قلنا- أفراد ونخب خائنة لوطنها وتابعة لأسيادها.. !؟!

لقد ترتب إذن، عن هذه السياسة الإستعمارية اللامتكافئة.. وعن هذا التحديد الإشكالي لإنسانية الإنسان المغربي بصفة عامة، والإنسان الغرباوي بصفة خاصة كوجود متشعب ومعقد ومتشابك.. أن ما هو أساسي هو البحث عن إشكالية هذا الإنسان أي البحث عن إيجاد حلول للمشاكل التي يتخبط فيها... !؟!

وهكذا، وكما قلنا كذلك، كان على الفكر وعلى الباحثين والدارسين والسياسيين والمهتمين.. أن يهتموا بهذه الإشكالية المستعصية والمتداخلة الأبعاد و الأهداف.. وذلك بالاستناد على مناهج علمية وموضوعية لمواجهة المناهج الاستعمارية والتقليدية التي ظلت مهيمنة ومسيطرة.. لكن الإشكالية تشعبت وتعقدت أكثر فأكثر حين ظلت الهيمنة للمهيمن والسيطرة للمسيطر المحافظ على مصالحه بالدرجة الأولى.

إن الاهتمام بالتراث البدوي الغرباوي ظل مغيبا، والدراسات والأبحاث في واقعه مهمشة –في الغالب– وهذا ما يفسر الصعوبة الحاصلة –حتى الآن– في توثيق هذا التراث وتدوينه والاهتمام به بحثا ودراسة وترميما.. الخ. ومن هنا أهمية النظر إليه انطلاقا من مرجعيته الأصلية ومن نسقه العام.. مراعين في ذلك الحركية التاريخية التي ساهمت بشكل كبير في بلورة وتطوير وتحويل وتغيير مجموعة من الأشياء فيه، لأن كل واقع يحمل تاريخه بفضل اللغة المعبرة عنه، في مرحلة من المراحل. فلغة المستعمر المحتل ليست هي لغة المطالب بالحرية والاستقلال؟

وبما أننا اتخذنا مدينة سوق الأربعاء الغرب كنقطة ارتكاز في هذه القراءة، باعتبارها تشكل مركزا أساسيا للمحيط الذي يتحدث عنه الباحث، كما جاء واضحا على سبيل المثال لا الحصر في ص 173، حيث اهتم بالكيفية التي عرف فيها حيازة أو ملكية الأراضي الخاصة والرسمية والتي كانت تقدر ب 175 ألف هكتار عند بني مالك. هذه الأراضي بالأساس دائرة سوق الأربعاء / الشمال الغربي. ويضيف الباحث قائلا، بأن هذه الناحية / ناحية سوق الأربعاء عرفت كذلك قطعا

أرضية محددة استفاد منها بعض الأعيان القرويين الذين كانوا مدعمين ومساندين من طرف السلطات الاستعمارية وهم: (بوغفور، وارميقي عند أولاد قاسم. القائد الشرقاوي عند أولاد عاصم والقائد بنعيسى داخل محيط حلوفة ولالة غنو). وكذلك من طرف الشرفة الأدارسة: أولاد الرياحي الزاوية، وأولاد عثمان.).

إن منطقة الغرب قد عرفت مجموعة من "القواد" المستفيدين من الأراضي الغرباوية، كما يشهد على ذلك الواقع والتاريخ.. وليس القواد الذين ذكرهم الباحث فقط، فهناك القائد النجاعي بسوق الثلاثاء الغرب، والكَداري بدار الكداري وبوبكر الحباسي بقرية الحباسي وبن زروال بمشرع ابن القصيري والكرافص بحد كورت والنواحي وبن زروال بسيدي قاسم والنواحي.. وغيرهم. وهكذا ظلت إشكالية الأرض في منطقة الغرب من أصعب وأعقد.. الإشكاليات حيث يقول الفنان الشعبي الغرباوي داني وهو من سوق الأربعاء الغرب، في العيطة الغرباوية: «أناري الداولي البلاد وفين حقي عاد». كما عرفت نفس المدينة / سوق الاربعاء مسرحيا فكاهيا وساخرا.. عبر عن الواقع الموضوعي المعيش بمرارة وبذكاء ثاقب.. هو المعروف بـ «لكحل» في المنطقة –كما رأينا–.

إن البحث العلمي الموضوعي –كما قلنا– لا ينبغي أن يبقى مقتصرا على وصف وتصوير.. ما كان، بل عليه الاهتمام بالعوامل والأسباب وبالخصائص والمميزات التي ساهمت في مجموعة من التحولات والتي ترتبت عنها مثلا إشكالية مدينة سوق الأربعاء المركز والمحيط.. وهكذا يصبح البحث عن طريقة تحليلية وتفسيرية.. تساؤلية ونقدية.. وعن فلسفة إنسانية مهتمة بإشكالية منطقة الغرب في عصرنا المعاصر. هذا لا يعني أن الاهتمام بتوثيق وتدوين وتصوير.. الواقع الموضوعي الماضوي لشيء من الأشياء ليس مهما، بل بالعكس ولكن الضرورة أصبحت ملحة يفرضها منطق التطور والتغير والتحول الهادف.

يقول المصطفى فنيتير في مجلة أمل. عدد مزدوج: 22 و23 مطبعة النجاح 2001. تحت عنوان «نمط عيش قواد البوادي المغربية.. نموذج قائد قبيلة عبدة عيسى بن عمر العبدي» ص 112: خلاصة أولية:

1- قواد البوادي والقائد عيسى بن عمر من ضمنهم كانوا يشكلون إطارا إداريا وسياسيا اعتمده المخزن لضبط القبائل، فهم حلقة أساسية في السياسة المخزنية إزاء النظام القبلي. هذه الوضعية المتميزة للقواد أعطتهم مكانة اجتماعية وسياسية داخل المنظومة المخزنية، وأصبحوا بسببها يؤلفون شريحة اجتماعية ملتصقة بالبنية الاجتماعية للقبيلة، وتجانست مع السياسة المخزنية، فالقائد في البادية، كما لاحظنا ملتصق ببنية قبيلته ومتجذر فيها، أي أنه ملتصق بالتشكيل الاجتماعي داخل المجال القبلي والمخزن كان حريصا على احترام ومراعاة خصوصية هذا التشكيل، ولذلك كان يكرسه ويضفي عليه الشرعية.

المخزن يضفي الشرعية على الوضع الاجتماعي القائم داخل البادية المغربية.

2- يكتسب القائد، بعد تعيينه من طرف المخزن بظهير، مكانة متميزة داخل القبيلة تجعله يمارس سلطة شبه مطلقة، ويسعى لاستثمار هذه المكانة بالحصول على المزيد من المكاسب المادية والمعنوية. وينتج في النهاية عن هذه الوضعية تكريس الفوارق الاجتماعية داخل البادية. إذ أن كل تقرب من المخزن إلا ويضفي على صاحبه امتيازات ومكاسب مادية.»

ويضيف قائلا في ص 201: «لم يكن الأصل الاجتماعي وحده كافيا، بل كان لابد من توفر بعض الصفات الأخرى لمن سيتولى منصب قيادة القبيلة والتحكم فيها وضبط شؤونها، وما تتوفر عليه من وصف أو تقرير لحالة أهل البادية خلال ق 19 وبداية ق 20 يجعلنا نقر بأن التحكم فيها لم يكن أمرا سهلا، وأسوق في هذا الصدد الوصف الذي تركه بوعشرين حول الوضع في البوادي يقول: «وها أنت ترى ما عليه الرعية في البوادي من التثاقل والتمارض وتربصها بالدوائر، ومهما

بقي الأمر على هذا الحال، فإنه لا ترجى استقامة بالمغرب ولا هناء، لأن قبائل المغرب جافية الطباع في الغالب، ومن لم يكن ذا شدة وقهرية فلا يطمع في الحكم عليه قولا واحدا... وهذا ما يدلك على أن أحوال المغرب لا تستقيم إلا بمجاوزة الحد من الأحكام ومزج اللين بالشدة ولاسيما أهل البوادي، الذين أمرهم مشهور ومعلوم في كل النوادي.».

يؤكد هذا الوصف للحالة، أن التحكم في البوادي يستلزم شخصية قوية تمتلك من الصفات ما يجعلها قادرة على ردع أهل البوادي بشدة وقهرية.».

البناء والتنمية والتقدم.. الخ. بجانب سوق الأربعاء الغرب وضواحيها (دواويرها) توجد كذلك، مراكز أخرى مهمة وأساسية في منطقة الغرب لبني مالك وغيرها، فهناك مثلا سوق الثلاثاء الغرب وحد كورت والخنيشات ووزان وجرف الملح وعين الدفالي ومشرع ابن القصيري ولالة ميمونة ومولاي بوسلهام وحتى القصر الكبير وضواحي العرائش وأصيلا وسيدي عمر الحاضي والمجاعرة.. الخ. كما أن هناك تنوعا في الثقافة البدوية الغرباوية وفي تراثها.. يشهد على ذلك، ما يوجد على سبيل المثال لا الحصر، في مولاي بوسلهام ولالة ميمونة وبناصا وسيدي عمر الحاضي وعين الدفالي والمجاعرة وتروال.. من آثار مهمة لازالت في حاجة إلى الاهتمام والبحث والدراسة. كما أن هذا التنوع والتعدد.. يتجسد كذلك، في القبيلة الواحدة أو الدوار الواحد.. فعندما نتحدث مثلا عن دوار البعابشة فأي بعابشة نعني؟ هل بعابشة الواد؟ أم بعابشة العكلة أم بعابشة الرمل؟؟.. كذلك عندما نتحدث عن أولاد الرياحي الزاوية الموجودين بقرب سوق الأربعاء الغرب فهناك أولاد الرياحي الموجودين بالعرائش وأولاد الرياحي بالجنوب المغربي وبزمور وأولاد الرياحي الموجودين بسوق الثلاثاء الغرب، وكذلك أولاد الرياحي الموجودين بقرب مشرع ابن القصيري.. الخ. !؟!

وهكذا، فممَّا كان يعتقد، ولازال، لدى الكثير من الباحثين والدارسين.. في كون الثقافة الإنسانية على العموم، والثقافة الغرباوية

على الخصوص، تمثل ثقافة واحدة وتاريخا منسجما. وقد جسدت الدراسات والأبحاث الاستعمارية من جهة، والأبحاث الوصفية والتصويرية من جهة أخرى -في الغالب- هذا الاعتقاد. فحسب هذه التصورات والاعتقادات، فإن الثقافة تسير في إتجاه واحد وحسب منطق واحد يحرك هذه الثقافة ويجمعها. ولكن الحقيقة ليست كذلك، فهناك تنوع وتعدد واختلاف.. كل ذلك يصب في الهوية الثابتة وذلك من خلال المميزات والخصائص المتنوعة والمتعددة... !؟!

لقد ركز الباحث تركيزا شديدا على العنصر الإثني المتعلق بمكوّنات مرجعية وهوية بني مالك، وعلى إشكالية تنقلهم من مكان إلى آخر، كما ذهب إلى ذكر العناصر المختلفة معهم في عملية الإقامة بمنطقة الغرب الشمالي وفي طريقة العيش وملكية الأرض.. الخ. لكنه لم يهتم إلا قليلا بالجانب الثقافي / الفكري والمادي.. الذي أنتجه بنو مالك وغيرهم من سكان الغرب في الغرب الشمالي.. حيث جاء في ص :173

«les Bani Malek:

Une histoire mouvementée, L'histoire des Beni Malek se confond avec celle des Sefiane voisins (tribu Hilalienne venue lors des déportations (1187) de l'actuel sud de la Tunisie par Yacoub el Mansour). Ils avaient été installés là par les Mérinides durant la seconde moitié du XIII^{éme} siècle. Els furent soumis à l'impôt sous les Saadiens avant de connaître plusieurs expéditions punitives durant le XVIII^{éme} (en 1748, le sultan Moulay Abdellah leur envoya les Bouakhar –guerriers du sud du Sahara –et le guiche des Oudaya. En 1776 il installa les Bouakhar dans les douars voisins de Souk Larbaa (Bourk, Siyah).

Durant tout le XIX^{éme} siécle, ils connaîtront d'autres ponctions territoriales par les Bani Ahsen, elles mêmes repoussées vers le nord de la Maamoura par les Zemmour voisins. Il y a eu glissement général des tribus Rharbaouis vers le nord-ouest.».

نلمس في هذا النص، كذلك، الأسلوب الوصفي التصويري، إذ ينقلنا الباحث من نقطة إلى نقطة حتى ينتهي به الأمر إلى الاستقرار ببني مالك وغيرهم من سكان الغرب بالشمال الغربي. فهو يقوم بوصف مجموعة من الرحلات الاضطرارية التي قام بها بنو مالك وغيرهم، مع ذكر، كذلك بني احسن وزمور. وهكذا، وعلى الرغم مما جاء في هذا البحث للباحث حول منطقة الغرب الشمالي.. فإن هذه المنطقة لازالت في حاجة ماسة إلى دراسات متعمقة ودقيقة.. معتمدة على الرؤية الشمولية والمنهج التحليلي النقدي والتاريخي والفكري والثقافي.. الخ. والارتباط بالواقع الموضوعي المعاش والمتحرك باستمرار... !؟!

ونجد كذلك في ص 184 و185 من البحث السابق الذكر: «في نهاية القرن التاسع عشر، بنى الشيخ سيدي محمد البدوي السباعي (وهو من أصل أولاد بو سبع من الصحراء) زاوية على أراضي أولاد الرياحي. هذه الزاوية تابعة للزاوية الناصرية التي تعتبر من أكبر الزوايا في جنوب المغرب.. باعتبارها مركزا دينيا لتعليم القرآن (وقد جلبت من جميع الجهات كثيرا من المريدين / الفقراء) المخلصين والمتمسكين بالسلطة الدينية والاقتصادية لشرفاء هذه الزاوية. وقد تكوّن سكن جماعي "من البرانيين" الذين ارتبطوا بالمسجد وبمختلف مساكن الزاوية».

بالرغم من صعوبة الترجمة العلمية «الأمينة» والدقيقة.. فإن قارئ بحث هذا الباحث يستطيع أن يصل إلى إدراك وفهم ومعرفة.. أن سكان الغرب بصفة عامة والغرب الشمالي بصفة خاصة يتميزون بطبيعة مركبة ومتداخلة ومتشابكة ومتشعبة كذلك، فهم وإن كانوا رحلا، قد أجبروا على التنقل من مكان إلى آخر، فقد تمتّعوا بخيال خلاق وبفكر مبدع –كباقي الناس الآخرين– فأنتجوا لنا ثقافة متنوعة ومتميزة، وهذا لم يمنعهم من الارتباط بطبيعة الواقع الموضوعي المعاش الذي استوطنوا به، وهو واقع الفلاحة وتربية المواشي والتجارة.. الخ. ومن غير شك، إن هذه العناصر في تكوينهم، تفسر غنى وتنوع الثقافة البدوية الغرباوية، التي أشرنا إليها في الأجزاء

الأخرى من بحثنا حول موضوع «من وحي الثرات الغرباوي». ولقد تطرق الباحث باختصار إلى بعض الظواهر والمظاهر.. الثقافية الغرباوية المعروفة لدى الخاص والعام، من دون أن يتوغل في تحليلها ونقدها والتساؤل عنها.. بالشكل المطلوب؛ مثل: (الزاوية الناصرية، التويزة، مسجد الجمعة، الطالب، مبلغ الشرط السنوي (6500 درهم) و500 درهم بمناسبة العيد الصغير والعيد الكبير وعيد المولد النبوي، الأكل اليومي للفقيه من طرف السكان، وقدر من الزرع من المحصول أثناء كل موسم فلاحي ثم بعض المساهمات من طرف المتعلمين للقرآن، ما بين 0.50 درهم ودرهم واحد كل يوم أحد وثلاثاء، كما جاء ذلك في ص 186 من البحث.

تجدر الإشارة -مرة أخرى- إلى أن عددا من الباحثين والدارسين المهتمين، قد ركزوا على وصف وتصوير ما كان يجري في الواقع المعيش. وإذا كان أهم ما يميز أعمالهم في هذا المجال هو «توثيق» وتدوين التراث الغرباوي والحفاظ عليه من الإتلاف والضياع -كما قلنا أكثر من مرة- فإن هذا لا يمنع من الاهتمام كذلك بأهمية الكيفية التي نشأ بها هذا الثرات الغرباوي..!؟! وكيف تطور؟ وما آل إليه الآن.. !؟!. هذا لا يعني أننا لسنا في حاجة -كما قلنا- إلى منهج علمي موضوعي يؤمن بالتنوع والاختلاف والنسبية، وإلى رؤية شمولية تراعي تداخل وتفاعل.. العوامل والأسباب، وتنوع وتعدد المظاهر والظواهر.. !؟!

ومن أهم القضايا التي يمكن أن نثيرها ونحن بصدد الحديث عن التراث الغرباوي هو ما يعرف بإشكالية التوثيق والتدوين والتأريخ.. وكذلك البحث العلمي المعمق والمدقق.. لأن هذه المنطقة الغرباوية تعاني من التهميش والإهمال في كثير من المجالات وفي مقدمتها مجال الفكر والثقافة والوعي الصحيح... !؟!

تمثل القائدية في منطقة الغرب ظاهرة متشعبة ومعقدة، لازالت في رأينا في حاجة ماسة إلى البحث المعمق والدراسة الموضوعية العلمية.. باعتبارها ظاهرة تشكل ما هو إنساني واجتماعي وسياسي

واقتصادي.. وهي في حاجة، كذلك، إلى بحث عميق ومعمق.. يبحث عن جذورها و أبعادها وأهدافها ووظائفها، وعن علاقاتها وغاياتها.. حيث نجد مثلا في كتاب عمر الإبوركي «الظاهرة القائدية» طبعة 2000 (بابل) ص24* «وقد تحدث م. بيلير *M. Bellaire* عن بعض العائلات الغنية بقبيلة الخلوط بمنطقة الغرب التي كانت تقف دائما بنفوذها وراء تعيين القائد.». ويضيف قائلا في ص 77: ساهم التماسك القبلي في تأخير ظهور الملكية الفردية للأرض، وحافظت الطبيعة الترحالية للقبائل على المجال الرعوي مفتوحا. فكان أهم تحول عرفه المجتمع المغربي بعد الاستقرار النهائي للقبائل، هو تبلور الملكية العقارية وتوسيعها، كان الغزو يمكن القبيلة من توسيع أراضيها الجماعية على حساب قبائل أخرى. ولم يكن التملك إلا صوريا لأن النزاع عطل وضوح الملكيات الخاصة. وكان المخزن يتدخل لفض هذه النزاعات بين القبائل حول الأرض، كتدخل لفض النزاع بين قبيلة «بني أحسن» التي غزت أراضي شاسعة بمنطقة الغرب واشتكتها باقي قبائل المنطقة «بني مالك» و«سفيان» إلى السلطان مولاي عبد الحفيظ بقيت هذه النزاعات من أجل التملك الجماعي، وحافظ العرف كعنصر للتماسك الجماعي على تنظيم الإنتاج زراعيا كان أم رعويا، مما حال دون الاحتكار العشائري للأرض. لكن السلطة القائدية كسرت هذه القاعدة، وتحولت الأرض إلى مؤشر للثورة والسلطة معا.».

إن إشكالية القائدية وعلاقتها بالأرض، هنا، في منطقة الغرب تلتقي مع الظاهرة القائدية العامة في كثير من الأشياء، ولكنها تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات، من بينها العقلية القائدية البسيطة.. التي تتجلى على سبيل المثال لا الحصر، في سكن قواد الغرب الذي لم يرق إلى سكن قواد الجنوب مثلا في كل الحالات.. وهذا يقتضي البحث المعمق في الظاهرة القائدية الغرباوية؟! كما يجب الاهتمام بهذه الظاهرة القائدية الغرباوية على مستوى التعامل مع السكان والنهب والاستغلال والظلم والتسلط والسلطة بكل أشكالها..

---

* مصدر سابق

ومدى تأثير ذلك على الواقع الموضوعي المعاش والمعيش.. حتى الآن..؟!

«مستقبل جهة الغرب -الشراردة- بني حسن»[17]

بأية رؤية وبأية منهجية وبأية أهداف وإستراتيجية..!؟

ما هي الإشكالية الجوهرية التي تعاني منها منطقة الغرب في المغرب.. !؟! وإلى متى سنظل نتفرج على ما يجري فيها من هيمنة وفوضى واستغلال واستنزاف وتخريب وظلم وامتيازات.. !؟! كيف يمكن أن تكون مشاركتنا مشاركة إيجابية واعية وهادفة إلى المصلحة العامة.. !؟! كيف نحلم أن تكون هذه المنطقة الغرباوية؟ ما هي طبيعة ومعايير هذا الحلم الذي يعتبر محور ما جاء في كتاب «مستقبل جهة الغرب –شراردة– بني حسن» للأستاذ مصطفى مشيش العلمي!؟ كيف يقدم لنا الحاضر الغرباوي!؟ وكيف يبدو له في المستقبل!؟! وهل هذه الرؤية المستقبلية موضوعية قابلة للتحقيق في ظل مجتمع يعاني من كل الجوانب إرساء أسس الديمقراطية الفعلية والحقيقية وإلى تحقيق دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان بكل المعايير والمقاييس والشروط.. الحديثة والمعاصرة.. !؟!

لقد قدم لنا الدكتور مصطفى مشيش العلمي في كتابه هذا، اقتراحات وتنبؤات ورؤى مستقبلية واقعية الطرح وموضوعية التناول والتحليل والمناقشة.. معتمدا في ذلك –في الغالب– على معرفته للواقع الموضوعي المعيش لمشاكل منطقة الغرب، وعلى علم الاقتصاد و الإحصاء.. الخ. لكنها في رأينا لا تخلو من الطرح المثالي والعاطفي الذاتي.. على مستوى التطبيق والتحقيق في ظل مجتمع يعاني، كما قلنا، وكما يعرف هو الآخر.. !؟!

يقول في ص 10 و11: « هذا العجز والتأخير وعدم التوازن يوجد على مختلف المستويات: داخل الجهة وفيما بين الجهات. يتعلق الأمر بتلبية مختلف حاجيات سكان الجهة أو ما أسميه **بالتسوية**

---

[17] مستقبل جهة الغرب –الشراردة– بني حسن. الدكتور مصطفى مشيش العلمي منشورات مؤسسة سيدي مشيش العلمي. الطبعة الأولى 2001. البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع.

الداخلية للجهة. كما أنه موجود كذلك على المستوى الدولي ومن أجل أن يتمكن الغرب من اللحاق بالجهات النامية بالعالم يليق بنا الشروع في تسوية من نوعية أخرى. وهذه **المرة تسوية دولية للجهة**. لهذه التسوية شروطها الخاصة، تتعلق أساسا بانفتاح كبير على الخارج ووضع الإمكانيات الفعالة التي ستمكن جهتنا من الاندماج في العولمة بإيجابية، علما بأن مكانة أي جهة تقاس في عصرنا الحالي بمقدار مبادلاتها الاقتصادية والثقافية والعلمية والمعرفية. الأمر الذي سيمكن جهتنا الاستفادة الجيدة من الآثار الإيجابية لهذه العولمة بل سيجعلها تساهم في هذه العولمة وفي نفس الوقت سيمكنها من تجنب تحمل آثارها السلبية التي ستؤدي حتما إلى عواقب وخيمة وثقيلة».*

إننا لا نشك في أن وجهة نظر الباحث مصطفى مشيش العلمي المطروحة بصدد جهة الغرب تتمحور حول تنبؤات مستقبلية ممكنة، لأنها تقوم على أسس واقعية وموضوعية –نسبيا–، لما يجري في الواقع الغرباوي، كما تحاول توضيح البديل الممكن، كذلك، تحقيقه لإخراج هذه المنطقة من أزمتها المتشعبة والمتشابكة، وذلك من خلال معالجة: التسوية الداخلية والتسوية الخارجية الدولية من منظور اقتصادي عولمي / رأسمالي.. غير أن الإشكالية العويصة، وكما نراها، لا تكمن فقط في هذا الطرح الرؤيوي الإصلاحي الذي يمس الجانب الاقتصادي والاستثماري والفلاحي .. الخ. على مستوى الوصف والتصوير والكلام والأحلام.. الخ. وإنما على مستوى المعرفة العلمية التحليلية والتطبيقية.. لهذا الواقع المعيش فإشكالية الاستثمار الفلاحي، هنا، في منطقة الغرب، تكمن في معرفة. الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تخلف الفلاحة منذ سنوات وإلى استنزاف خيرات الضيعات المسترجعة والسطو عليها وعلى الأراضي المسترجعة وإلى الإهمال والإتلاف والتخريب.. الذي أصاب هذا القطاع المحوري والحيوي والأساسي والضروري.. لهذه المنطقة الغرباوية، وكذلك إلى محنة الفلاحين الصغار والمتوسطين والسكان الذين سلبت منهم أراضيهم بالقوة، وكذلك إلى عدم استفادة هذه

---

* مرجع سابق

الجهة من خيرات إنتاجها ومنتجاتها الكثيرة والمتنوعة التي تصدر وتستفيد منها جهات أخرى.. !؟! يضيف الباحث قائلا في ص 11 كذلك: «من أجل بلوغ هذا الهدف، فإني أقترح البديل من خلال محاور أخرى، متداخلة ومتكاملة كفيلة بضمان نمو قوي وتنمية مستديمة ومستمرة. يتعلق الأمر بالمحيط الأطلسي، بالساحل، بالسياحة، بالثقافة، بالتجهيزات التحتية الكبرى والاتصال، بالكفآت والخبرات على المستوى الرفيع، بالمعرفة، بالفنون، بالبحث العلمي، بالإضافة إلى مقاربة جديدة في الاستثمار الفلاحي التي يجب أن تعير للجانب البشري اعتباره وتجعل منه العامل الأساسي. كل هذا حسب تخطيط علمي جهوي على المدى البعيد، 20 أو 25 سنة، على أسس منظور جديد شمولي ومتناسق يرمي إلى أهداف كبيرة لبناء التنمية الجهوية وإدماج الجهة وطنيا ودوليا.»*.

وعلى ضوء هذا البديل الذي يقترحه الدكتور مصطفى مشيش العلمي للنهوض بالتنمية المحلية يمكن أن نطرح من خلال مقاربة أسئلة النمو و التحول والتطور والتغير.. للتقرب إلى فهم الواقع ومعرفته، نسبيا، ولمحاولة الإجابة عن ما هو كائن وقائم بالفعل من جهة، ومن جهة أخرى لمحاولة إعطاء البديل الممكن مستقبلا، إذا ما كانت هناك إرادة فعلية وعملية.. لتحقيق هذه الأهداف التنموية والتقدمية والتطورية.. الخ. وإذن، فهل الوضعية القائمة في جهة الغرب هي نتاج سياسة محلية خاصة أم هي نتيجة سياسة عامة.. !؟! أم هي مجرد اعتبارات اقتصادية واجتماعية.. متداخلة وضاغطة، بإمكانها أن تجد حلا / حلولا في المستقبل للنهوض بالمجتمع الغرباوي على الخصوص والمجتمع المغربي على العموم.. !؟!

في ضوء هذه الأسئلة والتساؤلات المتداخلة والهادفة عمل الدكتور مصطفى مشيش العلمي على البحث عن بديل / بدائل، من خلال بعض المحاور المحلية الغرباوية، كالصيد والسياحة والاستثمار الفلاحي.. لتنمية «جهة الغرب –شراردة– بني حسن» وإدماجها وطنيا ودوليا، موضحا على أن هذه الوضعية المتأزمة والمتردية.. الغرباوية

مرتبطة بالمقترحات والمشاريع.. المحلية الحالمة في آفاق المستقبل المحلوم به كذلك.. !؟!

إنها المقترحات والبدائل والرؤى والتحولات.. التي تحكمها آمال ومتمنيات الأحلام المستقبلية. لهذا ينبغي، حسب الباحث، أن نحلم في الحاضر والمستقبل لإيجاد الحلول الناجعة لهذه الوضعية المتردية والمتشعبة حيث يقول في ص 38: «لي تصور متفائل بالنسبة لهذا المحور. ربما ستقولون أنني أحلم، فأنا بالفعل أحلم في حياتي كلها، وأطلب منكم أن تحلموا معي، فلن يكلفكم هذا الشيء. فالإنجازات البشرية بنيت على الحلم. منذ القدم كان يحلم الإنسان أن يطير مثل الطيور، فقام بعدة محاولات، مبتكرا أدوات وتجهيزات لذلك، رغم أن محاولاته الأولى باءت بالفشل وأدت به إلى الإخفاق وأحيانا إلى الموت. غير أنه استمر بفضل عزيمته القوية وبإيمانه الراسخ بأفكاره، غير متزعزع عن أهدافه، استمر في البحث والتجربة والاجتهاد والمحاولة تلو الأخرى إلى أن اخترع الطائرة، وما أدراك ما الطائرة،..»

لقد اعتمد الباحث على الحلم في تصوره على حل المشاكل وإنجاز المشاريع المقترحة.. لكن أي حلم يعني؟ هل الحلم المثالي الذي لا يتحقق إلا في المدن الفاضلة أو العالم الآخر.. أم الحلم الطبيعي المعروف لدى الإنسان والذي ينتهي بانتهاء النوم.. !؟! أم الحلم الهادف إلى تحويل الفكرة إلى التطبيق والعمل الفعلي في العالم الموضوعي الواقعي.. !؟! هذا الحلم الأخير المصحوب بالمحاولات العملية المتكررة الهادفة إلى تحقيق أهدافه الفعلية. لكن ما القول بالنسبة للخطب والأقوال والشعارات والخطابات.. «الحالمة» المتكررة في المناسبات الانتهازية والمصلحة الشخصية المتعالية عن الواقع الموضوعي المعيش، والتي علمت المواطن المغربي الواعي أن كل ما يقال –في الغالب– لا يتحقق ولا ينجز.. ولغة الانتخابات المعروفة أفضل نموذج يستشهد به في واقعنا المغربي.. !؟! ثم كيف يمكن أن نحقق الديمقراطية المحلية في غياب الديمقراطية الوطنية؟ حيث جاء في ص 45: «أما بالنسبة للسلبيات التي تحدثت عنها، كالفقر والبطالة والأمية وكذلك الأرقام والإحصائيات التي

استشهدت بها عند جرد المشاكل التي تعرقل تنمية جهتنا، فإنه يجب علينا الآن وبكل استعجال، أن نعقد العزم ونشرع في التصور والتخطيط والتنفيذ. وإلا فبعد عشر سنوات سيشتد الفقر وتتفاقم البطالة وتصبح المعضلات التي تعانيها الجهة أشد حدة من الآن. على العكس من ذلك، إذا نحن سلكنا نهجا جديدا وخطونا في الاتجاه الصحيح، وحققنا الديمقراطية المحلية والجهوية كجانب أساسي لدعم حسن تدبير الشأن العام المحلي والجهوي في المستقبل، فسوف نضمن تقدم وانفتاح جهتنا وتنميتنا وازدهارها. ولمجلس جهة الغرب –شراردة- بني حسن (كما هو الشأن بالنسبة للجماعات المحلية) دورا أساسيا ومسؤولا في تنظيم مجتمعنا الجهوي على أسس علمية ومستقبلية تضمن التقدم والرفاهية لجميع السكان وذلك في إطار اختصاصاته المحددة في القانون المتعلق بتنظيم الجهات المؤرخ في 2 أبريل 1997.». نفس المشكل يطرح بالنسبة لحلم الباحث، في مجال تمويل المشاريع من مداخل الرمال، كما جاء في ص 45 كذلك: «6- المشاريع الجهوية لمداخيل الرمال...».

من يتحكم في المقالع الرملية المحلية والوطنية !؟! ومن يستفيد منها؟ وما هي طبيعة السلط المتحكمة في ذلك؟ وهل تساهم بالفعل المقالع الرملية في التنمية المحلية والوطنية بطرق ديمقراطية..!؟! وهل بإمكان المواطن العادي والمهمش.. أن يحلم بالحياة الرغدة من مداخيل هذه المقالع الرملية إذا ما بقيت الأمور على ما هي عليه.. !؟!

فالحلم بهذا الشكل تصور شخصي يتجاوز الواقع الموضوعي المعاش، ويتحول بذلك إلى أداة واهمة تخدم مصالح معينة وأهدافا متعددة لأفراد أو فئات معينين.. !؟!

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن التركيز على الحلم الواقعي الموضوعي والفعلي في مجال المشاريع ليس وحده العامل الذي يؤدي إلى التغيير والتطوير والتنمية.. الخ، بل هناك عوامل أخرى متداخلة ومتفاعلة، حتى لا تتحول تصوراتنا ورؤانا.. إلى أهداف لا علاقة لها بالواقع الموضوعي الحي بل إن قوة أحلامنا تكمن بالأساس في ما

تحمل من مضامين الأفكار القابلة للتطبيق والإنجاز والتحقيق على أرض الواقع.. !؟!

من هنا يمكن القول كذلك، إن الحلم الحالم في العالم المثالي شكل في الأقوال السابقة الذكر في كتاب «مستقبل جهة الغرب -شراردة- بني حسن» الأداة الكفيلة بإخراج هذه المنطقة الغرباوية المغربية من مشاكلها العويصة والمتشعبة.. إنه الحلم المشحون بالآمال والحقائق المتحققة في البلدان المتقدمة الديمقراطية.

من هنا وإذا كان الواقع الموضوعي العام والمعاش تحكمه السلطة المتحكمة في الأحلام والمشاريع والاقتصاد.. الخ. فإن هذا الحلم المذكور يبدو للعقل وللمنطق في حاجة ماسة إلى أن يتحول إلى حلم واقعي فعلي ممكن التحقق إذا ما توفرت الشروط الذاتية والموضوعية الضرورية.. التي بإمكانها أن تحطم كل الأحلام الواهمة والمضللة.. !؟!

وحتى إذا ما تحققت هذه الأحلام والاقتراحات.. في إطار مشاريع استثمارية، فمن يستفيد من هذه الإنجازات والمشاريع.. !؟! وبأية طريقة؟! هذا لا يعني أننا نقف أمام المشاريع الإنمائية الهادفة إلى المصلحة العامة، ولكن كم من مشاريع سمعنا عنها على مستوى الخطب والأقوال والملفات.. ولم تتحقق على مستوى الواقع الحي المعيش.. !؟! جميل أن نحلم في الحياة، لكن للحلم الإنساني الهادف والواعي، هو الآخر، قواعد وأبعاد وغايات وشروط.. ينبغي أن تتحقق وإن لم تتحقق ظلت في خبر كان.. !؟! من يتحمل المسؤولية الأولى والحقيقية في هذه الإشكالية الغرباوية المتشعبة.. !؟! لماذا لا نحدد المسؤوليات ونحملها لأصحابها الحقيقيين.. !؟! هل فك لغز الشكل والمضمون في طرح القضايا وحلها.. !؟! وهل فك لغز كذلك، تسمية جهة الغرب -شراردة- بني حسن».. !؟!

نجد في ص 14: «الوظائف الاقتصادية بالجهة...»

يقوم المشروع الموجه من الدكتور مصطفى مشيش العلمي إلى القارئ على أساس تصور اقتصادي جهوي حالم -كما قلنا- وعلى لغة الأرقام الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية.. وهي لغة علمية دقيقة تفيد

في مجال البحث والدراسة والمعرفة وفهم الواقع بعمق.. ولكن الذي يواجهنا، هو، ماذا بعد لغة الأرقام وتصوير الواقع المعاش وتعرية المشاكل الاجتماعية والانسانية المتعددة والمتنوعة.. المتجسدة على سبيل المثال لا الحصر في المجالات التالية: الفقر المذقع، البطالة المتفاقمة، الجهل وانتشار الأمية بشكل خطير واستغلال فاحش.. !؟! من المسؤول عنها وعن غيرها.. !؟! وهل في ظل هذه الأوضاع المتردية والمتشعبة يمكن أن نحلم بإنجاز المشاريع المذكورة.. !؟! ما هي الحلول الحقيقية والموضوعية والفعلية التي بإمكانها إخراج المنطقة من أزمتها المركبة... !؟! هل حلت إشكالية السلطة والأرض في منطقة الغرب!؟

ينطلق الباحث مصطفى مشيش العلمي في كتابه هذا، من تصور خاص ومحدد تطغى عليه النظرة العولمية والسياسة الاقتصادية الرأسمالية، ويتجلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر في ص 17: «2- توزيع الثروات إذا نظرنا إلى جانب آخر، ذلك المتعلق بالعدالة الاجتماعية، فإننا نجد أن توزيع الثروات بين السكان غير متكافئ. فهناك فئة قليلة تستحوذ على أكبر ما يمكن من ثروات الجهة. والفئة الثانية، الكثرة العدد والضعيفة، لا تملك إلا القليل ومنها من لا يملك شيئا. علما بأن جزءا مهما من الفئة الأولى لا ينتمي إلى الجهة، ولا علاقة له بها، وبالتالي لا يستثمر بها إلا نادرا. وهكذا فإن القسط الأوفر من القيمة المضافة يغادر الجهة، الشيء الذي يفسر إلى حد كبير فقر الجهة رغم إمكانياتها الواسعة.».

إن السياق العام لطرح هذه الإشكاليات هو ضرورة إرساء المجتمع على أسس ديمقراطية ودولة الحق والقانون وعلى تفكير نقدي متواصل بإمكانه أن يزاوج بين البحث النظري والميداني التطبيقي وكذلك الحوار الديمقراطي الهادف إلى التغيير الفعلي. من هنا, فإن نظرتنا، هي نظرة تحليلية واقعية ونقدية للواقع الموضوعي المعيش، وهو يهدف إلى إبراز أهمية العلاقة القائمة بين النظري والتطبيقي وبين العام والخاص.. في معالجة أية إشكالية مطروحة للبحث والدراسة.. بهدف إعادة تشكيل الواقع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.. القائم على الفوارق

الكبيرة والخطيرة اللامتكافئة.. بين الفئات القليلة المحظوظة والمستفيدة.. والفئات العريضة المهمشة والمظلومة. وتفسير وتوضيح ونقد مسارات هذا الواقع الطبقي اللامتكافئ من خلال سياق العلاقات الإنسانية والاجتماعية.. مع الإيمان باختلاف في إطار الرؤية والمنهج.. لكل مهتم باحث أو دارس هادف إلى تحقيق نفس الأهداف الإيجابية العامة، وذلك لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الوضعية المأساوية للفئات العريضة من سكان المجتمع الغرباوي، وليس فقط «تصوير» و«وصف» هذه الفئات وتقديمها للقارئ على شكل مستفيد مستحوذ، مستغل.. وغير مستفيد، مقهور، ومستغل.. الخ.

وهكذا، فإن هذه الإشكالية، في رأينا، تكمن في أهمية فضح ونقد.. العلاقات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. للمجتمع الغرباوي المعقد والمتشابك الأبعاد والأهداف. فالإشكال لا يكمن في المستثمر وإن كان «أجنبيا» وإنما في السياسة المنتهجة والمطبقة والمفروضة.. !؟!. ومن نفس المنظور جاء في ص 17، «كما يتبين هذا كذلك خلال دراسة الودائع البنكية، فإننا نجد ما بين 40% إلى 50% من الودائع البنكية (الادخار الذي يودع بالبنك) هي التي تستثمر بالمنطقة على شكل قروض في مشاريع يمكنها أن تعود بالنفع على الجهة و50% إلى 60% من الودائع تحول خارج الجهة بواسطة الأبناك المحلية على مراكزها بالدار البيضاء أو الرباط.».

فهل الأبناك المركزية مثلا الموجودة في الدار البيضاء والرباط وغيرها تقوم بالمشاريع الإنسانية والاجتماعية.. التي تساعد على حل أزمات ومشاكل المجتمع المغربي برمته.. !؟! ما هو الدور الحقيقي للأبناك المركزية والفرعية المحلية في دول «العالم الثالث» بصفة عامة وفي المغرب بصفة خاصة.. !؟!

إن المشكل لا يكمن في اعتقادنا، في الأبناك، بقدر ما يمكن أساسا في سياساتها وأهدافها وأبعادها ووظائفها.. داخل مجتمع من المجتمعات..!؟

ويعود الباحث في ص 22 إلى الهاجس الأساسي الذي يشغله أكثر كرجل اقتصاد متحمس إلى «العولمة» باعتبارها المنفذ الأساسي إلى حل الإشكالية بالرغم من أن «العولمة» وبعد الدراسات والأبحاث العلمية والنقدية.. الكثيرة قد برهنت وأكدت على أن «العولمة» الشرسة تعمل على توسيع الفوارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، بين الأغنياء والفقراء.. كما تساهم في تعقيد المشاكل وتأزيم الإنسان، بالرغم من شعاراتها الواهمة والمغلطة والحالمة المزيفة التي تدعو مثلا إلى «الإقتصاد العالمي» و«التبادل الحر».. الخ. هذا لا يعني أننا لا نريد الانخراط والمساهمة الفعالة.. في الحضارة الإنسانية وفي الاقتصاد العالمي.. ولكن هل هناك تكافؤ بيننا وبين الآخر؟ هل نحن في المستوى المطلوب لتحقيق هذا الحلم الآن!؟! ماذا أعددنا لهذه العولمة.. !؟! وما هي الأشياء المفيدة التي يمكنها أن تقدمها لنا.. !؟!

هذه هي الصورة التي يقدمها كثير من الباحثين للعولمة، والتي تقوم على الانبهار الشديد بها والإعجاب العميق بإديولوجيتها البراقة والواهمة.. في حين نجد مناهضين لها من داخل دول «العولمة» وخارجها إزاء هذه الصورة لا يملك الباحث الواعي إلا أن يتساءل عن الصورة الحقيقية للعولمة.. !؟! وهل هي: فعلا تهدف إلى إنقاذ المجتمعات المتخلفة والفقيرة من تخلفها وفقرها وإسعاد البشرية –كما يروج لها–..!؟!

كما نجد الباحث في ص 49 و50 يركز على السلطة بمفهومها القديم وعلاقتها بالامتيازات وتوزيعها والتي تستفيد منها جهات معينة من غير أن تستفيد منطقة الغرب أو الدولة أو المجتمع.. من ثروة الجهة حيث يقول في الصفحتين السابقتين: «ومن المؤكد أن توزيع هذه الامتيازات لها علاقة مشينة ومباشرة بالمفهوم القديم للسلطة. فنحن أبناء الغرب نرفض سياسة الامتيازات كما رفضناها دائما. (...). فلا يستفيد الإنسان الغرباوي ولا الجماعات الغرباوية ولا جهة الغرب ولا الدولة من هذه الثروة التي تعد من أهم ثروات الجهة. وما يمكن إنجازه من مشاريع بمردود هذه الخيرات من أجل الصالح العام فهو شيء ضخم وهائل يدل على قيمتها وفوائدها.».

إن الاهتمام بإشكالية توزيع الخيرات والامتيازات.. يكمن في رأينا في إشكالية الكيفية التي توزع بها الخيرات الوطنية والمحلية وفي الطرق الممنهجة لتكريس الوضعية وتأزيم الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي.. والوطني برمته بدون حسيب أو رقيب.. وهذا ينبغي الاهتمام به أكثر وفضحه بكل الوسائل والطرق إذا أردنا فعلا تنمية وطنية شاملة تخدم مصالح المجتمع والدولة والمواطن.. لا صالح «البرجوازية» الرثة القديمة أو الجديدة، وكذلك الإقطاعية المتخلفة القديمة والجديدة، وكل الانتهازيين الذين يستفيدون ولا يفيدون.. يهدمون ولا يبنون.. هؤلاء جميعا الذين يتملصون حتى من أداء الضرائب الواجبة أداؤها والتي بإمكانها هي الأخرى، أن تلعب دورا مهما في مجال التنمية الشاملة.. !؟!

إن تحليل ومناقشة علاقة السلطة بالامتيازات من خلال الواقع المعاش والملموس على مستوى الوضعيات والأوضاع الاجتماعية والسياسية.. الخ. وطبيعة العلاقات السائدة بين المحظوظين وشروط الممارسات السلطوية كممارسات «مشروعة» ملموسة ومعاشة وحقيقية.. يجعلنا كل ذلك نطرح مجموعة من الأسئلة والتساؤلات حول ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم الجديد للسلطة وفي عالم إنساني وحضاري وثقافي.. عرف مجموعة من التحولات والتطورات والتغيرات.. !؟!

فالمفهوم الجديد للسلطة أصبح هو الآخر، مرتبطا بمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان كشرط أساسي وضروري لبناء مجتمع إنساني ديمقراطي يوفر للإنسان حقوقه ويرفع عنه كل أشكال الظلم والسطو والاستغلال والاستعباد.. في الواقع الموضوعي الحي والمتحرك، على مستوى التنظير المثالي أو الخطابات الموهمة والمضللة أو الأحلام المشلولة والموهومة.. التي تنتهي بانتهاء مناسباتها وأهدافها وأبعادها. إن مفهوم السلطة أصبح مرتبطا كذلك أشد الارتباط ببناء الدولة الديمقراطية، دولة الحق والقانون التي تحقق الحقوق وتضمنها وتحقق الإصلاحات والمشاريع.. الممكن تحقيقها. وتضرب بشدة على كل من خولت له نفسه أن يستفيد أو يهدم أو يستغل وينتهز.. الخ. لذلك فإن الحديث عن مفهوم

السلطة الجديد وعن الكيفية لممارستها يشترط تبني الديمقراطية الحقيقية كمبدإ أساسي وجوهري هدفها خدمة المصلحة العامة... !؟!

يتبين من صيغ هذه المناقشة والتحليل والنقد.. أننا نسلك في معالجة إشكالية تنمية جهة الغرب رؤية واقعية واضحة، وذلك لمحاولة البحث عن الأسباب الحقيقية والموضوعية وعن الشروط الذاتية والموضوعية المؤدية إلى هذه الوضعية أو تلك، ومحاربتها. وهكذا نرى كذلك من منظور الحديث عن إشكالية الصيد البحري والسياحة.. إشكالية وطنية وليست إشكالية جهوية فقط، تمتد جذورها وتتشعب.. ينبغي النظر إليها من منظور شمولي محدد ومدقق وواقعي موضوعي.. وكذلك بتأن وتبصر وحكمة حتى لا نجعل لغة الوصف الساحرة والتمني الذي يأتي ولا يأتي والحلم الموهوم والمغلوط.. يطغى عليها كل ذلك في خطاباتنا أكثر من لغة العلم والوضوح والعمل... !؟!

نجد في ص 26 و27: «4- 2- المحور الثاني: استغلال البحر والساحل: (...) لقد وهب الله تعالى جهتنا ساحلا أطلسيا يبلغ طوله حوالي 150 كلم. غير أننا لا نستغل خيراته الهائلة، حيث أن جهة الغرب لا تتوفر إلا على ميناء صيد صغير يوجد بالمهدية، مع العلم أن هناك سبع جماعات قروية مطلة على البحر ولا تتوفر على أي تجهيز، وهي: سيدي الطيبي، المناصرة، بنمنصور، البحارة أولاد عياد، للا ميمونة، مولاي بوسلهام والشوافع. (...).

وهكذا، سيساهم استغلال البحر (الصيد البحري وكلنا نعلم أهمية هذا القطاع للسوق الداخلية والخارجية وخصوصا منها الأوروبية) ولساحلنا الأطلسي (السياحة الشاطئية) في تنمية الشغل والرفع من القيمة المضافة وخلق ثروات جديدة وتحسين كل الوظائف الاقتصادية الضعيفة حاليا، كما أشرت إلى ذلك سابقا.».

لا نشك في أن هذه الاقتراحات هي اقتراحات إيجابية ومهمة.. ولكنها -كما قلنا- مكتوبة بلغة الآمال والأحلام الموهومة والانتظار البعيد.. يصعب تحقيقها في غياب شروط موضوعية علمية وواقعية. مثل هذه اللغة تعودناها منذ سنين طويلة في كثير من المناسبات، ولم تحقق

شيئا.. !؟! من هنا يصبح السؤال الجوهري الواضح في رأينا هو: من يستفيد من خيرات البحار والسواحل ويتحكم فيها.. !؟! ومن المسؤول الحقيقي عن هذه البحار والسواحل ويتحكم فيها.. !؟! وهل الفلاحة هي الأخرى في منطقة الغرب استطاعت أن تحقق أهدافها التنموية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية... !؟! وما هو البديل الفعلي الإيجابي لهذه الإشكالية.. !؟!

وحتى الحديث عن الثقافة في مجال التنمية الشمولية، هو حديث مهم وأساسي بل وضروري في عمقه، حين تناولنا بالبحث والدراسة هذه الجهة الغرباوية المغربية، ولكن ما هي وضعيتها الآن.. !؟! وما هي الأسباب الحقيقية والموضوعية التي أدت إلى أزمتها.. !؟! وما هي الثقافة التي ينبغي الأخذ بها وتشجيعها.. !؟!

لقد جاء في ص 27 و29: «إن هذه المواقع الموجودة بالجهة تكوّن ثروات مهمة. فلقد ذكر بالأمس السيد وزير الشؤون الثقافية، بعجالة، ببعض الحقائق حول هذا الموضوع. فالجهة تتوفر على مواقع تاريخية رومانية كبناصا وتاموزيدا وغيرها، وأخرى تعود إلى العهد الإسلامي كقصبة مهدية والبصرة ووزان العتيقة... الخ.

بالإضافة إلى الشواطئ المتعددة والجميلة، هناك مواقع طبيعية أخرى كالمرجة الزرقاء بمولاي بوسلهام، وبحيرة سيدي بوغابة، ومرجة حلوفة، ومرجة البقع بجانب سيدي يحيى الغرب، ومرجة بقرب وزان والفوارات وغابة المعمورة وسد الوحدة (...)».

كما يتحدث الباحث عن دور المجالس والمنتخبين، وعن حصيلة المشاكل المترتبة عن هشاشة السياسة القائمة، كما جاء في ص 32 «كان على المجلس الجهوي أن...» غير أننا لا نقف عند هذا التساؤل «كان على...» بل لا بد من القول والتأكيد على أن الانتخابات المزورة والغير ديمقراطية هي التي أفرزت لنا هذه المجالس المزيفة.. والبعيدة كل البعد عن تحقيق مطالب الوطن والمواطنين.. مما أفضى إلى هذه الوضعية أو تلك.. المعروفة في كل الجهات المغربية -تقريبا- لا جهة الغرب وحدها. فعدم المراقبة والمحاسبة وتحمل المسؤولية بضمير حي.. وفرض

الانتهازيين على المواطنين بشتى الطرق في الانتخابات، وطبيعة تكوينهم وثاقتهم وأهدافهم.. نتج عن ذلك وغيره وضع متأزم ومتشعب.. انعكس سلبا على المواطنين والوطن..

إن المقترحات الواردة في هذا الكتاب «مستقبل جهة الغرب –شراردة– بني حسن» لا يمكن نكران أهميتها وضرورتها لكنها صعبة التحقيق في غياب شروط موضوعية وذاتية.. إنها في حاجة ماسة إلى الارتباط بإشكالية الواقع الموضوعي المعيش وما يعانيه من مشاكل وما يتطلبه من حلول فورية، أكثر من الاعتماد على الأحلام والمتمنيات.. التي لا تتحقق في الغالب... !؟!

من منا لا يريد لكل جهات المغرب أن تتحقق فيها ما قاله الأستاذ مصطفى مشيش العلمي في ص 33 و35.. !؟! من منا لا يحلم؟ لكن لكل طريقته في الحلم لأن الأحلام أنواع مختلفة ومتنوعة.. !؟! ألم يطل صبر الوطن والمواطنين في تحقيق الآمال والأحلام.. التي كان من المفروض تحقيقها.. !؟! إلى متى ستتحول الأقوال والخطابات والشعارات و... في المغرب إلى تطبيقات فعلية.. بعيدا عن الإيديولوجيا والديماغوجيا والمصالح الشخصية.. !؟!

قراءة نقدية لكتاب : "الأدب الشعبي بالمغرب..." لإدريس كرم (اتحاد كتاب المغرب)

اهتمامنا بالتراث الغرباوي على الأخص ما حفزنا أكثر على الوقوف المتأني والمتبصر والمتعمق عند كتاب "الأدب الشعبي بالمغرب" للباحث إدريس كرم، ومحاولة قراءته بتأمل وبحذر. هذا الكتاب من غير شك سيغني هو الآخر المكتبة المغربية على العموم والخزانة الغرباوية الشبه فارغة من مثل هذه الدراسات والأبحاث والقراءات التراثية.. على الخصوص. وهو محاولة جادة وهادفة إلى تناول ومعالجة قضايا عامة في الواقع الغرباوي المعاش قديما وحديثا، وذلك بالاعتماد على أهمية العلاقة القائمة بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي.. بين رؤية الباحث وهو يعمل بكل الطرق والوسائل للغوص في عمق هذا الواقع المتشعب.. قارئا وواصفا ومصورا ومفسرا وناقدا.. قصد محاولة إعادة النظر فيه وفي الثقافة السائدة وفي الوعي المنتشر.. وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأبعاد والأهداف والأغراض الإنسانية والمجتمعية والاجتماعية والوعيية والثقافية.. تحل محل ما هو سلبي وفاسد ومضر للإنسان وللمجتمع وللواقع. ورؤية القارئ المهتم المنشغل والواعي، هو الآخر، بهذا الواقع الموضوعي المعاش، باعتباره يمتلك حق الاختلاف في الرؤية والمنهج لما يقرأه.. ذلك أن كل رؤية أو نظرية فكرية سواء كانت منبثقة من الحس المشترك (النظرية العامية) أو من الإنسان الفيلسوف (النظرية الفلسفية) أو من العالم (النظرية العلمية) فهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة والتساؤلات الهادفة إلى إيجاد حلول أو بدائل.. لقضايا شائكة ومتشعبة مطروحة بحدة في هذا الواقع الإنساني. مثل هذه الأعمال، إذا كانت جادة ومفيدة وعلمية موضوعية وإيجابية، بدون شك ستفيد الإنسان والمجتمع معا. كما ستحفز هذا الإنسان على المساهمة في التنمية الشاملة القائمة على العمل الفكري واليدوي والتطوير والتغيير والتجديد والبناء.. الخ.

لمرحلة من مراحل تاريخ هذا الواقع الإنساني، حيث يقول الباحث إدريس كرم في ص 33 من كتابه هذا :
"الهدف من الدراسة

إن دراستنا تطمح في أن تكون مغايرة للدراسات التي اهتمت بالأدب الشعبي، سواء كان هدفها هو حفظه من الانقراض أو الاستفادة منه على مستوى التقرب إلى ذوق الشعب كما هو الشأن بالنسبة للمغنين والكتاب والشعراء، أو معرفة البنيات الشكلية وأنماط العلاقات حتى يتسنى النسج على منوالها أو تكييفها لغرض السيطرة والتحكم كما هو الشأن بالنسبة للأنتروبولوجيا الكولونيالية أو الدعاية السياحية والإشهارات البضائعية.

كما أننا لا نريد الدخول في جدال الأصالة والمعاصرة وإعادة إحياء التراث، وإنما هدفنا بالأساس هو معرفة الإنسان، لا من أجل احتوائه والسيطرة عليه، ولا من أجل إبدال ما لديه بآخر، ولا بالتنذر عليه، كما كان يقول لي من كنت أسجل عنهم. وإنما من أجل معرفة مدى تأثير العصرنة عليه، وموقفه من بعض المؤسسات في خضم التغيرات التي تخضع لهما المنطقة منذ مطلع القرن".

هكذا، فمنذ تناولنا لهذا الكتاب، قد لاحظنا من خلال قراءتنا لعنوانه أننا أمام موضوع عام للأدب الشعبي المغربي، غير أنه في الواقع هو معالجة برؤية معينة وبطريقة محددة لقضايا ومشاكل.. متنوعة ومتعددة، متداخلة ومتشابكة للواقع الموضوعي المعاش الغرباوي في محدداته وتشكلاته وتشكيلاته ومكوناته وأبعاده.. الإنسانية والاجتماعية والفكرية والثقافية والوعيية والسياسية.. كما يبدو من خلال مضمونه وفهرسه الذي جاء على هذا الشكل : تقديم الإشكالية العامة : - القسم الأول وهو الذي يتناول مجموعة من المفاهيم مثل : الثقافة والتراث والانتروبولوجيا الكولونيالية والثقافة الشعبية والفلكلور والأدب الشعبي. ثم القسم الثاني وهو الذي يحتل الحيز الأكبر من أوراق الكتاب وقد جاء مناولا ومعالجا لأهمية وإشكالية منطقة الغرب على المستوى والبناء العقاري والتجهيزات والسكان.. ثم عناوين فرعية أخرى لا تخلو

من أهمية على مستويات : البحث والدراسة والمعرفة. مثل : دور وعلاقات الإنسان الغرباوي بالإنتاج في ظل العصرنة وموقفه من ذلك. ودور وعلاقات الإنسان الغرباوي في ظل العصرنة من خلال المنطق المتحكم فيها.

ما تجدر الإشارة إليه، وكما جاء واضحا في الكتاب ومن خلال فهرسه هو مدى اهتمامه الكبير بالإنسان الغرباوي، وبذلك فهويحاول لفت انتباه القارئ إلى أبعاد وأهداف وأعمال وعلاقات ومشاكل وقضايا ومواقف... هذا الإنسان الغرباوي من واقعه وما يجري فيه بشكل أو بآخر. وهذه إشكالية معقدة ومتشابكة، تقتضي منا النزول إلى واقع هذا الإنسان والغوص في عمقه قصد استيعابه وفهمه ومعرفته والتقرب منه ما أمكن، لأن هذا الواقع الموضوعي الغرباوي قد خضع لتحولات وتغيرات وتطورات كثيرة، إيجابية وسلبية. والاعتماد على النصوص أو ما كتب عن هذا الواقع في مرحلة من المراحل، ليس كافيا من أجل أن يفضي بنا إلى تحقيق الأهداف والأبعاد وإلى الدراسات والأبحاث العلمية الموضوعية المتوخاة تحقيقيها. كما أن الأستاذ إدريس كرم قد ركز في بحثه هذا على أهمية الوعي والمعرفة والعلاقة ورد الفعل/ الموقف.. الخ، لهذا الإنسان الغرباوي وعلى أهمية إشكالية الأثر والتأثير المنبثقة بدورها من إشكالية ما أصبح يعرف بالعصرنة والحداثة والعولمة.. وهذا موضوع شائك ومعقد ومتشابك الأطراف بدوره، لا يطرح على الإنسان الغرباوي وحده، بل لقد أصبح موضوع الساعة في كل المجتمعات الإنسانية متقدمة ومتخلفة، وهنا تكمن أهمية إشكاليته الشائكة والمعقدة.. كما قلنا ؟!

وبما أن هذا الكتاب الهام، جاء مكثفا بطرح القضايا الفكرية والإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية والثقافية والتاريخية والجغرافية.. في صيغة أشعار زجلية غرباوية نابعة من عمق الحياة اليومية والتجارب الإنسانية المختلفة، فإن المجال لا يسعنا هنا، من أجل التوسع والتعمق في كل هذه القضايا وفي غيرها، قراءة وتحليلا ومناقشة ونقدا.. حفاظا على الأمانة العلمية والفكرية وتقديرا

لأهمية قيمة الأبحاث والدراسات والقراءات.. التي تتطلب مجهودا جبارا من أصحابها.. فقد رأينا أن نقف عند البعض منها بهدف البحث والدراسة والقراءة والاستفادة والمناقشة البناءة والموضوعية النسبية الهادفة.

وإذن لا ينبغي أن نسعى من وراء هذا الكتاب التراثي الغرباوي.. معرفة الأدب الشعبي المغربي في شموليته المتعددة والمتنوعة والمختلفة كما يوحي لنا عنوانه، بقدر ما أنه يعالج قضايا وأفكار وحقائق ومواقف وظواهر ومظاهر.. أساسية ومهمة، تشكل قاعدة الواقع الموضوعي الغرباوي، من خلال الإنسان الذي يقطنه، وهو يتحرك وينظر ويعمل وينتج ويستهلك ويواجه.. ولقد صرح الأستاذ إدريس كرم في أقواله السابقة الذكر المستنبطة من الكتاب، هو أن هدفه الأساسي، هو معرفة الإنسان كإنسان حر، يرفض السيطرة والانقياد والهيمنة والتبعية.. إنسان له وعي وموقف.. مما يجري في واقعه وفي عصره وحضارته، ومع هذا وذاك، فسيبقى هذا الكتاب وغيره في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة والتحقيق في قراءة الواقع المتشعب والمتطور باستمرار، والمعرفة العلمية الموضوعية.. لإيفاء هذه المنطقة المغربية الغرباوية حقها، لأنها تعاني من التهميش ولا زالت بدورها في حاجة ماسة إلى دراسات وأبحاث وقراءات جادة وهادفة أكثر. ولقد حاولنا في كتابنا "من وحي التراث الغرباوي"[13] الجزء الأول الصادر في سنة 1999م معالجة مجموعة من القضايا الشائكة، انطلاقا من الواقع الموضوعي المعاش، ومن الظواهر والمظاهر والمشاكل.. كما هي في الواقع أكثر من الاعتماد على الوثائق والشواهد.. وكان تركيزنا هو الآخر، بالإضافة إلى الواقع، على الإنسان الغرباوي المغربي وعلى تراثه الغني، الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من التراث المغربي على العموم، وذلك في إطار الصيرورة والسيرورة التاريخيتين وفي إطار الحياة العامة كما يعيشها الإنسان. ونأمل أن يشكل هذا الكتاب التراثي التوثيقي والحيوي.. بجانب الكتب والمصادر الأخرى، التي اهتمت وركزت على هذه المنطقة الغرباوية المغربية،

محفزا أساسيا للقراءة وللبحث.. وأداة مفيدة وهادفة إلى تقريبنا ما أمكن، من هذا الواقع المتشعب والمهمش وبالأساس على مستوى البحث والدراسة والتدوين والتوثيق.. وأية محاولة ترفض الآخر وتستبد بالرأي الواحد والوحيد وتدعي المعرفة المطلقة واحتكارها.. فإنها في الحقيقة لا تهدف إلى المصلحة العامة وإلى التنمية الفعلية وإلى التطوير والتغيير والتجديد والبناء.. وإلى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة والحرية في الحياة وفي الرأي والحق في الاختلاف والإيمان بالتسامح.. الخ. مثل هذا الموقف أو هذه النظرية نرفضها رفضا باتا، لأنها تضر أكثر ما تنفع؟!

وبما أن الأدب على العموم، والأدب الشعبي على الخصوص، ليس خلاصة عمل فرد أو إنسان واحد، فهو لا يتشكل من وجهة نظر واحدة، بقدر ما هو نتاج وإنتاج وعمل الجماعة وهو بذلك شأن إنساني واجتماعي وتاريخي وثقافي وحضاري.. في آن واحد. فهو مرآة تعكس الوجه الحقيقي أو المزيف.. الموضوعي النسبي المعاش، في مرحلة تاريخية معينة وفي مكان من الأمكنة الإنسانية المحددة. ومن هنا تظهر أهمية الإبداع والقراءة والتساؤل والنقد. وبما أن الأمر كذلك نجد أنفسنا مضطرين قصد الوقوف عند بعض القضايا – كما قلنا – الواردة في هذا الكتاب قراءة وتحليلا ومناقشة وتساؤلا ونقدا.. للاستفادة وللإفادة.. من أجل إغناء البحث والدراسة والمعرفة المرتبطة بالواقع الموضوعي الغرباوي. ومن بين هذه القضايا المتشعبة والشائكة والحادة، ما يتعلق بإشكالية الحدود والتحديد أو التعريف بدقة وبشمولية لمنطقة من المناطق المغربية مثل منطقة الغرب كما أشرنا كذلك في كتابنا السابق الذكر " من وحي التراث الغرباوي". فإذا كانت الحدود الجغرافية – في الغالب – ما تكون سهلة ومحددة ومدققة ومقننة.. فإن هذا لا يصدق على الفكر الإنساني وعلى إنتاجاته المتعددة والمتنوعة والمختلفة.. التي بإمكانها أن تتجاوز الحدود وأن تكسر القيود، ولنا في الحياة الإنسانية العامة وفي التاريخ الإنساني والفكري والعلمي.. الدليل على ما نقول!؟!

يقول الأستاذ إدريس كرم في ص 45 و46 : " تلك هي المنطقة التي اختزلناها لدراستنا، والتي عرفنا أهميتها من خلال ما قاله من سبقونا إلى الميدان، وإذا كنا لن ننحو منحاهم في بحثنا، ولن نهتم بما اهتموا به، لا على صعيد التاريخ ولا الجغرافية، ولا الاثنوغرافيا، ولا الفلاحة، إلا أننا مع ذلك لن نغفل ذلك، باعتبار أن الإنسان الذي هو مدار بحثنا مرتبط بكل تلك المجالات، بيد أن الإشكالية التي طرحناها هي التي فرضت علينا ما يجب اختزاله، أو الإشارة إليه فقط أو التعليق عليه بما يناسب". و"وهكذا سنتعرض أولا للسطح، حيث سنرى التضاريس والحدود، فالأودية، وبعدها المناخ ثم التربة فالبنيات العقارية، وبعدها التجهيزات، وأخيرا نتطرق إلى السكان لنعرف انتماءهم السلالي، وعلاقاتهم فيما بينهم عبر التاريخ..."

وإذن، ما هي الأشياء الجديدة التي أضافها هذا الكتاب إلى إشكالية الواقع الغرباوي على المستوى الجغرافي/ تحديده جغرافيا، والسطح والتضاريس والأودية والأسواق والمناخ والتربة والمسائل العرقية والسلالية والثقافية!؟

أليست هذه المواضيع نفسها هي التي اهتم بها جان لوكوز في دراسته الطويلة والمكثفة حول الغرب "الغرب معمرون وفلاحون" – في عموميتها -، وغيره من الذين كتبوا عن الغرب!؟ أليست مشكلة تحديد الغرب مطروحة لحد الآن نظرا لغياب وتغييب النظرة العلمية وطغيان النظرة السياسية الخاضعة لعدة أسباب وأهداف وأبعاد..!؟ كيف نفسر حدود الغرب مثلا "جنوبا" بوادي سبو، في حين أن سبو يشق وسط منطقة الغرب تقريبا!؟ وكيف نفسر حدوده "شرقا وشمالا" باجبالة، مع أن مجموعة من القبائل الغرباوية تستقر في "اجْبالة" مثل "الهبط" المنتشرون في منطقة الشمال كالقصر الكبير، ناهيك عن وجود مجموعة من الظواهر الشعبية في الشرق وفي الشمال مثل : ظاهرة الهيت وعيساوة وأولاد الرياحي.. بالإضافة إلى مجموعة من العادات والتقاليد هنا وهناك، كما أشرنا في كتابنا السابق الذكر..!؟

إن مثل هذه الأحكام والأقوال، كثيرا ما تثير إشكالات متشعبة وشائكة وأسئلة وتساؤلات متعددة ومختلفة تستعصي معالجتها وتفصيلها في هذه القراءة المقتضبة والمختزلة، مثل : هل هناك سهولة في تحديد الحدود بين المناطق المغربية، من غير نسيان المميزات والخصائص.. التي تتميز بها كل منطقة عن منطقة أخرى، في إطار الوحدة والتنوع والاختلاف..!؟ كيف يمكننا أن نفسر حقيقة سكان الجنوب والصحراء المغربية على الخصوص، وبين القبائل العربية الغرباوية النازحة من الجزيرة العربية فإفريقيا ثم الجنوب المغربي!؟ وكيف نفسر –وهذا ما قمنا به في إحدى قراءاتنا المنشورة بجريدة "بيان اليوم"– التقارب والتشابه وفي بعض الأحيان التطابق.. بين الظواهر والمظاهر الشعبية الموجودة في الجنوب بما في ذلك الصحراء المغربية وفي غرب المغرب وشماله وشرقه!؟ أليس الحديث أو التفسير المنطقي والواقعي الموضوعي هو الذي يكمن في الإيمان بحقيقة التنوع والاختلاف في إطار الوحدة، والوحدة في إطار الاختلاف والكثرة والتنوع والتمايز..!؟ ما هي نظرتنا إلى التراث المغربي عموما والأدب الشعبي المغربي خصوصا!؟

إن نظرتنا إلى التراث المغربي كنسق متداخل ومتناسق ومتفاعل العناصر لا ينفي المميزات والخصائص والتنوع والاختلاف – كما قلنا – الذي يشكل هذا التراث من جهة، ولا ينفي كذلك الترابط والتداخل والتفاعل والتوحد والوحدة.. من جهة ثانية. وهذا ليس غريبا عن الباحث المهتم إدريس كرم لأن الواقع الموضوعي هو الذي يفرضه علينا، ولسنا نحن الذين نفرض على الواقع الموضوعي المعاش ما نريده فنسقط بسهولة في الأحكام المسبقة الذاتية وفي التبسيط والتعالي عنه. إن التراث الشعبي المغربي عمل أو إنتاج مركب ومتداخل توحده الدراسات والأبحاث والقراءات.. التي يقوم بها الإنسان الواعي بهذه الإشكالية والذي يحاول من خلالها تجاوز الحدود الموضوعة والمرسومة للمناطق والمدن والقرى والبوادي.. بل وحتى للمجتمعات

في بعض الأحيان.. كما تتجاوز النزعات القبلية والإثنية والإيديولوجية والسياسية.. الخ.

كما جاء كذلك في ص 50 حول المصانع : "تتوفر المنطقة على عدة مصانع خاصة في قطاعات السيليلوز والورق والصناعات الغذائية والكيماوية، فهناك معامل للسكر في كل من سيدي سليمان ومشرع بلقصيري وسيدي علال التازي، وسوق الثلاثاء، ومصانع عصير الفواكه وتلفيف الحوامض وأخرى للنسيج والبناء الصناعي والأشغال العمومية والتبغ"

إذا كان كل شيء في هذه الحياة، بما في ذلك الواقع الموضوعي والطبيعي والكوني.. يخضع لمنطق الحركة والتطور.. فهذا ينطبق كذلك على الأشياء وعلى الكائنات الجامدة والكائنات الحية، ومن أجل ذلك فإن المصادر والوثائق التي يمكن أن تصدر أو أن تظهر وتوجد.. في وقت معين ومحدد.. يمكن أن تحتمل الصدق أو الكذب في إطار حقيقتها ومصداقية يقينها.. أي تطبيقها أم غير تطبيقها في الواقع ووجودها بالفعل فيه. كما أن أغلبية المصانع المذكورة في النص السابق –وبالخصوص "معمل السكر" بسوق الثلاثاء لا وجود له أصلا على أرض الواقع، بل كانت توجد معصرة للعنب– قد أغلقت أبوابها أمام العمال في هذه المنطقة مثل مصانع عصير الفواكه، وتلفيف الحوامض بمشرع بلقصيري لم يعد يشتغل منها إلا واحد لبعض الأسابيع وبقليل من العمال، –وحتى هذا المصنع الواحد لم يعد يشتغل هو الآخر، الآن– وكذلك معمل/ مصنع التبغ ببلقصيري كذلك لم يعد له أثر.. الخ. فأين نحن من هذه الأقوال على مستوى الواقع الموضوعي!؟ هذا بالتأكيد هو حال أيام بعض الأسواق المذكورة في ص 51، حيث أصبحنا أمام مجموعة من الأسواق المغطاة والمعراة، اليومية والأسبوعية.. وعلى ذكر أيام الأسواق الأسبوعية التي جاء في الكتاب فلم تعد تقام يوم الجمعة مثل : سوق الجمعة بالحوافات وسوق الجمعة بلالة ميمونة وكذلك بالمكرن.. فأين نحن من هذا الكلام الوارد في الكتاب؟

ما كان علينا أن نثير هذه الإشكالات والحقائق لولا أن الكتاب صدر في أواخر سنة 2004م، وحقائق الأخطاء التي ذكرناها قد وقعت منذ سنوات وليس في هذه السنة فقط!؟. ولا يغامرنا شك في أن الأستاذ الباحث إدريس كرم كانت ستفوته هذه الحقائق لو نزل إلى الواقع الموضوعي المعاش، ولم يقتصر فقط على بعض المصادر التي تجاوزها الواقع بتحولاته وتطوراته وتغيراته. وما قلناه عن المصانع وبعض الأسواق يمكن قوله كذلك عن كثير من المواسيم الغرباوية على مستوى المكان والزمن، الذي أصبح يخضع لرهانات سياسية وليس لرهانات إنسانية ومجتمعية وموسمية.. كما كان الأمر في القديم؟!

ومن إشكاليات الحدود والمصانع والأسواق والمواسيم في منطقة الغرب إلى إشكالية الأسرة والقيم والأخلاق والعلاقات والسلوكات.. الغرباوية، كما جسدتها الأشعار الزجلية الغرباوية، وكما حاول الأستاذ كرم أن يتناولها ويقدمها للقارئ المهتم بوآسطة نصوص تراثية وقراءات تأويلية شخصية وذلك من خلال علاقة الإنسان الغرباوي بالأسرة قديما وحاليا.. استنادا إلى دلالات المفاهيم أو الكلمات المستخدمة في التراث وتجسيدها أو محاولة تطابقها مع الواقع المعاش. وهكذا يقابل بين مفهومين متناقضين اجتماعيا وطبقيا وحتى أخلاقيا.. "الخيمة الكبيرة : الغنى والجود والوقار والاحترام والاستقامة والأخلاق الحسنة..." و"الخيمة القصيفة : الفقر والجوع والخيانة والفساد وعدم الاستقامة في السلوك والأخلاق..." حيث نجد في ص 65 : "- كل واحد كا يجر على أصله

- ما عندها عرض تحشم عليه"

ثم التقابل بين كلمة "دار" وكلمة "خيمة" حيث يرى الباحث أن الهجرة إلى المدن هي التي أدت بكلمة دار أن تحل محل كلمة خيمة حين دخولها إلى هذه المنطقة، حيث جاء في ص 67 : " بيد أن ما يلاحظ هو أن كلمة الدار بدأت تدخل إلى المنطقة لتحل محل الخيمة، ومصدرها الفئات التي هاجرت المنطقة إلى المدن..."

الانطلاق من عمق الواقع الموضوعي – كما قلنا – والاعتماد عليه في الكشف عن الحقائق المؤكدة وكشهادة صادقة ويقينية وحقيقية.. هو ما يميز البحث العلمي وقيمة مصداقيته، أكثر من الأقوال التي لا تجد لها في كثير من الأحيان، ما يطابقها ويؤكدها.. على مستوى الواقع، وهذا ينطبق على مجموعة من الأقوال والأمثال الشعبية، إما من خلال دلالاتها وأوصافها.. وإما من خلال إساءة قراءتها وتأويلها وتوظيفها.. وهذا ما بدا لنا واضحا من خلال المقابلة أو المقاربة.. بين الخيمة الكبيرة والخيمة القصيفة، وإلا كيف نفسر فساد الأغنياء وظلمهم وتلسطهم واستغلالهم وشرهم وعنفهم وأخلاقهم المنحطة والمتدنية وتخريبهم للقيم الفاضلة كما شهد ويشهد الواقع المعاش على ذلك – مع أن هذا الحكم لا ينطبق على كل الأغنياء...!؟ من كان يفسد ويظلم ويطغى ويزني ويعبث حتى في القديم، أليس هم الأغنياء وفي مقدمتهم ذوي السلط كالقواد..!؟ ثم كيف نبرر ونفسر كذلك، التقابل بين الدار والخيمة والتحول الطارئ عليهما أليس العكس هو الصحيح، باعتبار أن سكان الغرب لم يعرفوا كلمة دار إلا مع الذين هجروا إلى المدن، بل لقد عرفوها منذ القديم منذ هجرتهم من الجزيرة العربية، وكذلك مع الذين هجروا من المدن إلى البادية، وإلا كيف نفسر : دار الكداري، دار العسلوجي، دار بلعامري أو ليست كلمة خيمة العربية ذات عمق دلالي تاريخي وثقافي وحضاري يرتبط بهوية العربي وبنخوته وكرامته وشجاعته وقيمه.. أكثر من إعطائها دلالة الدونية والانحطاط والتخلف.. الخ. وهذا ما أدركه الباحث كرم في ص 69 حين قال : "وعليه نقول بأن مفهوم الخيمة يعني علاقة زواجية ومسكن مستقل عن الأبوين، فإن كانا موجودين في نفس المسكن فالتابع يفقد تسميته مول الخيمة أو الدار"

في موازاة ذلك حاول الباحث أن يغوص في ظاهرة الزواج والتحولات التي طرأت عليها، وذلك من خلال ما كانت عليه في القديم وما أصبحت عليه الآن، من خلال العناصر الذاتية والموضوعية المكونة لهذه الظاهرة أي من خلال الرجل والمرأة والأهل والأقارب

والعادات والتقاليد.. بالاعتماد على الزجل/ الأدب الشعري الزجلي الغرباوي المحبوك والمطروز... في صور ومشاهد شاهدة ومنبثقة من الواقع الموضوعي المعاش، ومن التجربة الإنسانية اليومية والفعلية الحقيقية، وبذلك استطاعت هذه الأشعار الزجلية أن تتوقف في وظيفتها وأبعادها وأهدافها ورهاناتها – نسبيا – وذلك بالاعتماد على التركيز والتكثيف والتدقيق في فن التصوير والوصف.. كما يتجلى ذلك في الواقع الموضوعي المعاش.

تجرنا قراءتنا في الخلاصة لهذا الكتاب المهم إلى إشكالية أخرى أعقد وأعمق وأعوص من سابقاتها، ألا وهي إشكالية الأسرة الغرباوية والعصرنة. هذه الإشكالية ليست خاصة بمنطقة الغرب وحدها بقدر ما هي ظاهرة إنسانية واجتماعية عالمية، ويبقى البحث عن أسبابها وعواملها ومشاكلها وشروطها وظروفها.. أهم بكثير من الاقتصار على وصفها وتصويرها كما هي عليه ببساطتها وتعقيدها في وعي الحس المشترك وفي المعرفة العامية السطحية والبسيطة التي تعتمد في تفسيرها وتحليلها على ما هو بسيط وقدحي.. أكثر من التعمق في معرفة الأسباب والمسببات بطرق علمية، مما يساعد الإنسان على أن يصبح قادرا على التمييز بين الحياة القديمة والحياة الجديدة المعاصرة... بين الحرية والتبعية.. بين التحرر والهيمنة والتسلط. فالمشكلة لم تعد فقط تكمن في ما هو عصري وما هو كلاسيكي / قديم، بلدي.. الخ. وإنما في هل يستطيع الإنسان أن يدمقرط المجتمع ويضمن الحقوق ويحقق الحرية الفعلية!؟

هكذا فليست العصرنة هي التي ساهمت وحدها في الفساد وفي التفكك العائلي والأسري والقبلي والمجتمعي والإنساني.. وإنما كذلك السياسات الفاسدة والقيم المنحطة والتسيير اللامسؤول والفوضى والهيمنة والتسلط على المجتمعات ونهب الشعوب وخيراتها.. هو ما ساهم أكثر وشجع على الوصول إلى هذه الأوضاع المتردية والمتأزمة.. حيث جاء في ص 108 : " وعليه فالحديث عن السطلة هو حديث عن السياسة أو في السياسة حسب التعبير الشعبي، وهذا يعني أن

كل بحث في الاقتصاد والتخلف، يتحول ويجب أن يبدأ من البحث في الدولة، هذا البحث الذي لا يمكن أن يكون إلا بحثا في الصراع الاجتماعي، في الطبقات، في السلطة والثورة، وذلك أن الدولة أصبحت هي المهيمنة على هذه القطاعات، خاصة في المغرب عامة والغرب خاصة".

إن السلطة في المجتمع الغرباوي لم تعد تقتصر على الجانب الديني كما كان الأمر في القديم كما جاء في ص 122 و 123 "السلطة الدينية :

نعتبر السلطة دينية كل سلطة ارتبطت بالله سواء كانت مباشرة أو بواسطة، وذلك انطلاقا من النصوص التي تحت أيدينا، وهكذا سنجمع تحتها سلطة الطلبة والفقهاء والأولياء الصوفيين والشرفاء والعرافين والمساجد والآباء والأنبياء والعفاريت..." ويضيف قائلا في ص 133 "السلطة الدنيوية :

1 – المخزن

لعل أبرز سلطة دنيوية في الغرب اليوم هي المخزن، ودوره الأساسي كما يتبادر إلى الذهن هو إقرار الأمن من بين الناس المتساكنين وتنظيم المعاملات فيما بينهم بناء على قوانين..."

ويخلص الباحث إدريس كرم إلى خلاصة لا تخلو من أهمية حول سياسة المخزن في المغرب لا في الغرب وحده حين اعتمد في هذه الإشكالية على بنود الحماية، والتي مع الأسف لا زال الكثير يتعامل ويعمل بها حتى الآن وهي كما جاء في ص 141 و 142 ونظرا لأهميتها وخطورتها ارتأينا إعادة كتابتها كما وردت في الكتاب كالتالي:

"المخزن كجهاز تغيير

لقد هدفت العصرنة منذ أن وطئت أقدام حماة المستعمرين أرض المغرب، تقوية جهاز المخزن وتدعيمه في مواجهة القبائل وباقي مراكز السلطة الأخرى سواء كانت فردية أم جماعية، دينية أم دنيوية، ويظهر ذلك جليا واضحا في بنود الحماية جاء في :

الفصل الأول : (اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية، وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للإصلاحات الإدراية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها إلى المغرب.

فهذا نظام سيحافظ على الحالة المدنية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسته الديانة الإسلامية والمؤسسات الدينية وبالأخص منها الأحباس بما يشمل تنظيم مخزن شريف ومعدل.

الفصل الثاني : يقبل من الآن جلالة السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد إعلام المخزن في الاحتلالات العسكرية المؤقتة التي تعتبر ضرورية في بعض الجهات للمحافظة على الأمن.

الفصل الرابع : إن التدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها باقتراح الحكومة الفرنسية – جلالة السلطان، والسلطان الذي يتفاوض لها في ذلك، وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة او تعديل القرارات الموجودة، فالإصلاحات التي تعتزم الدولة الحامية إدخالها تتمثل في : - الإدارة – القضاء – التعليم – الاقتصاد المالية – الأمن.

وستحترم الممارسات الدينية – الأحباس – المؤسسات الدينية.".

ويضيف قائلا في ص 166 : "يتبين أن العامل الهام من عوامل الإنتاج الفلاحي لم يعد خاضعا للناس، ذلك أن المخزن يهيمن على جل الأراضي إما بطريقة مباشرة كالأراضي المسترجعة أو بطريقة غير مباشرة، كأراضي الجماعات والكيش والحبوس، ثم الآراضي المسقية والخاضعة للزراعة التسويقية والصناعية...".

نعم لقد تحولت في المغرب كله وفي الغرب، كما في العالم بأسره مجموعة من القيم الإنسانية والاجتماعية والدينية والأخلاقية.. وأصبح التمزق في الشخصية والتفكك في الأسرة والانحلال في المجتمع.. من أهم المقاييس وأخطرها التي تقاس بها حضارتنا

المعاصرة والمعايير التي نحكم بها على علاقاتنا وسلوكاتنا ومعاملاتنا، ولقد صدق الباحث إدريس كرم في تحليل ومناقشة ونقد : (القيم والتفكك والقمع والتسلط والظلم...) في ص 134 و 135... الخ.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الباحث استطاع أن يتغلب على المنهج الوصفي والتصويري المستند على أقوال وشواهد وأخبار ومعلومات ومعارف.. الآخرين، ولو كانت خاطئة بفضل تبنيه المنهج العلمي التحليلي والتفسيري والنقدي.. التاريخي والاجتماعي الواقعي والموضوعي المعاش، وبذلك أعاد رؤية الطرح الإشكالي للواقع الغرباوي من وجهة نظر تتحلى بالعلم والمعرفة العلمية.. وهكذا فإن كل قراءة واعية وهادفة مركزة ومعمقة من شأنها أن تؤدي إلى الوعي الصحيح والبناء الصحيح الصلب.

إن المكتبة أو الخزانة الغرباوية – كما قلنا – ستستفيد من هذا الكتاب الذي هو مجهود باحث قريب – نسبيا – من الواقع الغرباوي، بالرغم من ابتعاده عنه، مكانيا، كما تبدى لنا من خلال مجموعة من الأشياء، كانت ولا زالت أو لم تعد على الأقل تلعب أدوارها في الواقع الغرباوي. ونتمنى أن يعود الباحث إلى الواقع الحالي لتتبَدَّى وتتكشف له مجموعة من الحقائق الأخرى كي تصبح مشروعا جديدا للبحث في مجال التراث الشعبي الغرباوي.

الفصل الخامس :

- مقدمة : هل المجتمع البدوي الغرباوي مجتمع قبلي؟

الباب الأول :

- إشكالية الإقطاع والإقطاعية في الغرب.
- علاقة البرلمانيين بالسلطة وبالإقطاعية وبالسياسة في منطقة الغرب.

الباب الثاني :

- إشكالية المعامل والضيعات والشغل
- خلاصة تساؤلية حول إشكالية التراث الثقافي الشعبي في مواجهة الثقافة الاستعمارية...!؟!

مقدمة عامة : هل المجتمع البدوي الغرباوي مجتمع قبلي؟!

لا نستغرب حين نتحدث عن المجتمع الغرباوي.. نتحدث عن موقع ودور وأهمية "القبيلة" فيه، من خلال مكوناته وتجلياته وقيمه وعلاقاته وعاداته وتقاليده.. أي في تركيبه السوسيوثقافي والسياسي والفكري.. مما يشكل جانبا سلبيا في الاندماج الاجتماعي القائم في عمقه وأساسه، على القرابة وصلة الدم والعرق والعاطفة والعصبية.. لا على أساس المواطنة والحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.. الخ. وهذا يتجلى بوضوح في موسم الانتخابات الجماعية والبرلمانية والمهنية وفي الجمعيات والتعاونيات.. ولكن أيضا مع حضور المال والمصلحة.. وهكذا فإن السياسة والتنظيم السياسي، سواء تعلق الأمر بالدولة أو بالأحزاب أو بالنقابات.. يتجلى كل ذلك بدقة وبوضوح في علاقة القبيلة بالسلطة كقاعدة أساسية لكل تنظيم سياسي اجتماعي من هذه التنظيمات وغيرها. ومن هنا كذلك يصبح من الصعب الحديث عن المجمتمع البدوي "الحداثي" وعن مظاهر ومؤثرات ومؤشرات.. الحداثة في مثل هذا المجتمع البدوي الغارق في التقليد والنزعة القبلية والعصبية..الخ. مما يعرقل كذلك بناء دولة الحق والقانون وتحقيق الديمقارطية وحقوق الإنسان بالشكل الحديث والمعاصر!؟!

وحتى لا يساء فهمنا، لا أحد يشك في أن المجتمعات المتخلفة على العموم، والمجتمعات البدوية، مثل المجتمع البدوي المغربي قد فرضت عليها العولمة كواقع موضوعي معاش بالرغم من تشكلاتها وتشكيلاتها الاجتماعية التقليدية، مما أثر كذلك على الدولة الثالثية التي أصبحت تعيش صراعا بين التقليد والحداثة من الحداثة والعولمة. ولعل أخطر ما تعاني منه هذه البلدان الثالثية هو تحالف الأقوياء / الأغنياء المتسلطين والناهبين لخيرات الإنسانية، على "تشييء" الإنسان وتركيعه ليبقى سهلا للاستغلال والاستعمار والانقياد والخضوع والعبودية... مما ترتب عنه صعوبة المقاومة والتغيير والتحرر من مخالب التخلف وسموم الاستعمار والعنف والتسلط والاستغلال. وهكذا

أصبح المجتمع البدوي مرتعا للمتسلطين على اختلافهم في عصرنا المعاصر كذلك وبالرغم من حضور المجتمع البدوي الغرباوي، مثلا، في سياسة الدولة والأحزاب والإقطاعية والبرجوازية.. فلم يعد له الدور القيادي في السياسة وفي بناء أو تنظيم الدولة الحديثة.. وكذلك في المشاركة الفعالة، بقدر ما يبقى حضورا شكليا في الغالب. فقد اختلفت النظرة إليه ولم يعد يلعب الدور الذي كان يلعبه في القديم وفي السياسة التقليدية، نظرا للأمية المتفشية والفقر المذقع والتهميش المفرط والعطالة المتسعة يوما عن يوم.. فأصبحت علاقة القبيلة/ البادية بالمال أكثر من السلطة ومن العصبية القبلية والإثنية.. الخ.

لقد جاء في مجلة "حوار العرب" السنة الثانية / العدد : 19 يونيو (حزيران) 2006م. ص 7 على لسان محمد الرميحي حول موضوع : الارتداد إلى القبيلة : " في المغرب تقول لنا الدراسات إن سكان الريف والصحاري هم من شكلوا التشكيل القبلي : "فالقبائل المغربية، بشكل عام هي قبائل مكانية (الريف والصحراء) أكثر منها قبائل قرابية تقوم على صلة الدم والانتماء القبلي. فمسلمات القبيلة التقليدية لا تنطبق تماما على القبائل المغربية. وقد قامت القبائل المغربية (في المغرب والجزائر) بدور وطني ضد الغاصب الغربي. وساعدت الحركة الوطنية على الدفع بالاستقلال إلا أنها جماعات معقدة ومتداخلة يلجأ إليها الناس طوعا طلبا للتساند. وظل تمرد القابائل المغربية طوال الحكم الفرنسي وردحا من الحكم الوطني منغصا لهيمنة الدولة. حتى غدا الكثير من أهل الريف ينزح إلى المدن طلبا للعيش.".

القارئ المتمحص والمتأمل والعارف بنشأة وتجليات وحقائق.. القبائل المغربية، سيتفاجأ حين يسمع فقط، أثناء الحديث عن القبائل المغربية (القبائل الريفية والصحراوية) بل هناك قبائل في كل منطقة من مناطق المغرب، والمغرب في أساسه متكون من القبائل . أما منطقة الغرب، فحدث ولا حرج.. هي مجتمع قبلي بامتياز، وأكثر من ذلك فبالإضافة إلى القبائل أو الدواوير ذات الأصل المغربي القديم والأصيل مثل الأمازيغية، فهناك القبائل العربية القحة والأصيلة والتي بقيت وفية

لمميزات وخصائص ومظاهر وعادات وتقاليد.. القبائل العربية في الشرق والمغرب.. وإلا كيف نفسر : ظاهرة أولاد.. الذين يرجعون إلى الجد الواحد.. والتعصب إليه وإلى العلاقة الدموية الموجودة بين سكان هذا الدوار أو ذاك؟ كيف نفس كذلك ظاهرة القبائل البدوية الغرباوية العربية التي انتشرت في أنحاء المنطقة الغرباوية متشبثة هي الأخرى بالعادات والتقاليد والقيم والخصائص والمميزات. التي تتميز بها القبائل العربية في العالم العربي!؟ كيف نفسر ظاهرة "بلاد الجموع" التي ترجع في أساسها إلى الرابطة الدموية والعرقية والعصبية العربية...!؟

وإذن، القبائل المغربية، قبائل مكانية وقرابية تربط بينها روابط الدم والانتماء القبلي والنزعة العصبية والمصلحة الخاصة والعامة.. – كما قلنا – قبائل متنقلة ومستقرة حسب الظروف الطبيعية والإنسانية والسياسية.. والمعاشية/ الحياتية التي تضمن لها البقاء والاستمرار كباقي الكائنات الحية الأخرى. القبائل الغرباوية، فعلا، سكنت الأراضي الخصبة – في الغالب – التي تصلح للزراعة والرعي.. بفضل قربها من الأنهار، أو اعتمادها على مياه الأمطار. وهكذا فإنها لم تُعَان من الماء كثيرا، الموجود بوفرة سيما في فصلي الشتاء والربيع. وهكذا فحين تصبح الحياة صعبة من ناحية الماء – نسبيا – في الفصلين الآخرين وعلى الخصوص فصل الصيف إذا ما كان قارا وحارا وجافا.. ترتحل الأغلبية إلى جانب الأنهار والأماكن التي توجد بها الآبار.. وتتأكد هذه الحقيقة، كما أشرنا في كتابنا "من وحي التراث الغرباوي الجزء الأول"، حين قلنا إن كثيرا من الدواوير الموجودة بمنطقة الغرب، تجد لها اسمين مرتبطين بهذه الإشكالية مثل : امغيطن الرمل وامغيطن الواد.. بعابشة الواد وبعابشة الرمل بل أكثر من ذلك، حين نجد نفس الأسماء لكثير من الدواوير الموجودة في منطقة الغرب، موجودة كذلك، مثلا، في منطقة الجنوب..؟! الخ. وهكذا تصبح الحياة قائمة لديها في السهول المنبسطة القريبة أو البعيدة – نسبيا – من الماء. هذا الواقع، واقع الترحال بحثا عن الماء ضمانا لحياة الإنسان والحيوان في الواقع البدوي الغرباوي، طالما سبب نزاعات وخصومات

ومواجهات عنيفة، في بعض الأحيان. لكن كثيرا من هذه المظاهر والظواهر والحقائق قد قلت، ولم تعد تشكل إشكالا كبيرا لسكان البادية الغرباوية، بفضل تغيير وتطوير وتحويل.. مجموعة من الأشياء، من بينها الاستقرار الدائم في مواقعها / عمليات السقي وحفر الآبار.. اليوم.

وكذلك بفضل ملكية وتمليك الأرض (الفردية أو الجماعية).. الخ. هكذا كفت عن التنقل والترحال، واهتمت بالفلاحة وبتربية المواشي. وبدأت تتفنن في أنواع الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والدواجن، آخذة بذلك الطرق التقليدية والطرق والآلات الحديثة والمعاصرة. وبالرغم من ذلك لم تستطع أن تنتقل إلى الحداثة بمفهومها الغربي ولم تتوغل في العولمة لتلعب الدور الذي ينبغي أن تلعبه كما هو الأمر بالنسبة للعناصر التي تستفيد منها وتفرض نفسها على الشعوب الأخرى. بل ظلت قبائل الغرب، كما نرى، غارقة في التقليد والحياة المتأزمة التي تعاني من التخلف ومن مخلفاته ورواسبه، بالرغم من عيشها في واقع الحضارة المعاصرة، حضارة التقدم العلمي والتكنولوجيا التقنية.. والديمقراطية وحقوق الإنسان..!؟!

ومن جهة أخرى، فإن كثرة المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية الطبيعية التي شكلت إكراهات وضغوطات على كثير من الأفراد والأسر والعائلات.. من هذه القبائل الغرباوية، حين أجبرتها على الهجرة إلى المدن المغربية أو إلى خارج الوطن. هذه الأسباب وغيرها أجبرت هؤلاء وأولئك على الانسحاب من الحياة البدوية القاسية بحثا عن حياة بديلة أحسن من الأولى. وما يثير الانتباه في إشكالية الهجرة التي تحدثنا عنها، هو أن هذه العملية تمت بالجلب : جلب فرد لفرد أو لأفراد.. وأسرة لأسرة ولأسر ولمجموعات وجماعات.. وذلك، بفضل القرابة أو العلاقة أو الصداقة..الخ.

المهتم المتتبع والباحث المتعمق في الواقع البدوي الغرباوي، سيجد بأن هذا الواقع كان ولا زال مهد القبائل العربية المغربية البدوية وغيرها.. التي هاجرت من الجنوب والشرق والشمال.. واستقرت في هذا الواقع في حياتها – كما قلنا – على الفلاحة والزراعة وتربية

المواشي والدواجن والطيور.. ولنا أمثلة كثيرة في تأكيد وتوضيح ذلك، من خلال قبائل : بني حسن وبني مالك وبني هلال وسليم، وسفيان... هذه القبائل التي لا زالت قائمة حتى الآن في أخلافها.. كما ينتشر سكان الغرب في أرض الوطن وفي الخارج – كما قلنا – في السابق، يمارسون كل الأعمال والوظائف والأدوار.. كباقي سكان جهات المغرب الأخرى.

وإذا ما حاولنا الانتقال من الحديث عن واقع القبائل البدوية الغرباوية إلى الحديث عن أسيادها/ أقويائها وشيوخها وقوادها/ أمرائها ومجاهديها/ أبطالها.. الذين عاشوا عيشة الأسياد المحظوظين المتميزين، والذين نالوا اهتمام سلطة المخزن في كل حقب المغرب، حتى في حقبة الاستعمار. وكان يعتمد عليهم في كل الأوقات : أوقات السيبة وأوقات الاستقرار.. أوقات الشدة وأوقات الرفاهية، بل شكلوا عناصر أساسية في توجيه السياسة المغربية لأنهم يشكلون نسبة مهمة في واقع سكان المغرب على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. ومع ذلك، وكما قلنا كذلك، فإن منطقة الغرب البدوية تعاني من مجموعة من المشاكل المتنوعة والمتعددة وفي مقدمتها الأمية والفقر والبطالة.. الخ.

والأكيد أن المجتمع البدوي الغرباوي متشبث بهويته المغربية والعربية والإسلامية.. يلعب الدين الإسلامي دورا كبيرا في حياة سكانه قديما وحديثا، والدليل على ذلك، هو أنه لا يخلو دوار أو قرية أو مدينة أو. من وجود مسجد على الأقل للتعبد وذكر الله، وهذه الحقيقة لها دلالاتها التاريخية والسياسية والدينية والثقافية.. وبجانب المساجد هناك زوايا، كما أن هناك أضرحة لأولياء معروفين مشهورين وأولياء مغمورين معروفين على نطاق ضيق، كما توجد هناك خرافات وأساطير.. كعناصر معبرة عن حياة البادية وعن ثقافتها المتنوعة والمتعددة.

وما تجدر الإشارة إليه الآن، هو أن الحياة البدوية الغرباوية بالرغم مما قيل عنها، فإنها في نظرنا لا تختلف كثيرا عن الحياة

المتحضرة/ حياة المدن المغربية، فهناك مظاهر وظواهر وعناصر وحقائق ومميزات وأشياء أخرى يشترك فيها سكان المغرب على مستوى القيم المادية والقيم الفكرية الروحية يتجلى ذلك في مستوى الوعي والمعرفة.. وفي الثقافة، مثل الأعراس والعادات والتقاليد.. وفي الدين مثل : الصلاة والصوم والزكاة..الخ. ومنذ القديم حتى الآن. كما حافظت كذلك على العلاقات والروابط.. الثقافية والحضارية والتاريخية. الإنسانية والإفريقية والعربية والإسلامية والأمازيغية. وهكذا لا تختلف حياة سكان الغرب عن حياة كثير من الناس في العالم، إيجابا وسلبا. تقدما وتخلفا.. عدالة وظلما.. الخ. وهم يحسون – نسبيا – بهذه الأشياء، ومع ذلك، فلا زالوا يحافظون على مجموعة من المميزات والخصائص والعادات والتقاليد.. - كما قلنا – ويفخرون بها، ولا يستطيعون التنازل عنها إلا بصعوبة، وتحت الضغط والإكراه.. مما أدى إلى انهيار مجموعة من القيم والعلاقات والمظاهر والظواهر.. وقيام أخرى محلها، سلبا وإيجابا. كما ضاعت مجموعة من الأشياء بسبب الإهمال والتهميش.. أو التحول والتطور.. الحاصلان في الحياة الإنسانية العامة والخاصة.

إن الأمية والفقر والتهميش.. كثيرا ما فرضت على الواقع البدوي الغرباوي وسكانه.. أن لا يتولى مناصب عليا وحتى متوسطة سلطوية، مثل ، القيادة والتسيير والتحكم وبسط النفوذ.. ما أدى إلى استقدام "الأطر" وفتح المجال أمام المحظوظين والأعيان والشرفاء.. من المدن.. أن يتولوا المهام ويتسلطوا ويستغلوا. المهمشين البسطاء من سكان البادية.

ومن هنا فليس البدو وحدهم الذين يتصفون بالقبلية/ الانتماء القبلي وبالعصبية والإثنية.. بل هذه الصفات والسمات والخصائص وغيرها، توجد كذلك عند الحضر، وإلا كيف نفسر الانتماء الأسري والعائلي والعصبية في تولي المناصب القيادية والتسييرية.. التي تحظى بأهمية سلطة أصحابها في وجود التراتبات القيادية لضمان المصالح والوضعيات. الفردية والأسرية والعائلية!؟ ومن جهة أخرى كيف نفسر

الآن ما يجري في العالم من تحالفات استراتيجية وقومية وعرقية وسياسية واقتصادية.. للحفاظ على الوضع التراتبي والصراعي والطبقي.. بين الدول والشعوب!؟

إن في مثل هذه السياسة الحديثة والمعاصرة. نوع من التسلط والعصبية الشعوبية والنزعة الدولية.. الهادفة إلى تأزيم المجتمعات المتأزمة أكثر، مثلما يفعل الأغنياء الذين يزدادون غنى وثراء.. على حساب المستغلين المهمشين.. مع الفقراء الضعفاء. وهذا ما يجعلنا لا نستبعد كثيرا من القيم والخصائص والمميزات والسمات. التي تطلق على المجتمعات البدوية.. وأخرى أكثر منها عنفا وإرهابا وتسلطا واستعمارا.. في عصرنا المعاصر، حتى عند الذين يدعون الديمقراطية وحقوق الإنسان.. والإيمان بالتعدد والاختلاف والمساواة والحرية!؟! أليس الغرب القوي/ التكنولوجي.. اليوم أكثر إرهابا وقمعا وتسلطا وعنصرية وتحالفا ضد مصالح الأغيار الضعفاء من الدول والشعوب..!؟ لماذا نقتصر فقط على وصف واتهام البدو والعرب وحدهم بهذه السمات والصفات والنعوت..!؟

إشكالية الإقطاع والإقطاعية في منطقة الغرب !؟

سنحاول من خلال خلاصة هذه القراءة المتسائلة والمتأملة إثارة مجموعة من الأسئلة والتساؤلات حول إشكالية حقيقة جذور بناء وتكوين وإنشاء ما يعرف بالإقطاع والإقطاعية بمنطقة الغرب على الخصوص، وبالمغرب على العموم، وذلك لإبراز بعض العوامل والعناصر والأسباب.. التي أدت إلى هذا الواقع المتشعب والمركب والمتداخل.. الأبعاد والأهداف.. بين الفرد والجماعة.. بين الحاكمين والمحكومين.. بين الأقوياء والضعفاء.. بين الأسياد والعبيد.. بين المحظوظين والمهمشين.. بين الشيوخ والمريدين.. بين الثقافة الشعبية والسلطة المتحكمة.. الخ.

وما دام هدفنا الأساسي والجوهري يحفر ويعمل على انتشال الحقيقة المغيبة والمعرفة المسيجة من عمق الواقع الموضوعي المعاش، في سياق الشروط التاريخية الذاتية والموضوعية الضرورية. المتجسدة في علاقة السلطة بالأرض، أو ما يتجلى واضحا في الهيمنة والسيطرة.. على الأرض بفضل السلطة المتعددة الوظائف والآليات والشروط والأبعاد والأهداف.. - كما قلنا - !؟!

فما أسهل وأبسط الطرق والآليات والميكانيزمات المؤدية إلى الاستحواذ وامتلاك الأراضي الكثيرة.. من طرف الفرد أو الجماعة!؟ كيف تصبح إقطاعيا من غير بذل أي مجهود عملي يذكر في المجتمع البدوي الغرباوي، فتصبح مالكا لأراض شاسعة أو ضيعة في وقت وجيز!؟

كيف يتم انتزاع الأرض من أصحابها الحقيقيين، وفي مقدمتهم الشعب.. وتمريرها بواسطة السلطة إلى أفراد متميزين ومحظوظين وبارزين.. في رأي سلطة المتسلطين والمتحكمين المهيمنين..!؟

البحث العلمي الهادف إلى اكتشاف الحقيقة على ضوء القراءة والفهم والتحليل والتساؤل والنقد.. يدفعنا إلى السؤال الذي يسلط الضوء على الآليات والوسائل والطرق.. التي تقود إلى عمق إشكالية الإقطاع

والإقطاعية في علاقتهما الجوهرية والضرورية بالسلطة المتحكمة. فمن هؤلاء المحظوظون المستفيدون بالدرجة الأولى من هذه "الوزيعة" السهلة المنال!؟ ومن هم المحرومون المهمشون الباحثون عن حق الإقامة والعيش الصعب!؟ من بإمكانه بكل سهولة الحصول على بطاقة الانخراط في دائرة الإقطاع والإقطاعية..!؟

إن البحث العلمي الذي نتوخاه في دراسة هذه الظاهرة السوسيوسياسية يعمل بدوره على الارتباط القوي بالواقع الموضوعي المعاش.. الواقع المتجذر في التاريخ العام والخاص.. البحث الذي يضع أثناء بحثه ودراسته.. الأشياء في إطارها التاريخي، من خلال حضوره الواعي والمتميز.. في حياة الشعوب والمجتمعات والحضارات والثقافات.. بفضل التوثيق والتجميع والتفسير والتفكيك والفضح والتوضيح والتدقيق والتقنين.. الخ. وذلك بمحاولة التقرب إلى هذه الظاهرة السوسولوجية البارزة والمتعددة الأبعاد والأهداف والوظائف والأدوار. في المجتمع الغرباوي على الخصوص وفي المجتمع المغربي برمته على العموم.

المرتبط بالواقع البدوي الغرباوي والعارف بحقيقته المعاشة الموضوعية. لا يستغرب من انتشار وجود هذه الظاهرة الإقطاعية التي تحتل مكانة مهمة وأساسية ومركزية.. في نسيج نسق المجتمع الغرباوي، وبذلك من خلال لعبها الأدوار في الحفاظ على هذا الواقع المقموع والمستغل.. كوسيط ضروري في تسيير وتدبير النزاعات والمشاكل والصراعات والأزمات.. المجتمعية والاجتماعية والسياسية.. مما جعلها تحظى باهتمام ورضى وعطف. السلطة المتحكمة والسائدة.. وذلك من خلال لعبها – كما قلنا – أدوارا ووظائف متعددة ومتنوعة من أجل الاستقرار والحد من الفوضى ومواجهة وقمع المعارضين والمطالبين بالحقوق، فشكلت بذلك "الحارس" الوفي للطبقة المحظوظة في المجتمع، وإعطائها الشرعية في الوجود والامتيازات والهيمنة والسيطرة.. خلال كل مراحل التاريخ المغربي. فوقفت بذلك ذرعا حصينا ضد كل مطالبة بالتغيير في مجال إشكالية ملكية الأرض وفي

المجالات الأخرى، حفاظا لمصالحها وإرضاء لحماتها.. العاملين جميعا على تكريس الأوضاع كما هي عليه، والمتجسدة بوضوح في الفروق الطبقية الفاحشة وفي الامتيازات من جهة، والمشاكل والأزمات من جهة أخرى،

وقد يلاحظ الباحث المهتم والواعي بهذه الإشكالية الإقطاعية في منطقة الغرب وفي المناطق المغربية الأخرى، أن هذه الطبقة الإقطاعية الرثة بالرغم من هذه الأدوار وغيرها، التي قامت وتقوم بها، لم تعمل على إيجاد الحلول لمشاكل الواقع البدوي بقدر ما قد أغرقته أكثرفي الأزمات والمشاكل وساهمت في تخلفه، لأنها طبقة انتهازية ووسيطية واستغلالية وغير واعية الوعي الصحيح، يتجلى ذلك من خلال مستواها الدراسي والثقافي والمعرفي والعلمي وطرق وميكانيزمات وآليات عملها وإنتاجها وأبعادها وأهدافها. ما يؤكد تخلفها السلبي والخطير، إذا ما حاولنا مقارنتها أو مقاربتها بالطبقة/ الفئة الإقطاعية في الدول المتقدمة، مثلا، فهي لا يعول عليها من أجل إخراج المجتمع من التخلف والأزمات والمشاكل.. بقدر ما يعول عليها – كما قلنا كذلك – في المحافظة على الأوضاع كما هي وفي دعمها للطبقة الحاكمة والمتحكمة بالرغم من التحولات والتطورات السريعة التي تحصل في مسارات التاريخ الذي لا يكف عن السير.. الخ. إنها أداة مهمة في ميزان المحافظة على التوازنات اللامتكافئة من خلال أدوارها في الواقع الموضوعي المعاش وفي الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية.. وفي العلاقات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.. الخ. إنها عبارة عن بوصلة في فهم آليات وسياقات التحكم في مفاتيح ودواليب المجتمع البدوي على الخصوص، تشبيها بمثيلتها البرجوازية الطفيلية من خلال أدوارها المتعددة والمتنوعة في الواقع الحضري والواقع القروي. كل واحدة من هاتين الطبقتين: الإقطاعية والبرجوازية في ضبط "قطيعها" لتسهيل المراقبة والضبط والتحكم والتسيير.. من طرف الفئة المتحكمة الحاكمة التي تمسك بزمام الأمور، تخدم مصالح الفئات الأكثر حظا في التمتع والاستفادة والاستغلال والسيطرة

والهيمنة.. الخ. ولا زالت هذه الإشكالية المتشعبة والمتداخلة.. في حاجة ماسة إلى بحوث ودراسات أكثر تخصصا وتعمقا، نظرا لما تشكله من خطورة وأهمية في إخراج المجتمع من تخلفه ومآسيه وأزماته.. أو في إغراقه وتكبيله أكثر فأكثر. إنها تشكل قوة أو سلطة تمارس تأثيرها في الواقع بفضل الملكية الخاصة والعامة والنفوذ والجاه والمال والشرف.. اعتمادا على سلطتها وامتيازاتها ومصالحها وموقعها. في الحياة العامة التي تدعم حضورها وتبرره.

ومن غير شك، فإن الصعوبة التي تواجهنا في البحث والدراسة والتأمل.. تتكشف بوضوح في كون أغلبية عناصرها غير واعية وهي الأخرى مستغلة من طرف عناصر أخرى.. تستغل الفقراء والضعفاء والمهمشين وتخدم بتفان مصالح أسيادها في الداخل وفي الخارج.. إنها تحتل بذلك موقعا خطيرا بين الاجتماعي والإيديولوجي والسياسي.. يؤهلها لقيادة المجتمع البدوي بفضل نفوذها وتأثيرها فيه باعتبارها فوق الجميع في هذا الواقع الموضوعي البدوي..!؟!

وهذه الحقائق وغيرها المرتبطة بالواقع الموضوعي البدوي الغرباوي على الخصوص، والواقع المغربي على العموم، والواقع الإقطاعي، الذي نحن بصدده، على الأخص، يدفعنا – مرة أخرى – إلى طرح مجموعة من التساؤلات والأسئلة الأخرى، من بينها : - ماذا نعني بالطبقة أو الفئة الإقطاعية الغرباوية – والمغربية – التي تمتلك هي الأخرى السلطة والنفوذ والهيمنة.. على المجتمع البدوي!؟ ما هي مكونات وتجليات ووضعيات وأبعاد وأهداف وحقائق.. العناصر التي تتكون منهم هذه الطبقة الإقطاعية المحظوظة!؟ ما هي أدوارهم ووظائفهم الحقيقية في إطار العلاقات الاجتماعية وفي النسق المجتمعي المعاش!؟

تعني الطبقة أو الفئة الإقطاعية الغرباوية – في الغالب – الفئة المتكونة من أقلية سكان البوادي والتي تستحوذ وتهمين على الأراضي الشاسعة الأطراف المسقية والبورية.. والتي تتوفر على امتيازات وإمكانيات وأشياء أخرى، تقربها إلى السلطة الحاكمة والمتحكمة،

وتوفر لها الظروف والشروط السهلة للولوج إلى السلطة والأماكن المريحة مثل البرلمان والغرف الفلاحية والمجالس الجهوية والإقليمية.. الخ. ونظرا لأدوارها المتعددة والمتنوعة، تستطيع التأثير لا في سكان البادية الذين يشكلون نسبة مهمة في النسق المجتمعي والاجتماعي البدوي الغرباوي بل وكذلك حتى في سلطة التحكم والقرار على المستوى العالي الوطني. وتتواجد في الأحزاب والنقابات والجمعيات والمصالح العامة والخاصة.. وتتكون من الفلاحين الكبار والشرفاء وأصحاب السلط والرساميل وأصحاب النفوذ والمقربين.. الخ.

ومما تجدر الإشارة إليه ونحن نهتم بإشكالية الإقطاع والإقطاعية في الواقع البدوي الغرباوي، هو أن العناصر المكونة لهذه الظاهرة الإقطاعية ينحدرون من قبائل مشهورة أو عائلات كبرى أو من الذين يمتكلون السلطة والمال والجاه والقوة.. أو الذين كانوا من المتقربين من السلطة الوطنية أو السلطة الاستعمارية.. وفي كلا الجانبين أتيحت لهم الفرصة واستغلوا الظرفية للهيمنة والاستحواذ وتملك الأراضي بشكل أو بآخر، كما يتجلى ذلك عند فئات المقدمين والشيوخ والقواد وبعض السياسيين والشرفاء.. الخ. في الواقع البدوي الغرباوي حتى عصرنا المعاصر. ومثل هذه الشروط وغيرها، لم تعد تقف حاجزا أمام أصحاب المال الذين اغتنوا هم الآخرون بطريقة أو أخرى، وإن كانت غير شرعية ومشروعة مثل الاتجار في المخدرات مثلا، من أجل أن ينضموا إلى طبقة الإقطاع، لأنه قد أصبح بمقدروهم اشتراء الأراضي أو الاستحواذ عليها أو الهيمنة عليها بتدخل سلطة من السلط.

هكذا تغيرت مجموعة من الحقائق والأشياء في عصرنا المعاصر، بتغيير المعايير والقيم والمقاييس والآليات والإمكانيات. التي فرضها نظام العولمة والنظام العالمي الجديد.. الخ. ومن هنا أن يصبح الإنسان إقطاعيا أو ملاكا كبيرا.. في واقع عصرنا المعاصر، يعني أن يكون غنيا، فالمال هو الذي يفتح له الطرق ويمنحه الحرية ليشتري الأرض أو العقار أو الشركات والمعامل.. في العالم بأسره بالرغم من

عدم توفر المقاييس التي كان يعمل بها في القديم القريب كالشرف والأصل النبيل والانتماء إلى العائلات المشهورة والكبيرة.. فهناك من الذين أصبحوا أغنياء في الواقع المغربي المعاصر، لا تتوفر فيهم الصفات أو المميزات أو العناصر.. التي كانت معروفة في القديم مثل الشرف أو الانتماء إلى الأسر الكبيرة أو الأصل النبيل.. وإنما المال هو الوسيلة الأكثر قوة في فتح الأبواب المغلوقة بقوة.. ولكن في الواقع المغربي مثلا لا يمكن الوصول إلى هذه الوضعية وضعية الغنى أو الثراء إلا بتوفر شرط من الشروط المذكورة المعروفة و الاحتماء بشخصية من الشخصيات التي تتوفر على "الحصانة" حصانة نظام الولاءات أو نظام الانتماءات.. الخ.

ما يلاحظ في دول العالم الثالث، ومنها المغرب الذي هو موضوع دراستنا فبالرغم من حضور سلطة المال، فلا بد من الحضور المخزني في المجتمع وفي كل مجالاته وميادينه، ومنها مجال أو واقع الإقطاع والإقطاعية، فالسلطة الحاكمة حاضرة في كل شيء ولا بد من "تأشيرتها" للمرور من وضعية إلى الأخرى.

- علاقة الأخذ والعطاء بين المخزن والإقطاعية :

لا أحد يشك في أن العلاقة الموجودة بين المخزن والإقطاعية هي علاقة وطيدة وضرورية لوجودهما وحضورهما في الحياة العامة بشكل أو بآخر، سواء تعلق الأمر بالماضي أو الحاضر، وذلك من خلال الاختراق المتواصل لكافة الميادين والمجالات : الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية.. الخ. بواسطة سلطة الهيمنة والاستغلال وفرض النفوذ. للدفاع عن المصالح المشتركة والأبعاد والأهداف والعلائق المؤسسية، التي تعمل على تحصين واستمرار وجودهما. وبذلك يبقى المخزن في حاجة إلى الحفاظ على الإقطاعية وعلى غيرها.. ضمانا لسلطة وجدوده وبالرغم من نهج هذه السياسة البرجماتية المخزنية، فإن هذا لا يعني إطلاقا أن المخزن يساوي بين كل الإقطاعيين بنفس الدرجة.. ولا يعاملهم نفس المعاملة.. بل كل إقطاعي حسب مردوديته وأدواره.. داخل الحظيرة التي يحرسها. ومن

هنا يكون رضى المخزن على الإقطاعي الوفي والمخلص والمحظوظ.. أكثر تقربا من غيره، على مستوى الاستفادة والرعاية والهبات والحماية. جزاء على أدواره التخديرية والتطويعية والاحتوائية.. الهادفة إلى المحافظة على الوضع كما هو عليه، والمتجسدة في المحافظة على استمرار وجود المخزن والإقطاع وكل من يدور في فلكهما. وقمع كل المعارضين بالتضييق عليهم ومطاردتهم في كل شيء، وهذا كله يتم من أجل التحكم أكثر في السلطة السياسية المتحكمة والمسيرة.. وهكذا يكون عمل الإقطاعية المستفيدة والمحظوظة.. ضمن نسق المخزن وليس خارجه.. من خلال الولاء وتنفيذ الأوامر والخضوع والاستجابة. وهكذا بقيت السياسة العامة للمخزن، كما للإقطاعية وغيرها من التابعين كما قلنا أكثر من مرة، وكما يبدو واضحا من خلال إشكالية التقليد والحداثة في الواقع الموضوعي المعاش، حيث جاء في "دفاتر وجهة نظر" تحت عنوان : صناعة النخب بالمغرب. تأليف : عبد الرحيم العطري. الطبعة الأولى سنة 2006م. ص 30 : "(...) مخزن اليوم ما هو إلا نسخة مزيدة ومنقحة لمخزن الأمس مع احتفاظه الكلي بعناصره التقليدية التي يسعى دوما إلى صهرها في مؤسسات وهياكل حديثة، فبالأمس كان المخزن يوزع الأراضي على القبائل التي لا يستطيع هزمها، كما كان يقدم الهدايا للزوايا التي تلعب أدواراً خطيرة في الصلح وتطويع قبائل السيبة، ويجود أيضا بالمناصب والامتيازات على الأشخاص والعائلات العريقة والشرفاء الذين يشكلون أعداء احتياطيين مهددين بالضرورة للمصالح"

المتتبع المهتم بمسارات وسيرورات التاريخ المغربي.. سيجد بأن هذا الكلام لا ينطبق فقط، على منطقة دون أخرى، ومن هنا مدى انطباقه على الواقع الموضوعي البدوي الغرباوي على العموم وعلى إشكالية الإقطاع والإقطاعية على الخصوص. فالمخزن لم يقتصر في القديم، مثلا، على توزيع الأراضي على كثير من القبائل في الغرب حبا فيها، وإنما نظرا لحضورها كقوى تشكل خطرا على وجوده هو الآخر، فجعل منها القواد والشيوخ والمقدمين..هؤلاء وأولئك المحظوظون

بدورهم مارسوا سلطتهم واستحوذوا على أراضي وخيرات غيرهم. وأصبح البعض منهم لا يملكون عشرات أو مئات الهكتارات فقط بل الألوف.. فبنوا السجون وعذبوا الناس وبالخصوص المطالبين بحقوقهم والمعارضين لسياستهم المتسلطة والناهبة والاستعمارية. وعلى ذكر الاستعمار، فهو الآخر حين استعمر المغرب فقد استحوذ واستعمر.. الأراضي الجيدة في منطقة الغرب، وسلبها هو الآخر بالقوة وبالتآمر مع معاوينيه الذين شجعهم كذلك على المزيد من الظلم والنهب والاستغلال والضرب بيد من حديد على كل من يطالب بالحرية والاستقلال.. آنذاك. وبالرغم من حصول المغرب على الاستقلال فإن مجموعة من الأشياء والحقائق والظواهر والمظاهر والمشاكل. ظلت على ما كانت عليه.. وازداد المحظوظون حظوظا واستفادة.. أكثر، بما في ذلك الإقطاعية الغرباوية التي تشكلت من فلاحين وشرفاء وأسياد وعسكريين وبرجوازيين وعائلات وأعيان ومقربين.. بل وحتى مجموعة من المتعاونين مع الاستعمار حين استفادوا من توزيع الأراضي المسترجعة ومن الضيعات وأشياء أخرى.. حيث نجد في المصدر السابق الذكر ص 30 و 31 : "وعليه فمع انبلاج فجر الاستقلال عاد المخزن إلى عادته القديمة، يوزع على الأوفياء المناصب والوظائف والتشريفات الأمر الذي مكن الملكية ولمدة طويلة من مكافأة المقربين وضمان إخلاصهم وفق صياغة متجددة لمنطق الخدمة والهبة وثقافة رعاية الأعيان وسريان سلوك الزبونية والقرابة والوساطة، واعتماد مخيال سياسي قائم بالأساس على الرمزية والعنف المادي والحفاظ على الوضع القائم...".

وباعتبار أن كل علاقة تقوم على الأثر والتأثير والأخذ والعطاء.. في حالة التفاعل الجدلي، فإنها لا تخلو من إيجابيات وسلبيات، كما تنطوي كذلك على مصالح وتبادلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.. بين الأطراف الفاعلة والمستفيدة من هذه العلاقة.. وهذه العملية العلائقية الآنفة الذكر، تحقق أهدافها وأبعادها على حساب الفئات الشعبية المهمشة والمستغلة والمتضررة.. الخ. ومن هنا يبدو

التمايز والتمييز الطبقي/ الفئوي الاجتماعي والاقتصادي والسلطوي والسياسي.. واضحا بجلاء بين الإقطاع والإقطاعية والفلاحين الصغار والذين لا يملكون الأرض، في الواقع البدوي الغرباوي مما تترتب عنه البطالة وجيوش احتياط عمال الإقطاع الذين يصبحون مجبرين على الأعمال الشاقة بأرخص ثمن..!؟! كما تترتب عن هذا التمايز الطبقي مشاكل أخرى خطيرة.. مثل : الهيمنة والسيطرة والتبعية والاحتكار والتحكم في مصير الناس بالشكل الذي تريد هذه الفئات المحظوظة، حين يصبح لهم "الحق" وحدهم في تولي تسيير شؤون المجالس القروية والحضرية ورئاسة المجالس الإقليمية والجهوية والجمعيات والتعاونيات. كما تصبح كراسي البرلمان المريحة من نصيبهم ونصيب أبنائهم دون غيرهم من أفراد الفئات الفقيرة والمهمشة والمستغلة في كل شيء. ويصبح المجال السياسي/مجال السلطة من حق المحظوظين وحدهم.. يتصارعون ويتنافسون ويتلاهتون على الزعامة والتحكم فيه. والعارف بالواقع الموضوعي البدوي متؤكد على أنه (الواقع البدوي) عبارة عن مراكز سلطة تتوزع فيها مهام المحظوظين المستلطين وأذيالهم، وكأنها أنشئت لهم وحدهم دون غيرهم.. يساعدهم في ذلك سلطة المخزن وسلطة المال والقوة والهيمنة والسيطرة والتبعية لهم. ذلك أن العلاقة بينهم هي علاقة الشيوخ بالمريدين في زواياهم.. وهذا ليس غريبا عن البادية على العموم، وعن الواقع البدوي الغرباوي على الخصوص، الذي نجد فيه مقدمي الزوايا و"مزاوير" الأولياء وأسياد الدواوير والقرى وأشرافهم. من المحظوظين الذين يتوفرون على أراضي شاسعة وضيعات كبيرة ومصالح أخرى!؟! فيربطون (المحظوظين) هم الآخرون علاقات مع السلطة المحلية والجهوية وحتى الوطنية : مثل القواد والبشوات ورؤساء الدواوير والعمال والوزراء وأصحاب الجاه.. لـ "حل" مشاكل المهمشين والبسطاء والمظلومين.. الذين ليست لهم سلطة تحميهم من السلطة المتسلطة وهذا ما يؤهل المحظوظين من أجل أن يكونوا وسطاء دهاة ومحترفين بين السلطة والسكان، في الحفاظ على الوضع القائم. لأن صوتهم مسموع لدى كل السلط، على العكس من المهمشين. وهكذا، فكما يشترون

أصوات المواطنين أثناء الانتخابات.. فكذلك يشترون رجال السلطة ويغدقون عليهم بالهدايا والأموال.. لحماية مناصبهم ووضعياتهم، واستمرارهم دون منازع ينازعهم في ذلك..!؟!

وحتى لا نتوهم شخصياتهم المزيفة والمعتلة.. فإن ضمان بقائهم على هذه الوضعيات لا يمكن أن يستمر إلا بموافقة وتأييد السلطة ورضاها عليهم لخدمتهم ووفائهم ودورهم داخل الواقع الموضوعي البدوي بتبعية الناس لهم. أما حين "يفلسون" سواء على المستوى المادي أو المعنوي ويفتقدون سلطتهم على الناس التابعين لهم،فإن السلطة هي الأخرى، تتخلى عنهم وتنبذهم لأنهم في رأيها لم يعدوا صالحين لإدارة اللعبة السياسية كما يجب أن تكون. ويعوضون بآخرين مؤهلين للقيام باللعبة السياسية والإيديولوجية.. الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الدينية.. أحسن قيام. وفي منطقة الغرب "نماذج" حقيقية وواقعية تشهد على ما نقول، ويشهد عليها التاريخ الغرباوي على الخصوص والتاريخ المغربي على العموم.

وبالنظر إلى أهمية وخطورة هذه الإشكالية المتعلقة بالإقطاع والإقطاعيين في منطقة الغرب. فهناك وعي لدى هذه الفئة الاستغلالية والانتهازية.. بمدى المحافظة على وجودها ومصالحها وأدوارها ووضعياتها، وذلك بالارتكان الكلي إلى سلطة المخزن ومؤسساته، درءا لكل خطر يمكنه أن يهمشها ويفقدها وجودها وأدوارها ومصالحها.. -كما قلنا-. ومن هنا يصبح حضورها في المشهد الوجودي والسوسيو سياسي هو إخلاصها ووفاؤها وارتباطها المتين بالسلطة المركزية العليا والسلط المتفرعة عنها، لتنال رضا وعطف.. المسؤولين الصغار والكبار الذين يدورون في فلك السلطة العامة والمركزية.

علاقة البرلمانيين بالسلطة وبالإقطاعية وبالسياسة في منطقة الغرب :

ليس من شك في أن العودة من الحديث عن الإقطاعية إلى البرلمان/ البرلمانيين في منطقة الغرب يشكل هو الآخر، إشكالا متشعبا ومتداخلا في هذا الواقع المأزوم، وهناك حقائق كثيرة تؤكد على أن استشكالَ هذه الظاهرة لا في الغرب وحده بل في كل المناطق المغربية الأخرى، هي ظاهرة مثيرة للإعجاب والدهشة والتساؤل.. باعتبار أن، التقليد قد لعب دورا مهما وخطيرا في الحفاظ عليها بسلبياتها، وفي الوقوف ضد التغيير في الواقع العام والخاص، على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية والوعيية.. الخ. كما أدى هذا الواقع المتشعب المتعلق بالبرلمان وبالمؤسسات الأخرى، إلى حقائق تظهر كيف تصبح برلمانيا من خلال اعتمادك على السلط المتحكمة والمتسلطة على هذا الواقع البدوي الغرباوي وغيره !؟

المهتم الواعي بالشأن المحلي الغرباوي على العموم، وبالمشهد السياسي على الخصوص، سيجد أن هذا الأخير قد حافظ على كثير من سمات التقليد والسكون منذ وقت طويل. وهذا ما تؤكده ظاهرة الانتخابات التي دأبت على المحافظة على الواقع، باعتبار أن نفس الأفراد المنتمين إلى نفس الأسرة أو العائلة.. يتوارثون المناصب أبا عن جد وولدا عن أب.. وهكذا نجد أنفسنا أمام ظاهرة/ ظواهر مركبة ومتشعبة ومشاكل معقدة ومتشابكة.. تحضر فيها الحداثة المغلفة كالانتخابات والمؤسسات.. والتقليد كالإثنية والعصبية القبلية والسلطة الإقطاعية.. وكذلك الثقافة المتداخلة والمركبة والمتناقضة كالواقعي والخرافي والأسطوري والديني والعادات والتقاليد.. الخ. حيث نجد في المصدر السابق من وجهة نظر ص 42 مثلا : "،ومن هذا المنطق تكون حيازة منصب حساس في خريطة اللعب المخزني بفضل تدخلات نافذة لشيخ الزاوية أو المقيم على ضريح الولي الصالح، فكم من مسؤول حان قطاف رأسه بسبب فساده وجبروته لكن التدخل الزاوياتي

ومنطق عبادة الأولياء يكون واقيا له من كل إقالة ممكنة؟ وكم من مسؤول لم يكن شيئا ولكنه بواسطة تدخل وفد عن الزاوية الفلانية أو الضريح الفلاني صار من أصفياء المخزن يصول ويجول بقراراته بعد ما تمكن من الصناعة والفعل؟ فالسياسي المغربي لا يتردد في استعمال العادات الاجتماعية التقليدية من أجل المحافظة على أتباعه وتوسيع صفوفهم.".

حضور السلطة لتحقيق المناصب العليا من خلال جدلية العلاقة بينها (السلطة) والانتماء العائلي أو القبلي أو الديني أو الشرفي.. بالإضافة إلى سلطة المال التي أصبحت تتحدى كل السلط الأخرى المعروفة، في الغالب.. تؤكد استمرار هيمنة الإقطاعية التقليدية والعصبية القبلية والعائلية والإثنية والشرفية.. الخ. وهكذا فأغلبية من تولوا وأصبحوا برلمانيين في الواقع البدوي الغرباوي تنطبق عليهم السمات والقيم.. المذكورة بالرغم من أنهم لا يتوفرون على مستوى ثقافي عال إلا القليل القليل جدا، بل هناك منهم من لا يعرف القراءة والكتابة لكنه ملاك كبير للأراضي الشاسعة أو من المحظوظين المرضيين أو المدفوعين من طرف سلطة عليا بفضل هباته أو هيمنته وسلطته المتسلطة على الفئات الواسعة الحضور في الواقع البدوي.

وهكذا يمكننا القول بأن سلطة المال في هذه السنوات الأخيرة، سنوات الجفاف والفقر والأمية والبطالة.. في الواقع الموضوعي الغرباوي المعيش أصبحت تلعب – كما قلنا – في هذا الواقع أدوارا خطيرة في استلاب الناس واستقطابهم وإخضاعهم. وفي توجيه السياسة والحصول على المناصب المهمة وإنتاج التراتيبة وتوسيع هوة الطبقية. وهكذا ساهم المال المحصل عليه بطرق ملتوية. في عرقلة مسيرة النماء والتنمية وفي مواجهة التخلف وآثاره الخطيرة، في الواقع الموضوعي الغرباوي البدوي المعاش.

هذا لا يعني بأن المال وحده الآن، هو الذي يلعب دور المحافظة على الوضع وتحقيق الأبعاد والأهداف.. المرسومة مسبقا والمحددة من طرف المستفيدين المحظوظين.. بل لا زالت العناصر

والسمات والمظاهر والظواهر الأخرى المذكورة، حاضرة وتلعب أدواراً متعددة ومتنوعة من حين إلى آخر، كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك من طرف سلطة من السلط، بما في ذلك سلطة الأحزاب والنقابات والجمعيات.. الخ. فبالرغم من سمة الإقطاعية والسمات الأخرى المذكورة، لا بد من تزكية الأحزاب في المشهد السياسي المغربي، على العموم، والبدوي الغرباوي على الخصوص. إن حضور الأحزاب في المشهد السياسي المركزي، اليوم، يلعب دورا أساسيا في شرعنة وشرعية العمل السياسي وتلميعه أمام العالم، لينال رضا الأقوياء المتسلطين والمستعمرين والمهيمنين على العالم اليوم..!؟! هكذا نجد في المصدر السابق من "وجهة نظر" ص 51 : "فلكي يصير المرء من النخبة عليه أن يحوز رأسمالا معينا، لكن عليه قبل ذلك أن يعي جيدا كيفية استثمار هذا المال. إن شروط إنتاج النخبة لا تتحدد فقط في نوعية الرأسمال، ولكن في كيفية استثماره، وفي مدى حاجة المؤسسة، وأيًّا كانت هذه المؤسسة المرجعية للشخص، إلى هذا الرأسمال، (...)".

يتبدى واضحا من خلال المشهد السياسي المغربي، بأن الطريق المؤدية إلى تولي "مناصب" في المجالس التشريعية، مثلا لا بد من مظلة، والمظلة الحزبية السياسية – بالرغم من تلاوينها – تعتبر أحد الجسور الضرورية التي تحقق هذا الهدف، الذي أصبح مشروعا مربحا للمحظوظين لتحقيق أحلامهم المعتلة على حساب الفقراء المظلومين المهمشين والأميين. هذه المظلة الملونة والمدسوسة والمنسوجة بدقة.. تجد سندا قويا من طرف المخزن، الذي يتخذها هو الآخر، كلعبة موهمة ومدعمة كذلك لمشروعه. فالبرلماني، مثلا، بالرغم من تزكيته من طرف الحزب، ومن وضعيته المالية المريحة، ووضعيته الاجتماعية. فلا بد له من الانخراط في اللعبة الكبيرة المحبوكة بإتقان، وإذا ما حاول الابتعاد أو الخروج عنها ولو قليلا، كان مصيره الطرد والنبذ.. من هنا وهناك. ذلك لأن كل طرف من الأطراف يدافع عن مصالحه وأهدافه وأبعاده، من خلال المشاركة في الحكم وامتلاك السلطة الهادفة بدورها إلى تحقيق مجموعة من الأشياء.

هذه الحقائق وغيرها المتعلقة بإشكالية المؤسسات الانتخابية على العموم والبرلمانية على الخصوص في المشهد السياسي المغربي، تقتضي منا وضعها في إطارها الموضوعي الواقعي المعاش الذي نتحدث عنه، ألا وهو الواقع البدوي الغرباوي، موضوع دراستنا، وذلك للتقرب منها أكثر، ومحاولة معرفة وفهم وتفسير.. أبعادها وأهدافها.. ملامحها وسماتها وإيجابياتها وسلبياتها وأخطارها على المجتمع المحلي والمجتمع المغربي برمته، وذلك من خلال معرفة وتوضيح وتفسير وتحليل ونقد.. أدوارها ووظائفها وأبعادها.. المتعددة والمتنوعة.. المهمة والخطيرة وإلا كيف نفسر، مثلا : هل البرلماني الذي نجح بإسم المواطنين، نحج من أجل تحقيق مشروع حلمه وتحقيق أهدافه الخاصة.. أم من أجل خدمة المجتمع والوطن والمواطنين!؟ ما هي الصور الحقيقية والفعلية التي يقدمها لنا الواقع الحي المعاش!؟ كيف نفسر مثلاء، هنا، في منطقة الغرب من يتخذ من البرلمانيين "الحصانة" من أجل السيطرة والاستغلال والاستنزاف والهيمنة على الأراضي الخاصة والجماعية كي يصبح المالك الوحيد لأكبر مساحة أرضية في منطقة الغرب، لكي تؤهله لأن يصبح أكبر مسيطر ومهيمن على كل شيء بما في ذلك البشر وأصواتهم.. ضامنا بذلك بقاءه في البرلمان طول حياته..!؟ ما الفرق بين هذه النظرة الخطيرة والنظرة التي جاء بها الاستعمار ومارسها في الواقع المعاش!؟ لماذا لا تكون هناك مراقبة ومحاسبة.. لكل الأعمال التي يقوم بها الذين فازوا بأصوات المواطنين وضمنوا وضعياتهم المريحة وحققوا أحلامهم الفاشلة المريضة!؟ أليست الأغلبية هي التي تصوت على الأقلية، وبالتالي المنطق والحق والواقع.. يقتضي كل ذلك أن الأغلبية هي التي يكون لها الحق في إبداء الرأي والتحكم واتخاذ القرارات والمتابعة والمراقبة والتساؤل والنقد..!؟ من يمتلك الحكمة الفرد أم الجماعة في العمل والبحث عن الحلول للمشاكل والتغيير والتطوير والإصلاح والبناء!؟ لماذا يتم تشجيع وتأييد وإنجاح.. المتسلطين والمهيمنين والفاسدين الظالمين.. – في الغالب – على حساب المواطنين الحقيقيين الذين يحبون وطنهم بإخلاص ويخدمونه بفناء وبحب كبير!؟

إن السياسة التي تبنتها الإقطاعية الغرباوية والمحظوظون على اختلافهم هي الاعتماد على ثقافة الاختراق للوصول وتحقيق الأهداف في جميع الميادين من غير الخروج عن مساعدة ومساهمة المخزن الحاضر في الواقع بقوة نفوذه وسلطه وهيمنته على جميع الحقول وفي المقدمة الحقل السياسي المهمين والمسيطر والآمر والناهي والمانح والآخذ.. الخ.

فالقبائل البدوية المغربية على العموم، والقبائل الغرباوية على الخصوص لعبت وتلعب أدواراً مهمة وأساسية وخطيرة في واقع الانتخابات المغربية في الماضي والحاضر.. وتعتبر بذلك خيوط نسيج اللعبة المحبوكة لعبة الانتخابات التي تساهم في الحفاظ على الوضع كما هو، وفي حضور وتأييد واستمرار المحظوظين المتسلطين صناع اللعبة، وسماسرة السياسة العاجزة على تغيير وتطوير وبناء الواقع الموضوعي المعاش، الذي يئن تحت وطأة التخلف والأزمات المتراكمة والمتزايدة باستمرار..!؟!.

من غير شك، في أن المجتمع البدوي الغرباوي ظل محافظا – نسبيا – على الوضع العام والخاص، وهذا الوضع قد أثر بشكل أو بآخر، على السير العادي والطبيعي لبناء مجتمع ديمقراطي وحقوقي وسياسي وثقافي.. ذلك أنه لم يستطع الابتعاد كثيرا عن العادات والتقاليد والظواهر والمظاهر والسمات.. التقليدية الموروثة، وعن القيم والنظريات والأفكار.. الغربية الاستعمارية المنقولة التي تدعي الحداثة والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان المفبركة والشكلية. وهذه الثقافة السلبية أدت بدورها إلى ضبط المجتمع وتسييره وفق نظرة الحاكمين المسيطرين والمهيمنين والمتحكمين في الوضع.. وإلى إعادة إنتاجه بالشكل المرسوم له مسبقا من طرف السلطة الحاكمة والمسيرة.

في الحقيقة، إن الانتخابات التشريعية/ البرلمانية في الواقع البدوي الغرباوي الذي نحن بصدده، تتم بشكل واع ومضبوط، شكل خاضع للفئات الحاكمة والمتحكمة ولأغراضها وأبعادها المختلفة. هذه الفئات هي التي تختار وتدعم وتساعد. من يصلح لها ويخدم مصالحها

المتجسدة بالأساس – كما قلنا – في ضبطها السوسيوسياسي واقتصادي وثقافي وديني.. وذلك بفضل هيمنة وسيطرة السياسي والإيديولوجي على كل المستويات وفي جميع المجالات.

ومن هنا تكون الأغلبية من يمارسون السياسة المغربية لا يستطيعون الخروج عن اللعبة المحبوكة.. فيكون مآلهم الفشل في عدم تحقيق الوعود الكاذبة والمزيفة.. التي كانوا يتهافتون بهافي خطاباتهم الدعائية الموهمة والخداعة والانتهازية، سواء أكانوا في المجالس القروية أو المدنية أو في المجالس التشريعية البرلمانية أو في الحكومة. لأن هدفهم الأساس يتمحور حول حب امتلاك السلطة وتحقيق طلبات ورغبات الذوات المكبوتة والمقموعة. وهكذا تصبح «الأغلبية»، كذلك، لا تدافع عن السلطة الحاكمة وحدها، بل تدافع عن سلطتها وأهدافها.. بالدرجة الأولى، في سياق السلطة السائدة والمدعمة لها بكل المقاييس. فالبرلماني مثلا، يكون خادما للسلطة، وخادما لنفسه وللفئة التي سخرته وساندته وساعدته على تحقيق هذا الحلم المزيف المريض..!؟! حيث نجد في المصدر السابق من مجلة "وجهة نظر" المذكورة ص 81 هذا القول الدال والهادف : " وفضلا عن ذلك فالهاجس الانتخابي الذي يحكم اشتغال المؤسسة الحزبية بالمغرب يعد من مآزق الإفلاس المسؤولة عن تمييع الفعل السياسي وإفراغه من محتواه، فهذا الهاجس هو الذي يجعل الأحزاب تغط في سباتها العميق، لتستيقظ متأخرة قبيل الاستحقاقات الانتخابية وتبدأ في فتح الدكاكين السياسية وتعليق اليافطات الإسمية بهدف الاستقطاب وإعلان الوجود.".

وهكذا فالبرلماني، مثلا، بعد نجاح صفقته وتحقيق هدفه لا يعود حضوره بين السكان وحتى الذين صوتوا عليه إلا من أجل التباهي والافتخار بلقبه الجديد، والتعامل مع الناس من موقع آخر، وبخطاب جديد يفتقر إلى المصداقية والموضوعية وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على تمييع وعجز وسلبية سياستنا الثقافية التي يعتريها النفاق والكذب والانتهازية كما يدل على ضعف علاقة الحاكمين بالمحكومين على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وعلى فضح لعبة

الانتخابات التي يجب إعادة النظر فيها، كما نرى..!؟! فلعبة الانتخابات في دول العالم الثالث، في الغالب ما تخفي وراءها مجموعة من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.. وهذه الحقائق وغيرها تتجلى بوضوح في دعاية الحملات وفي الخطابات المزيفة والموهمة والفارغة من مضامينها الحقيقية حين تفتقر إلى الفعل والممارسة وإلى المسؤولية السياسية والحس الوطني حين تصبح عبارة عن وجود مطامح ورغبات وأهداف ذاتية وشخصية لا تخرج عن سياق الطبقة المحظوظة المشاركة بدورها بشكل أو بآخر في صياغة اللعبة وحبكها وإخراجها في أحسن إخراج حين تصبح مسرحية فعلية تجرى على أرض الواقع للفرجة والتصفيق بالنسبة للضحايا وللاستفادة بالنسبة لصناعها المحظوظين..!؟!

المجتمع البدوي الغرباوي مجتمع صراعي ونزاعي..!؟!

هل القبائل التي تشكل المجتمع البدوي الغرباوي، قبائل متماسكة وموحدة. أم متفرقة ونزاعية..!؟ أين تتجلى سمات التماسك، وسمات التفكك!؟ هل المجتمع البدوي الغرباوي مجتمع قديم أم حديث النشأة والتكوين!؟ وما هي الدلائل والشواهد والبراهين على ذلك، إذا ما أردنا أن نخوض في التحليل والتفسير والمعرفة..!؟

كلما حاولنا الخوض والغوص في هذه الإشكالية المركبة والمتداخلة والمتشابكة المطروحة أمامنا.. وجدنا أنفسنا إزاء واقع سوسيوثقافي وسياسي.. مختلف الأبعاد ومتعدد الأهداف، لا يخلو من المنطق الثنائي المتجسد في كثير من المجالات الحياتية.

وهكذا فإذا كانت القبائل المغربية المكونة للمجتمع البدوي الغرباوي من خلال سياقها التاريخي والحضاري والثقافي والإنساني.. وبكل فئاتها وشرائحها ومميزاتها وخصائصها المختلفة.. تتعايش في جو من الاستقرار والوحدة المتماسكة النسبية. على المستوى الوجودي والإثني والاجتماعي والثقافي والحضاري. فإن هذا لا يعني أنه ليست هناك مشاكل إثنية واجتماعية وثقافية وسياسية.. الخ. إنها تعيش كذلك حالات من النزاعات والصراعات والتناقضات.. مما أصبح يعقد الحياة البدوية الغرباوية في مساراتها الوجودية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.. وهكذا، فإن العلاقة الجدلية القائمة بين الإقطاعية والعمال الذين لا يملكون سوى سواعدهم، تحكمها النظرة الطبقية السائدة، والهيمنة المتسلطة التي تقف بعنف أمام تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان المبنية على منطق الحرية والمساواة بين الناس.

ومن جهة أخرى، فهل تجسد القبائل إحدى القوى المتصارعة والمتنازعة، فيما بينها في الواقع البدوي الغرباوي!؟

من غير شك، فإن وحدة القبائل البدوية الغرباوية المغربية بالرغم من اختلافها، تتجسد في الهوية التي تقوم أساسا على وحدة اللغة السائدة التي يتم بها التواصل بين الأغلبية داخل مجتمع من المجتمعات

بالرغم من اختلافهم الإثني واختلاف اللغات.. وعلى الدين المعتنق والممارس من طرف الأغلبية من السكان مثلما هو الأمر، مثلا، بالنسبة للدين الذي يمارسه العربي والأمازيغي وغيرهما.. وذلك بفضل تنقلات وهجرات القبائل العربية المسلمة، التي انتشرت في كل أنحاء المغرب وعلى الخصوص في كل أرجاء منطقة الغرب مثل: بنو هلال وبنو سليم وبنو مالك وبني حسن.. الخ.

وعلى ذكر هذه القبائل التي ظلت تمثل، كما يقال، وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية في الواقع الغرباوي، مثلا، فإنها لم تخل هي الأخرى من نزاعات وصراعات وحروب.. أدت إلى علاقة التوتر بينها في كثير من الأوقات. هذا الصراع القبلي الذي امتد إلى واقع الأفراد وأدى إلى عداوة بينهم، مثلما كان يحدث بين قبائل بني احسن وبنو مالك في دائرة مشرع ابن القصيري، يتشاتمون ويتنازعون ويتضاربون.. الخ. وهذا لا يحدث فقط على المستوى الخارجي، فكذلك يمكن أن يحدث على المستوى الداخلي، ولا زالت بقايا ذلك قائمة حتى الآن ولو بأشكال مختلفة عن القديم. ثم إذا كان الإسلام مثلا يشكل الوحدة بين المجتمع البدوي الغرباوي فإن السياسة تفرقه وتخلق حزازات وصراعات ونزاعات ومواجهات بين أفراده، وبالخصوص في وقت الانتخابات التي يتزعمها في الغالب المحظوظون المسيطرون والمهيمنون على الواقع البدوي الغرباوي. وكذلك من بين المفارقات والنزاعات والصراعات القائمة في الواقع الموضوعي الغرباوي، نجد التعايش المتناقض والمحتدم.. بين التقليد والحداثة أو بين القوى المتسلطة والفئات الواسعة المهمشة.

من هنا نقول إن الوحدة الدينية مثلا، التي ساهمت في التماسك والتضامن.. على احترام مجموعة من القيم والأخلاق.. الخ. لم تقف في وجه السياسة الانقسامية للقبائل الغرباوية والتي ظهرت بشكل واضح، من خلال المسار التاريخي الغرباوي كانت تقوم قبيلة قوية ومهيمنة بفرض سيطرتها على قبيلة أو قبائل أضعف منها. كما أن ظهور

الزعماء والقواد والحكام والشرفاء والأعيان والأثرياء الإقطاعيين.. قد وسع من دائرة الصراعات والنزاعات والحروب.. الخ.

وهكذا يمكن القول كذلك، تكمن النزاعات والصراعات في المجتمع البدوي الغرباوي في السياسة بالأساس، وما تقوم به من دور المحرض على النزاع والمواجهة والعدوان.. وذلك لطبيعتها الانتهازية والاستغلالية والاستعمارية.. الهادفة إلى الهيمنة والسيطرة. وهكذا تصبح السياسة تعمل على التفرقة والنزاعات. – وهنا لا نستثني الأحزاب السياسية الدينية – مقابل أهداف الدين الإسلامي التي تهدف إلى الوحدة والتوحيد والتعاون والتماسك ورفع الظلم عن المظلومين المهمشين، ونقصد بالسياسة، هنا، السياسة الانتهازية المتسلطة.. أما حين يتعلق الأمر، مثلا، بالسياسة الوطنية الهادفة إلى وحدة الوطن وبنائه وإصلاحه.. فتتوحد القبائل الغرباوية للدفاع عن مصالح الوطن، وتشارك بشكل فعال في تحقيق هذه الأهداف والأبعاد وغيرها. والدليل على ذلك مشاركتها في المسيرة الخضراء المغربية في عصرنا المعاصر. وفي إقامة الاستقرار في عهد سيدي محمد بن عبد الله في القديم. فهناك أحداث سياسية وطنية كبرى عرفها المغرب قد جعلت من كثير من القبائل البدوية الغرباوية عناصر أساسية في تحقيق الوحدة الوطنية وعلى الخصوص الوحدة الترابية، والتي يلعب فيها الدين كذلك، دورا مهما وأساسيا. وهكذا فإن التركيز على إشكالية الصراعات والنزاعات والمواجهات والتفرقة.. في المجتمع البدوي الغرباوي، في الغالب ما يكون ناتجا عن السياسة الانتهازية مثلما هو الأمر في مرحلة الانتخابات.. كما قلنا.

والواقع أن هذه السياسة العامة السائدة في الواقع الموضوعي المعاش قد أفضت إلى وجود واقعين مختلفين ومتنازعين.. واقع الثقافة السياسية المهيمنة والمسيطرة والمستفيدة/ السياسة الانتهازية. وواقع الثقافة السياسية الوطنية الملتزمة والهادفة إلى خدمة الوطن والمواطنين بالدرجة الأولى. وهنا تكمن إشكالية الوحدة والتفرقة.. البناء والتخريب..

الإخلاص والنفاق.. الاستعمار والتحرر.. التي تتجلى اليوم، في أوضح الصور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية؟!

ومن جهة أخرى، فإذا كانت بعض الدراسات والأبحاث الأنثروبولوجية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. قد اهتمت بإشكالية الزوايا في المغرب ومدى علاقة الشيخ والمريد التي لا تخلو من تعقيدات ومشاكل وقضايا متنوعة ومختلفة.. في واقعنا وفكرنا المغربيين.. كما نجد ذلك واضحا في كتاب عبد الله محمودي "الشيخ والمريد" على سبيل المثال لا الحصر.. فإن إشكالية الأولياء وشيوخهم أو مقدميهم/ مزاويرهم. قد انتشرت بشكل واسع النطاق في منطقة الغرب أكثر من الزوايا بالرغم من وجودها. ويتجلى ذلك في ظاهرة علاقة الشرفاء بالخدام كما هو الأمر بالنسبة لعلاقة المريدين بالشيوخ. وتتشكل فئة الشرفاء في الغالب من المحظوظين الذين لا يخلو واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.. من التراتبية المتجسدة كذلك، في علاقة الشريف المسؤول / مزوار... بالشرفاء الآخرين دونه مرتبة ومكانة ورضا.. لدى السلطة، وبالخدام أي التابعين لولي من الأولياء ولأحفاده وتتجلى هذه الصورة بدقة في الواقع الغرباوي حيث تُسَمَّى جل قراه ومدنه بأسماء الأولياء : كسيدي قاسم وسيدي سليمان وسيدي يحيى وسيدي رضوان وسيدي علال التازي وسيدي الطيبي وسيدي بوقنادل.. الخ. فضلا على أن كل مدينة أو قرية أو دوار أو قبيلة.. تعتز وتفتخر بولي أو أكثر من أوليائها.. بل ولا زلنا حتى الآن ونحن نعيش في القرن الواحد والعشرين ميلادية.. نشاهد قيام مواسيم لهؤلاء الأولياء كل سنة – تقريبا – ولا تخلو هي الأخرى بمباركة ودعم.. من طرف السلطة، حتى يبقى الشرفاء/ أحفاد ولي من الأولياء يحظون برضا السلطة وباحترامهم وتمييزهم عن السكان الآخرين، بما في ذلك التابعين الخاضعين والخانعين لهم..!؟! وهذا الوضع المتشعب والمتداخل والمؤزم.. في منطقة الغرب، يؤثر بشكل سلبي، كذلك، على مسار المشهد السياسي الديمقراطي الطامح إلى تحقيق الحرية والمساواة وحقوق الإنسان.. وعلى السير الانتخابي الديمقراطي.. الذي لا يخلو هو

الآخر من تعقيد وتشابك وتشعب وتأزم.. باعتباره كذلك، يشكل مشهدا تمايزيا وتمييزيا. بين المواطنين؟!. ومن جانب آخر، هذا يدل على المكانة المهمة والأساسية التي كان يحظى بها الأولياء الشرفاء من طرف السلطة ومن طرف المواطنين.

إشكالية المعامل والضيعات والشغل في مشرع ابن القصيري وضواحيه..!؟!

مقدمة عامة :

لماذا يبدو واقع مدينة مشرع ابن القصيري وضواحيها في هذه الآونة الأخيرة، مناقضا ومختلفا.. لما كان عليه.. إلى وقت قريب..!؟! ألا يثير فينا هذا السؤال اندهاشا وحيرة.. ونحن نبحث عن الجواب الصعب المتشعب..!؟!.. وإذا كانت مشرع ابن القصيري "تلقب" بعاصمة الفلاحة الصناعية.. فهل هذا فعلا ينطبق على الواقع الموضوعي المعاش.. لهذه المدينة؟!

بدون شك، إن واقع منطقة الغرب. ونظرا لما أفرزته الرأسمالية العالمية من خلال مسيرتها، حين فرضت نفسها وبسطت نفوذها وسيطرتها واستغلالها وهيمنتها.. على دول "العالم الثالث" بالأساس – كان هو الآخر، ضحية التبعية والتسلط بكل أنواعه وأطرافه.. لأن النظام الرأسمالي العالمي في جوهره.. نظام يتوسع في الهيمنة والتسلط.. أكثر ما يفيد ويعالج.. واقع بلدان "العالم الثالث" المتأزمة، والتي تزداد تأزما يوما عن يوم. وهكذا لا نصبح بحاجة كبيرة للحديث عن هذه الأزمات الملموسة والممتدة بشكل خطير في واقع هذه المجتمعات المتأزمة. وهكذا لا تخفى علينا خطورة هذا النظام الرأسمالي العالمي، الذي زرع جذوره ونشر ذيوله.. في واقع عصرنا المعاصر.. ومن هنا تكون حالة المجتمعات التي تعاني من التخلف، ووضعياتها المتأزمة النموذج الواضح والسهل.. لفضح هذا النظام الرأسمالي وكل المتعاونين والمتعاملين معه.. ذلك لأنهم هم الذين يمارسون امتداده ويشجعون على انتشاره والحفاظ عليه.. وذلك لتحقيق أهدافه وأهدافهم!؟

وإذن، لماذا الاهتمام بإشكالية واقع المعامل والضيعات والبطالة.. في مشرع ابن القصيري وضواحيه..!؟!

نرى أن الاهتمام بهذا الواقع الغرباوي أمرا ضروريا، لا سيما أن هذه المدينة – مشرع ابن بلقصيري – قد نالت اهتمام الاستعمار وإعجابه، فساهم في بنائها من جديد لمصلحته بالدرجة الأولى، حتى أصبحت تلقب – كما يقال – بباريس الصغيرة Petit Paris – وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن التطور والتحول والتغير.. الذي حصل في عهد الاستعمار، إنما تم في رحم النظام الغربي العالمي الاستعماري والاستغلالي..!؟!

هكذا فإن اهتمامنا بهذا الموضوع الحساس والهام في هذه المدينة ونواحيها يدفعنا بادئ ذي بدء إلى طرح مجموعة من التساؤلات، مثل : ما هو الشغل..!؟! وما هي أهم جوانب موضوع دراسته..!؟! وما هي أهميته الانسانية والاجتماعية والاقتصادية؟ وما هو مغزاه الحقيقي في صراع الإنسان مع الحياة والطبيعة من ناحية، ومع الإنسان الذي يستعمل أبشع الوسائل للاستعباد والاستغلال.. من ناحية أخرى..!؟!

إن تعقد وتشعب الحياة الإنسانية والاجتماعية.. مما ترتب عن ذلك، وجود العلوم المتعددة، بإمكانه أن يتناول جانبا من الجوانب التي تشكل لنا الحياة الإنسانية والاجتماعية في شكل علائقي وترابطي. ولعل السؤال المحوري الذي يطرح نفسه علينا بإلحاح في هذه الدراسة هو كالتالي : ما الذي يميز موضوع الشغل عن المواضيع الأخرى ذات الارتباط الوثيق والمتشابك بالحياة الإنسانية والحياة الاجتماعية..!؟!

نجد في كتاب : "دروس الفلسفة لطلاب الباكالوريا المغربية"[1] .. ألفه بتكليف من الوزارة : الدكتور محمد عابد الجابري – الأستاذ أحمد السطاتي والأستاذ مصطفى العمري – دار النشر المغربية – الدار البيضاء – ص 530 : "من الصعب إعطاء تعريف يجمع مقومات الشغل وخصائصه المتعددة المتشابكة : فهو، من الناحية الفلسفية، فعل إنساني يغير الطبيعة بفضل الفكر واليد ويغير الإنسان ذاته بما يخلق

من آثار. وهناك من يقول : إن الشغل فاعلية إرادية موجهة إلى غاية. ومع ذلك فنحن نقترح تعريفا للشغل نقف عند عرض خصائصه، دون أن نذكر هناك دلالته السيكولوجية والسوسيولوجية، والاقتصادية والأخلاقية والفلسفية. فالشغل بوجه عام، كل فاعلية إنسانية إلزامية وموجهة لإنتاج أثر نافع:".

من الواضح إذن إن الشغل من خلال التعريف الذي اعتمدنا عليه، لا يقتصر على الحياة الإنسانية والحياة الاجتماعية في عملية التغيير، بل يتناول الطبيعة في عملية التغير والتطور ليخضعها لسيطرة الإنسان كي يستفيد من خيراتها.

إن الشغل كما نراه كذلك، نشاط وفاعلية ديناميكية، يقوم بها الإنسان وهو يحاول تغيير الحياة الانسانية والاجتماعية.. وكذلك تطوير الطبيعة لما فيه صالح الإنسانية جمعاء. هكذا فإن كل عمل يقوم به الإنسان في إطار الطبيعة بمفهومها الشامل، يكون ذا ارتباط وثيق بما هو اجتماعي، والمجتمع كما يقال، يرتبط بحياة الناس ونشاطهم؛ ومن هنا تظهر أهمية العمل أو الشغل لدى الإنسان داخل المجتمع البشري وفي إطار استمرار الحياة الإنسانية.

إن حديثنا عن المجتمع ونحن نعالج موضوع الشغل، يدفعنا إلى الحديث عن المجتمع الاستغلالي منذ قديم الزمان إلى الآن، أي منذ أصبح الإنسان يتحدث عن الفصل بين العمل الفكري والعمل اليدوي أو البدني.. هذا الفصل الناتج بالأساس عن وجود طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة تملك "قوة العمل" أي سواعدها.

وسعيا لاستمرار الحياة الإنسانية والاجتماعية والحضارية.. الخ. وكذلك لاستمرار الإنسان وتطوره، وجد هذا الأخير ذاته مضطرا أو مجبورا على العمل، الذي بدونه لا يمكن الاستمرار والبقاء في هذه الحياة. ومن هنا يكتسي الشغل أهميته القصوى والهادفة، في كل المجتمعات الإنسانية. هذا الدور الفعال والأساسي والهام، بالنسبة للشغل، ما جعله يكون كذلك، في كل المجالات حقا من حقوق الإنسان.. يحافظ على بقاء الإنسان واستمراره وكرامته.. وعلى بقاء المجتمع

الإنساني والاجتماعي والمجتمعي، والعمل على تغييره وتطويره إلى ما هو إيجابي وفي المصلحة العامة. لكن الشغل في عصرنا المعاصر أصبح يعود بنا إلى ما كان يطلق على الشغل والمشتغل معا، حيث جاء في نفس المرجع السابق ص 529 : في العهود القديمة كان الإغريق والرومان ينظرون إلى الشغل Le Travail على أنه فاعلية جسدية مضنية، واستعباد للإنسان وسط طبيعة غير مبالية به قاسية عليه. فقد اعتقد الإغريق أن الشغل هو أصل بؤس الإنسان، وعقاب من الآلهة مسلط على الجنس البشري، وفاعلية محتقرة من نصيب الأرقاء العبيد، أما المواطنون السادة فهم يهتمون بالسياسة أو يحترفون الجندية، أو يشغلون أنفسهم بالتفلسف والتأمل.. الخ.".

يعني هذا القول بأن الشغل كـ "فاعلية جسدية مضنية" ترتبط بالإنسان " العبد المستغل والمستلب (...). وإذا كان هذا الموقف، كما نراه، غريب الأطوار وخطير الأهداف.. فإنه من بين الظواهر التي صاحبت عصرنا المعاصر، الذي نعيشه، هي ظاهرة تطور مفهوم الشغل وأهميته بصورة سريعة وسلبية لم تعد تخدم الإنسان المستغل. وقد نتج ذلك بالأساس عن التطور الحاصل في التقدم التقني والتكنولوجي والعلمي وفي سياسة الإنسان المتسلط والمسيطر بالأساس. وقد غدا من بين المسائل المعروفة في المجتمعات الإنسانية وعلى رأسها مجتمعات دول "العالم الثالث" كون الشغل أصبح أزمة مستمرة – تقريبا- هذه الأزمة التي أصبحت تفرض على المجتمعات عدم الإبقاء على هذه الوضعية الخطيرة، وذلك بالبحث عن الحلول الضرورية، التي بإمكانها أن تجد حلا لهذه المعضلة الإنسانية التي تنخر الإنسان المهمش والمظلوم بالأساس

وهكذا أصبح من واجب كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية ضرورة مراعاة المصلحة العامة، وذلك بإيجاد العمل أو توفير الشروط الضرورية.. لكل المواطنين القادرين على العمل كحق من حقوقهم. غير أن الواقع الراهن أصبح يؤكد لنا العكس.. حيث أصبح الحديث عن

أزمة الشغل أو البطالة هو السائد. وهذه الحقيقة تتجسد بالخصوص في واقع دول "العالم الثالث"...!؟!

ولتوضيح هذه الإشكالية – في نموذج مشرع ابن القصيري وضواحيه – نستند على شبكة الأجور لمعمل الشمندر كمثال كما قدمها لنا عبد المجيد الصافي بمشرع ابن القصيري لسنة 1988 – 1990م. وفي هذه الشبكة سنقتصر على ثلاث فئات عمالية معتمدين في ذلك بعض السلاليم والدرجات والأجور لكل فئة من الفئات الثلاث المتعلقة بالعمال الرسميين منذ سنة 1968م بمعمل الشمندر(S.U.N.A.G) بمشروع ابن القصيري. وبعدها سنتناول إشكالية الشغل والترسيم بالمعملين السابقي الذكر.

شبكة 1988 – 1990م. لمعمل الشمندر :

- العمال الرسميون منذ سنة 1968 وهم فئات :

1 – الفئة الأولى : العمال – شبكة الأجور – السلاليم من 1 إلى 6.

وهكذا، فإذا أخذنا الفئة الأولى الكائنة في سلم 1 ودرجة 9.. فإننا نجدها لا تتقاضى سوى 915 درهم شهريا، دون التعويضات. وهذا المبلغ المالي لا يساوي – كما نرى – حتى الحد الأدنى للأجور، حيث إن الحد الأدنى للأجور يساوي : 1225 درهم شهريا. وللتوضيح أكثر وفي ما يتعلق بالتعويضات، يضاف إلى المبلغ الشهري (915 د.) مبلغ 300 درهم كمكافأة أو تعويض عن الكراء، و 130 درهم عن النقل. هكذا يصبح الدخل الإجمالي الشهري الذي يتقاضاه العامل المرسم منذ سنة 1968 والموجود في الفئة الأولى والسلم 1 والدرجة 9، يصل إلى 1345 درهما في الشهر.

أما إذا أخذنا مثلا الفئة الأولى، السلم 6، الدرجة 9. فإن هذه الفئة تحصل على 1372,5 درهم في الراتب الشهري بالإضافة إلى التعويضات المذكورة عن الكراء والنقل، فيصبح الدخل الشهري العام يساوي : 1802,5 درهما.

وبهذا الصدد نشير إلى ملاحظة أساسية، تتلخص في وضعية العامل الذي يوجد المعمل وهو في : السلم 1 والدرجة 9 : فإنه لا يمكن الحصول على مبلغ 1965,00 درهم كراتب شهري إلا بعد قضاء 32 سنة في العمل.

2 – أما فئة الأعوان، فإذا أخذنا الفئة الأولى السلم 9 الدرجة 9، فإنها تصل في راتبها الشهري إلى 1657.50 درهم بالإضافة إلى التعويضات: الكراء والذي يساوي 450 دهم، والنقل الذي يساوي 130 درهما، فيصبح المدخول الشهري عند الفئة هو : 2237,50 د. وهناك بعض الملاحظات تتعلق بأن هناك فئات أخرى للأعوان (من سلم 9 إلى 12)، وأن العامل الذي يوجد في سلم 9 والدرجة 9 لا يمكنه أن يصل إلى 3570 د. إلا بعد قضاء 32 سنة من العمل.

3– أما ما يتعلق بالأطر، فإن السلاليم تتراوح ما بين 15 و 20. وهكذا إذا أخذنا فئة الأطر، السلم 15، الدرجة 9، نجد الدخل الشهري، دون التعويضات يساوي 3377,50 درهما، تضاف إليها 600 درهم للكراء و 300 درهم للتنقل و500 درهم منحة المسؤولية فيصبح الدخل الشهري يساوي 5277,50 درهما.

أما فئة الأطر السلم 20 الدرجة 9، فإن الراتب الشهري بدون تعويضات هو 9975 دهم. أما التعويضات فتكون على هذا الشكل : الكراء حسب سومة الكراء، والتنقل هو الحصول على سيارة خاصة.. أما منحة المسؤولية فإنها تساوي 1500 درهم.. هكذا يصبح الراتب الشهري دون الكراء والتنقل يساوي 11475 درهما بالإضافة إلى تعويضات أخرى لا تذكر في الشبكات. ونفس الملاحظة بالنسبة للإطار الموجود في فئة الأطر الذين هم في سلم 15 والدرجة (9) فإنه بعد قضاء 32 سنة من العمل، في هذه الحالة يمكنه أن يصل إلى مبلغ 17575 درهم شهريا..!؟!

ويكفي أن نشير هنا إلى أمرين إثنين أساسين يتعلقان بالشغل : الأول أن في اعتقاد القدماء من اليونان والرومان – كما رأينا – "فاعلية

جسدية مضنية" هو من نصيب العبيد البؤساء أصحاب الأعمال الشاقة.. أما الأحرار من المواطنين فنصيبهم من العمل هو العمل الفكري لممارسة هواياتهم..!؟!

والثاني أن الشغل بالرغم من أنه أصبح يرتبط باستلاب الإنسان العامل واستغلاله، فإنه أصبح شبه مفقود.. بحيث أصبحت الأغلبية من الناس الذين لا يملكون سوى "قوة عملهم" –لا سيما في بلدان العالم الثالث– يبحثون عن العمل الشاق والمضني ولا يجدونه...!؟!

نعم لقدأصبح الحديث في هذه السنوات الأخيرة لهذا العصر، عن ظواهر مثيرة متعددة ومتنوعة تهدد الإنسان وتطوقه على جميع المستويات.. ومن بين هذه الظواهر : ظاهرة البطالة التي تنضوي على إشكالية محورية هي إشكالية الشغل..!؟!

ومن هنا ضرورة الانشغال والاهتمام بهذه الإشكالية من طرف المهتمين والمسؤولين والمفكرين.. خاصة بعد أن أصبحت ظاهرة البطالة هذه، ظاهرة خطيرة ومخيفة تنمو بسرعة فائقة.. تاركة وراءها مجموعة من المشاكل التي تشل من قدرة الأفراد والمجتمعات على النهوض من أجل التحرر من آفة التخلف، التي تعاني منها بالأساس، بلدان دول "العالم الثالث"...!؟!

إن الشغل في اعتقادنا، يرتبط بأهمية الموارد والمؤسسات.. كما هو الشأن بالنسبة لكل الظواهر الأخرى. ولكن المشكل الذي يواجهنا، هنا، والذي نعتبره كذلك، عنصرا من العناصر الهامة لكل مجتمع من المجتمعات التي تعمل على إيجاد حلول لمعضلة البطالة. هذا العنصر يتمثل في سياسة التشغيل، التي بإمكانها إيجاد حلول لهذه المعضلة قبل تفاقم الوضع بازدياد جيوش العاطلين.. وبناء على هذا التحليل المتواضع، سنركز على إشكالية التشغيل الموسمي بمعملي السكر المذكورين بمشرع ابن القصيري، بعدما تطرقنا إلى بعض مشاكل العمال الرسميين من خلال الرواتب والتعويضات.. الخ.

ومن غير شك، فإن المهتم بإشكالية الشغل في المعملين المذكورين، سيبدو له بوضوح أن نصيب السكان المحليين من الحصول

على هذا العمل الموسمي ضعيف إذا ما قورن بالذين لهم وسائط وتدخلات.. وأغلبهم يأتون من مناطق ومدن مغربية أخرى..!؟!. ومن هنا نتساءل : هل معنى هذا أن مشرع ابن القصيري حقق الاكتفاء الذاتي لاستيعاب كل طاقاته الحية والنشيطة.. ومن هنا لم يعد هناك حديث عن البطالة في هذه المدينة المهمشة!؟

فإذا كانت المناطق والمدن.. الأخرى تعاني من البطالة، فإن واقع مشرع ابن القصيري يمكن تفسيره واعتباره.. بأنه أكثر تأزما وتضررا من تلك المناطق والمدن والقرى.. الخ. يتجسد هذا الواقع المأساوي في بطالة الشباب على اختلاف أعماره ومستوياته الفكرية والثقافية وشهاداته المتنوعة والمتعددة.. وكذلك في نسبة مهمة من الرجال والنساء القادرين على العمل ولا يجدونه..!؟!

ومن هنا ومن هذا المنظار للواقع المأساوي والمتناقض نتساءل : كيف يفسر المسؤولون عن الشغل في هذه المدينة ترسيم الأغلبية من خارج المدينة..!؟!

إننا لسنا من أنصار النزعات القبلية والعنصرية، كما قد يعتقد، بل إننا نؤمن بقوة وبوعي أن الشغل حق لكل أفراد المجتمع أينما كانوا. في جميع أنحاء المغرب.. وكل المواطنين متساوين أمام القانون في الواجبات والحقوق.. ولا فرق بين منطقة ومنطقة أو مدينة ومدينة أو فرد وفرد.. الخ. ولكننا ضد كل سياسة تقوم على عدم تكافؤ الفرص بين المواطنين في الشغل وعلى المحسوبية واستغلال النفوذ...!؟!

هكذا فإذا كان هم المسؤولين العمل على ترسيم بعض العمال الموسميين.. فهذه السياسة عليها أن تترجم عمليا مبدأ الديمقراطية في عملية الترسيم.. عليها أن تتخلى عن علاقات المحسوبية والزبونية والرشوة والتدخلات الفوقية وعن كل سلطة لا ديمقراطية.. وذلك بترسيم العمال الذين يستحقون ذلك، العمال الذين اشتغلوا سنوات كثيرة واكتسبوا خبرات وتجارب.. ولا سيما الذين أصيبوا بعاهات أثناء العمل الموسمي..!؟! لكن العكس هو الذي يحصل في هذين المعملين بمشرع ابن القصيري، مما ينعكس على وضعية العمال الموسميين المحليين..

بل وحتى أغلب الذين ساعدهم "الحظ" من أجل الحصول على العمل الموسمي.. لا يسلمون من سياسة "التريييش" والسمسرة والزبونية.. الخ. فماذا يبقى من حظوظ الطاقات الحية النشيطة المحلية التي عملت بكل ما لديها لكي تتخرج وهي حاصلة على شهادات إما من الكليات أو المعاهد أو مدارس التكوين.. الخ. حينما تصبح سياسة التشغيل في هذه المدينة وفي هذين المعملين المذكورين تشجع على عدم تكافؤ الفرص وعلى عدم تطبيق الديمقراطية..!؟!

أضف إلى ذلك أن مكتب التشغيل في المدينة. ما الهدف من وجوده إذا كان عاجزا على نهج سياسة محكمة ومنظمة وواضحة.. سياسة ديمقراطية بإمكانها أن تجد حلولا ولو جزئية لإشكالية البطالة في هذه المدينة..!؟!

أما من ناحية أخرى، فقد أصبحنا نلاحظ، ولا سيما مع اقتراب كل موعد للانتخابات الجماعية والبرلمانية.. أن أزمة الشغل.. في هذه المدينة أصبحت تستغل كدعاية لرهان كسب الانتخابات.. من طرف مجموعة من السماسرة الذين لا هم لهم سوى مصالحهم الخاصة بالدرجة الأولى..!؟!

هذا عن إشكالية المعملين السابقين الذكر، في إطار أزمة الشغل.. أما الملاحظة الثانية والمتعلقة بإشكالية الضيعات.. فمن المعلوم أن الاستعمار قد ترك مجموعة من الضيعات التي كان يستفيد منها كثيرا، في منطقة الغرب بالخصوص. هذا الاستعمار الذي ترك هذه الضيعات، ترك، كذلك، وراءه نمطا من الحياة الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية.. وكذلك من المعاملات والعادات.. التي لا تتنافى مع سياسته المهيمنة والاستغلالية.. وهكذا فإن الكثير من الذين أتوا بعده لم يحاولوا تغيير هذا السلوك الاستعماري الاستغلالي.. على مستوى الشغل والسياسة والاستغلال.. وهذا المنطق يتناقض مع واقع عصرنا المعاصر الذي أصبح يعتز بالعامل ويوفر له ظروف العمل ويكرمه.. وذلك بوضع وتطبيق قانون الشغل الذي يحميه ويدافع عنه كلما ظلم..!؟!

هكذا نرى في مشرع ابن القصيري وضواحيه، على الخصوص أن المرحلة التي تلت الاستعمار الفرنسي للمغرب، بما خلفه من نتائج خطيرة تميزت بهيمنة جديدة للأراضي الشاسعة والضيعات التي كان يستغلها الاستعمار.. وذلك من طرف فئة لا علاقة لها بالأرض وبالزراعة وبالفلاحة.. – في الغالب – وقد انعكست النتائج السلبية على مختلف الضيعات والأراضي الزراعية في منطقة الغرب خصوصا، بالرغم من بعض التطورات والتغيرات والتحولات.. التي عرفتها الفلاحة في المغرب على العموم وفي الغرب على الخصوص، على المستويين التقني والتكنولوجي مثل : شبكة الري وبناء السدود..!؟! هكذا ترتبت عن هذه السياسة الاستغلالية.. تدهور الوضعية الاقتصادية وتأزم الحياة الاجتماعية وكثرة المشاكل.. في كثير من الدواوير والبوادي والقرى.. في منطقة الغرب، ومن بينها آفة البطالة لدى الكبار والشباب والافتقار إلى أبسط الضروريات مثل الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطبيب والتمدرس..!؟!

وما قلناه عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية.. المتعلقة بالواقع الغرباوي الفلاحي في مشرع ابن القصيري، ينطبق بصورة أدق على سياسة التشغيل بالضيعات وبالحقول الزراعية. لقد كانت مشكلة البوادي والدواوير والقرى هو الاستعمار وسياسته الاستغلالية.. مما ترتب عنه تدهور وصعوبة الحياة الاجتماعية لدى السكان المغاربة الأحرار، باستثناء عملاء الاستعمار الذين تمتعوا بحياة مريحة وشبه عادية على الإطلاق، لأنهم كانوا يساعدون الاستعمار على ابتزاز واستغلال.. خيرات الوطن والمنطقة لمصلحته ولأغراضه الاستعمارية.. ولذلك ظلت منطقة الغرب تعيش تحت سياسة الاستعمار والاستغلال.. وكثرة المشاكل التي يكون ضحيتها السكان الضعفاء والبسطاء المهمشون بالدرجة الأولى..!؟!

وهكذا وبالرغم من وجود أراضي زراعية وفلاحية شاسعة وضيعات كثيرة في منطقة الغرب، هنا، والتي بإمكانها أن توفر الشغل لسكانها وأن تخفف من مشاكلهم، فإن الواقع المتردى الذي تعيشه

الأغلبية المهمشة المحتاجة – كما قلنا – ليؤكد تناقض خيرات المنطقة مع الوضعية الإنسانية لأغلب السكان المزرية والمتأزمة على جميع المستويات..!؟!

هذه التناقضات الصارخة بين الملاكين الكبار وبين الموظفين المهمشين والتي تدعمها السياسة القائمة.. نجحت في تدهور الوضعية وفي تأزيم الحياة وفي طرح مجموعة من المشاكل الأخرى.. هنا، في هذه المنطقة الغرباوية.. كما أنها عجزت في إيجاد الشغل وتحسين ظروف الحياة والعيش للسكان المحتاجين.. مما أجبر الكثير منهم إلى أن يهجروا البادية في اتجاه المدينة أو الخارج، للبحث عن العمل؟!

هكذا وبعد خروج الاستعمار من المغرب ومن هذه المنطقة الغرباوية على الخصوص، عمل الذين تولوا أمر الضيعات.. مثلا على طرد مجموعة من العمال الرسميين وعلى إبعادهم عن هذه الضيعات التي كانوا يسكنون بها، مما أزم وضعيتهم كذلك، وجعلهم عرضة للتشرد وعدم الاستقرار..!؟!

ومن جهة أخرى، اقتصر أصحاب الضيعات في الغالب– على تشغيل النساء والبنات غير الرسميات في بعض المواسيم مثل: جني البواكر والحوامض والبرتقال أو التفاح.. أو في الحقول المزروعة.. الخ. وهكذا كان استغلالهن في الضيعات والحقول – على جميع المستويات– استغلالا بشعا، إلى حد أصبح يثير مجموعة من التساؤلات لدى الرأي العام.. هنا.. حول كيفية العمل وأوقاته والأجور، والاستغلال الجنسي اللاأخلاقي واللاإنساني.. مما شجع على انتشار الفساد والفقر.. في هذه المنطقة الغرباوية..!؟!

كما صدر قرار بصدد الاحتلال المؤقت لبعض الأراضي في ملكية بعض سكان دوار الفراقشة قصد ضرورة إقامة/ بناء معمل قصب السكر بمشرع بلقصيري. هذا الدوار/الفراقشة الذي يوجد به كذلك معملان لصناعة الآجور: معمل فهمي ومعمل النضير.. وكانا يعملان في البداية بالطرق التقليدية الطبيعية: الشمس والأفران.. كما حدثنا الأستاذ فهمي الرياحي. أما القرار فكان من طرف:

Le Ministre, du Commerce, de l'Industrie, des Mines et de la Marine Marchande. Fait à Rabat le 5 fevrier 1974. signé: Abdelkader Benslimane.

وهكذا بإمكاننا أن نكتشف تناقض الترابط القائم بين الأغنياء والفقراء.. بين الشغل والبطالة.. بين الاستقرار وعدم الاستقرار لدى كثير من سكان مشرع ابن القصيري وضواحيه، لا سيما في البادية...!؟!

وعلى هذا الأساس لا يمكن التغلب على كثير من المشاكل والصعوبات ومواجهتها بقوة وبمنطق واقعي.. إلا إذا وضعنا أمامنا أهدافا إنسانية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية وسياسية وقانونية.. قائمة على أسس ديمقراطية حقة، بإمكانها أن تحقق التكافؤ والتكافل... بين الفئات المتناقضة والمتصارعة التي تتشكل منها هذه المنطقة الغرباوية..!؟!

خلاصة حول إشكالية التراث الثقافي الشعبي في مواجهة الثقافة الاستعمارية...!؟!

يعتبر الاهتمام بالتراث الثقافي لمجتمع من المجتمعات البشرية مسألة في غاية الأهمية، باعتباره يشكل هوية ذاكرة الأفراد والمجتمعات لما يتضمنه من رؤى وقيم فكرية وإبداعية وقيم إنسانية واجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية. الخ. بفضلها يتأكد الوجود ويحصل التطور والتغير والتحول.. كلما كان هذا التراث الثقافي إيجابيا يشجع على العمل والإنتاج والوعي الصحيح.

ومن غير شك، فإن الاستعمار بصفة عامة، والاستعمار الفرنسي الذي استعمر المغرب مثلا، بصفة خاصة، كان واعيا بأهمية التراث الثقافي ولذلك عمل على تعليم ثقافته لأبناء البلدان المستعمرة، ونشرها بكل الوسائل والطرق، على العكس من الاستعمار الانجليزي الذي لم يعر اهتماما كبيرا للتعليم ونشر ثقافته، بقدر ما ظل منشغلا بمصالحه أكثر فأكثر. أما فرنسا فكانت تعتقد أن الثقافة العربية الإسلامية والمغربية.. التي يتشبع بها المغاربة فهي ثقافة متخلفة، ومن أجل ذلك ينبغي تعليمهم الثقافة المتنورة الفرنسية، وذلك من أجل أن ينسلخوا عن هويتهم العربية والإسلامية والأمازيغية. لكن السياسة الاستعمارية المتسلطة لم يكتب لها النجاح.. بل ظل المغرب متشبثا بهويته ومقدساته وبكل مقوماته المغربية، وحافظ على تراثه وثقافاته المتنوعة والمتعددة.

ومن جهة أخرى، عملت فرنسا على تقسيم المغرب إلى مغرب نافع ومغرب غير نافع، فكانت منطقة الغرب في إطار المغرب النافع. فاشترى الفرنسيون الأراضي الجيدة بأثمان رخيصة. وهكذا بدأ التحفيظ العقاري في سنة 1913م حتى يغلق كل الأبواب ويقمع كل العناصر التي ترفض وتناهض سياسته.. وتطالب بحقوقها في أراضيها المنتزعة بالقوة والعنف. هذه العملية التحفيظية طرحت إشكالية عويصة ومتشعبة ليس في عهد الاستعمار فقط، بل وكذلك في عهد الاستقلال مع

المستعمرين الجدد الذين تسلطوا وهيمنوا على الأراضي المسترجعة بطرق مختلفة..!؟!

إن النظرة العلمية التاريخية للتراث الثقافي الإنساني، هي الأخرى تختلف وتتعدد وتتنوع، بتنوع واختلاف المجتمعات والثقافات. وهكذا اختلفت وتنوعت وتناقضت المواقف والرؤى الفكرية والسياسية والثقافية.. بين المغاربة والفرنسيين مثلا. ولكن ألم تؤثر الثقافة الفرنسية الاستعمارية في الثقافة المغربية بشكل أو بآخر؟ وهل كانت الثقافة الفرنسية في المستوى المطلوب في احترام وتقدير الذاكرة المغربية من غير التدخل فيها!؟ أم أنها عملت بكل الوسائل والطرق على فرضها في الواقع الحياتي المعيشي وفي كل المؤسسات، وجندت لها نخبا وبشرا من فرنسا ومن المغرب.. الذين سهروا على نشرها وزرعها بكل الطرق والوسائل في الحياة العامة!؟

من الواضح أن الإجابة على هذه الأسئلة والتساؤلات تضعنا أولا وقبل كل شيء أمام حقيقة السلطة المخزنية التي عول عليها الاستعمار كثيرا في التحكم والتضبط في سيرورة وصيرورة المجتمع المغربي/ الشعب المغربي.. وهي المتجسدة على سبيل المثال لا الحصر، في الحكام والقواد والشيوخ والمقدمين والعسكر والدرك والمخازنية والمخبرين.. الخ. وهكذا أصبحت السلطة هي التعبير عن ثقافة الاستعمار، التي لا زالت رواسبها وآثارها.. قائمة حتى (الآن). إنها الثقافة التي تعتمد على المبادئ والقواعد والأبعاد والأهداف وأغراض.. السطلة الثقافية والسياسية والاقتصادية.. وعلى مناهضة كل حركة تحررية وتطورية.. وطنية..!؟!

ولذلك، فإن الشعور بخطورة الثقافة السلطوية الاستعمارية المتسلطة سار نحو المعارضة والمواجهة والمحاربة.. بعد ما حصل الوعي العميق بهذه الإشكالية الخطيرة والذي تجسد في الوعي الاجتماعي والمجتمعي على العموم، وفي وعي المقاومة وجيش التحرير.. خصوصا، مما أدى إلى الاستقلال من الوجود الفرنسي. ولكن الإشكالية الاستعمارية -كما قلنا- بقيت كامنة في ثقافة الاستعمار والتي

انتشرت بشكل واسع وخطير في حياة المواطنين وعلى الخصوص عقلية النخب التي حلت محل الاستعمار الفرنسي بعد الاستقلال والتي لم تتمكن من الوعي المتحرر وأكثر ما كان عليه، كما تجلى ذلك في كثير من المجالات والميادين...!؟! وإلا كيف نفسر ظاهرة التخلف التي تزداد تشعبا وتعقدا وتأزما يوما بعد يوم!؟ كيف نفسر ظاهرة الهيمنة والتسلط والقمع والتهميش والظلم والبؤس والفقر.. بعد رحيل الاستعمار، وفي عهد الاستقلال!؟ كيف نفسر الواقع الموضوعي المجتمعي الذي أصبح يتخبط في التعقيدات والمشاكل والأزمات.. والتي لا يمكن إرجاعها، فقط، إلى سلطة ثقافة الاستعمار..!؟ ألا يدخل هذا في نطاق منطق حقيقة تفسير الواضحات من المفضحات...!؟

إن العمل – كما هو معروف – هو الوسيط بين الإنسان والطبيعة حيث يتم تحويل المادة الخام بواسطة العمل الذي عن طريقه يموضع الإنسان طبيعته وجوهره فيما يصنعه وينتجه – كما يقول هجل-. فإن الثقافة هي الأخرى وسيط بين الإنسان وواقعه الموضوعي المعاش. فالثقافة هي التي تحول الإنسان إلى إنسان واع وعامل ومنتج وقادر على تحقيق أبعاده وأهدافه المتعددة والمتنوعة.

وهكذا، فإذا كانت الثقافة – كما هو معروف عنها – بمفهومها الواسع والعميق هي "إنتاج كل القيم المادية والفكرية/الرمزية/الروحية.. من طرف أفراد مجتمع من المجتمعات، فهي التي تعمل، كذلك، على تراكم تراثه وإغنائه وتطويره ونشره والحفاظ عليه/استمراره، بالنسبة لأجياله – وغيرهم – ليكون قدوة وعبرة لهم.. في مجال الإبداع والتفكير والعمل..

إن سلطة الثقافة الجادة والهادفة والملتزمة.. هي التي تصبح المكون/ العنصر الفعال في تحقيق الأهداف العامة الإيجابية من خلال تنظيم العلاقات وتقوية الروابط.. بالعمل الجاد والهادف والجدي الملتزم.. بين الحاكمين والمحكومين.. بين الآباء والأطفال.. بين المعلمين والمربين.. والمتعلمين الناشئين، وذلك عبر قنوات المؤسسات

الأنفة الذكر، الساهرة على تحقيق الأهداف والأبعاد.. المتنوعة والمتعددة التي تصب في بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي وفعلي.

وباعتبار الثقافة تتعدد وتتنوع وتختلف، فإن سلطة قنواتها وميكانيزماتها.. هي الأخرى، يمكن أن تسير وفق هذا المنطق، منطق الاختلاف، بشرط أن يكون هذا الاختلاف هو الآخر ذا طبيعة طبيعية ديمقراطية. وهكذا حينما نقول سلطة الثقافة، فليس المقصود هو هيمنة أو تسلط الثقافة الهدامة.. على المؤسسات المختلفة والمتعددة، وإنما المسألة تعني هنا السير وفق المنطق الديمقراطي أي بعيدا عن كل أنواع التسلط والقمع والهيمنة والعنف..!؟!

لكن هل ما بقي من آثار إنسانية.. في منطقة الغرب ظاهرة وباطنية تحتاج إلى التنقيب والبحث والحفر.. في حاجة إلى الاهتمام والبحث والدراسة والحفر والكشف..!؟

وهل ما يتجلى لنا من بقايا أثرية "مادية" عريقة في القدم، مثلا، تعكس الحقيقة الموضوعية والنسبية لما خلفه الإنسان القاطن في منطقة الغرب من آثار حضرية وثقافية وفكرية.. وما خلفه من إنتاجات وإبداعات.. خلال العصور الماضية؟ لقد جسدت الاكتشافات والحفريات.. الحجرية والعظمية.. بالإضافة إلى البنايات العمرانية مرتكزا هاما وأساسيا، في رأينا لواقع المجتمع البدوي الغرباوي الحضاري والثقافي الأثري والتاريخي.. حيث عملنا وفق منظور رؤيتنا هذه أن نبرز الجانبين الأساسيين في الثقافة الغرباوية : القيم المادية والقيم الفكرية/ الروحية.. من خلال الثقافة الغرباوية القديمة والثقافة الغرباوية الحديثة والمعاصرة.. التي أبدعها وأنتجها – كما قلنا – الإنسان الغرباوي. هذه الثقافات المتنوعة والمتعددة.. تدل على مدى غنى وتنوع الثقافة الغرباوية الإنسانية.. ومدى حركيات وفعاليات الإنسان الغرباوي في كل الأوقات – تقريبا – بالرغم من المشاكل التي أصبحت تواجهه اليوم!؟!

وإذا كان المجتمع البدوي الغرباوي القديم قدم إلينا مجموعة من الإنتاجات والأشياء.. التي نحتها الإنسان القديم.. فما هي العوائق

والأسباب والمشاكل لتي أصبحت تحول دون تحقيق مجموعة من الأشياء التي يحتاج إليها الإنسان الغرباوي باعتبارها أصبحت من الضروريات كالإبداع أو الاختراع العلمي والتقني والتكنولوجي..!؟ وهل نجد تبريرات لهذه الإشكالية المتشعبة والهامة!؟

إذا ما حاولنا أن ننظر إلى المجتمع المدني الحديث والمعاصر، اليوم، باعتباره مجموعة من المؤسسات الإنسانية والمدنية والاجتماعية.. ومجموعة من الأدوات والآليات والوسائل.. التي يحقق بواسطتها المجتمع المدني مجموعة من الأبعاد والأهداف يمكن أن تجعل منه مجتمعا متقدما قويا.. أو مجتمعا متخلفا وضعيفا.. فإننا في هذه الحالة، يمكننا أن نفهم كيف أن المجتمع البدوي الغرباوي الذي نحن بصدد قراءته تواجهه إشكالية التخلف بمفهومه العام. فهذا المجتمع تعترضه عدة عوائق ومشاكل وصعوبات باعتباره ينتمي إلى المجتمع المغربي الذي يعتبر بلدا من بلدان دول العالم الثالث، فإنه قد تأثر كثيرا بمعطيات هذا الواقع وبما يتمخض فيه، ولهذا وعلى الرغم من كل هذه المشاكل الكثيرة التي يعاني منها العالم الثالث، مثلا، وفي مقدمتها طبيعة تكوينه ونشأته وتشكيله وتشكله.. فإننا نظل نعمل بكل إخلاص وإرادة.. من أجل التخلص من التخلف بكل أنماطه.. وبناء مجتمع ديمقراطي وحقوقي مبني على أسس الحرية وحقوق الإنسان...!؟!

المصادر والمراجع

1 – أراضي الجموع. عبد الكريم بالزاع، الطبعة الأولى 1418–1998 مطبعة النجاح الجديدة.

2 – الشيخ والمريد. تأليف عبد الله حمودي. ترجمة. عبد المجيد جحفة. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. الطبعة الأولى. 2000.

3 – المعرفة والسلطة في المغرب. تأليف ديل إيف.إيكلمان. ترجمة محمد أعفيف. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء..2000م.

4 – نوافذ. السنة الثانية. العدد الثامن والتاسع، يوليوز 2000م.

5 – جريدة المستقل. عدد 354. السنة 2001.

6 – جريدة القنطرة. عدد 62. السنة 2001.

7 – المملكة المغربية. وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري. عدد : 278 م ع/30. سيدي قاسم. 17 فبراير 1999، المحافظة على الأملاك العقارية سيدي قاسم.

8 – الملكية والإسلام السياسي في المغرب، محمد الطوزي. ترجمة محمد حاتمي – خالد شكراوي. مطبعة النجاح الجديدة. مارس 2001.

9 – مجلة أبحاث. العدد : 9 و 10. السنة الثالثة – شتاء 1986.

10 – مجلة بيت الحكمة. العدد الثالث. السنة الأولى. أكتوبر 1986م الطبعة الثانية.

11 – معلمة الغرب، عبد العزيز بنعبد الله. الطبعة الأولى 2000م. البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع – القنيطرة.

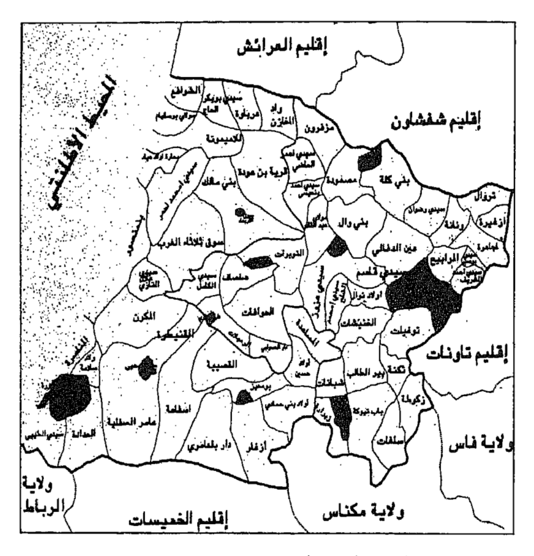
12 – من وحي التراث الغرباوي. بوسلهام الكط. الطبعة الأولى غشت 1999م أبريال – الرباط.

13 – *BULLETIN ECONOMIQUE ET SOCIAL DU MAROC/ RAPPORT DU SOCIAL 2000 OKAD*

14 – مستقبل جهة الغرب – شراردة – بني حسن. الدكتور مصطفى مشيش العلمي. منشورات مؤسسة سيدي مشيش العلمي. الطبعة الأولى 2001 البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع.

* الظاهرة القائدية – القائد العيادي الرحماني نموذجا – طبعة 2000 بابل للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط –

* الأدب الشعبي بالمغرب. إدريس كرم. سنة 2004م. بدعم من: اتحاد كتاب المغرب.



خريطة عامة لجهة الغرب ـاشراردة بني احسن-

الفهرس

الجزء السادس من وحي التراث الغرباوي

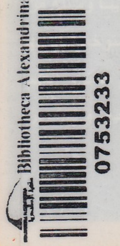


تلك كانت بعض المحفزات الموضوعية الرئيسية، التي تدعمت بمبررات عقلية وفكرية وثقافية.. شجعتنا على فعل الكتابة والتدوين التي اعتبرناها تحديا وتجاوزا للإهمال والتهميش.. عبر رحلة جميلة وواعية وشاقة.. قمنا بها لاكتشاف الذات الغرباوية المبدعة والفاعلة.. كما لمسنا من خلالها الواقع الموضوعي المعيش والمعاش.. وذلك بالتفحص العميق في أعماق الوعي الشقي، وبالتأمل المتسائل والناقد للصمت المفتعل والفعلي.. الذي أصبح شعارا للأغلبية المقهورة والمغبونة والمغلوبة عن أمرها في زمن الأمية والتسلط والتبعية المفضوحة..!؟! هذه العوامل والأسباب والمحفزات والمبررات.. المتداخلة والمتشابكة.. ما خلق عندنا قناعة واعية وملتزمة.. للقيام بهذا العمل المتواضع، لأن الكتابة في ر
الوسائل التي من خلالها نحقق الأهداف ال
على مستوى التدوين والتأريخ.. وكذلك عل
والمعرفة والفضح والنقد والبناء والت
والتجديد..!؟!









الثمن : 30 درهما